ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

جماعة الإخوان

دوائرالاختراق - وحقائق التهديد

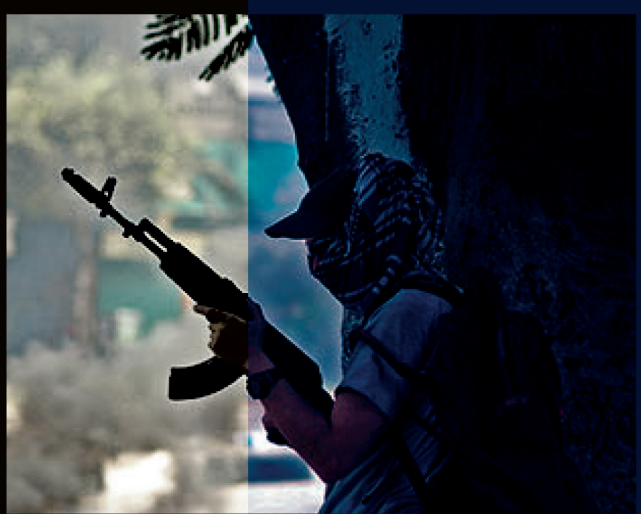

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

إشراف وتحرير
د.**دلال محمود**

المنسق العام
صفوه إيهاب

إخـراج فنـي
إسلام علي

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المحتويات

4 كلمة المركز

6 الافتتاحية

مشروع هيمنة: ثلاثية الإخوان وتركيا وقطر

10 **الإخوان وتركيا: تشابك المصالح**
د. دلال محمود

16 **العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر**
ثروت الخرباوي

اختراق المجتمعات الاستراتيجية إخوانية في الغرب

26 **التنظيم في المملكة المتحدة.. حالة خاصة**
مجاهد الصميدعي

32 **الإخوان في فرنسا.. متأسلمون!**
جاسم محمد

38 **الإخوان في أوروبا بين الوجود الآمن والتقييد الحذر**
د. توفيق أكليمندوس

44 **واشنطن والإخوان.. تغلغل متبادل ورهانات ممتدة**
مها علام – تقى النجار

شبكات متعددة أذرع تكتيكات التنظيم

54 **التنظيم السري وعلاقته بأجهزة الاستخبارات**
د. محمد مجاهد الزيات

60 **شبكات تمويل الإخوان**
عمرو فاروق

68 **الإعلام.. سلاح الإخوان في مواجهة الدول**
د.هاني نسيرة - محمود قاسم

واخيرًا،،

74 **دور الأخوات في استراتيجيات التنظيم**
تقى النجار

82 **الإخوان.. تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي**
ماهر فرغلي

88 **الخاتمة: الإخوان وماذا بعد؟؟**

كلمة المركز

إن جماعة الإخوان تُعد هي المصدر والمورد لأغلب الجماعات الإرهابية التي تتوارى خلف الدين الإسلامي، ومنذ نشأتها عام 1928 على يد «حسن البنا» وهي تعمل في فلك السياسة، وغالبًا ما كان هذا بشكل غير مباشر؛ إما لأنها كانت محظورة سياسيًّا، وإما لاختبائها وراء ستائر «الدعوة»، رافعة شعارها «السيفين» في هذه الدعوة!. وواقع الأمر أنها جماعة سياسية منذ اللحظة الأولى لتأسيسها، تعتمد في استمرارها على العمل السري، وممارسة العنف، وعلى شبكات اجتماعية تطورت مع الزمن، لتضمن لها البقاء، وتعضد عزيمة أعضائها، وتجدد عهودهم للسمع والطاعة في لحظات الضعف والانكسار.

واستمرت الجماعة في المراوحة بين «فقه التمكين» و«فقه الاستضعاف» طوال تاريخها وفقًا لمتطلبات المرحلة التي تمر بها، وبعد أن تمكنت الجماعة من الوصول -وربما الاستيلاء- على الحكم في مصر لأول مرة في تاريخها عام 2012، أظهرت الوجه الحقيقي لها، وسعت للتمكّن من مؤسسات الدولة، وتحويل توجهاتها على حساب الشعب المصري. ومع رفض الشعب لحكم الجماعة، تجسد عنف الجماعة فيما مارسته من إرهاب موجه للشعب المصري ورموزه، مستهدفين تهديد أمنه وحرمانه من فرص النمو والاستقرار.

إن عمل جماعة الإخوان ضد الدولة المصرية هو الحقيقة التي تتأكد يوميًّا منذ خروجهم من السلطة في عام 2013، فهذه الجماعة الإرهابية تحارب التنمية والاستقرار، وتسعى للتدمير وإشاعة الفوضى، وما زالت تمتلك شبكات للاتصال والتمويل والعنف بما يُمكّنها من الانتشار والتأثير، وقد أثبتت تاريخيًّا أنها تجيد استيعاب تجاربها، وهذا يستوجب الانتباه لما يمكن أن تقوم به شبكات الجماعة في المرحلة المقبلة لتحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق يقدم «المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية» هذا الإصدار الذي يقدم دراسة تحليلية لعوامل انتشار وتأثير جماعة الإخوان، مستهدفًا استشراف مستقبل هذه الجماعة واستراتيجيات عملها المحتملة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الإخوان المسلمون
بالشرقية

الافتتاحية

بدأت الدولة المصرية في بناء مرحلة جديدة من تاريخها برفض حكم جماعة للشعب، هذا الشعب الذي ثار بقوة في 30 يونيو 2013م ليعبر عن رفضه الشجاع لحكم جماعة الإخوان؛ وتحمل إرهابها انتقامًا لهذا الرفض. ومنذ هذا التاريخ تستخدم الدولة معولًا للبناء والتعمير، وتقابله الجماعة في الداخل والخارج بمعاول للهدم والتخريب، وأخطر ما يستهدفون هدمه **«الروح المعنوية»** للمصريين، وضرب الثقة بين الشعب والدولة بكافة السبُل.

ولم يكن لجماعة الإخوان القدرة على الاستمرار في مساعيها الهدامة بدون دول تدعمها وأجهزة تساندها، ليجسدوا معًا «محور الشر» الذي يستهدف مصر ذاتها، ويسعى للاستيلاء عليها بنفوذه وجماعته. وتظل التساؤلات تتردد في الأذهان: ما الذي يريده الإخوان؟ متى سيتوقفون عن إرهابهم؟ ألا يرى العالم هذا الإرهاب؟ ما وسائل محاربتهم للدولة المصرية؟ كيف لجماعة أن يمتد تأثيرها هكذا؟ ما مصادر تمويلهم؟ ولماذا لا يستخدمونها للبناء بدلًا من التخريب؟ وهل يمارسون نهجهم العنيف تجاه الدول الكبرى كما يمارسونه تجاه مصر؟، عشرات التساؤلات التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عن بعضها، وذلك من خلال تناول عدة محاور كما يلي:

تحاول الدراسة توضيح أضلاع الثالوث المضاد لمصر **«الإخوان - تركيا - قطر»** من خلال ثلاثة محاور أساسية، يهتم **المحور الأول** بتوضيح أهم الدول الداعمة والراعية لجماعة الإخوان والتي تزيد من قدرتها على التأثير، فتقوم الورقة الأولى **(الإخوان وتركيا: تشابك المصالح)** بتوضيح الترابط بين مشروع جماعة الإخوان في المنطقة والمشروع التركي، مع التركيز على المصالح المشتركة بين الطرفين، وتحليل أبرز العوامل المؤثرة على مستقبل وجود الإخوان في تركيا. ويكتمل هذا المحور بالورقة الثانية **(العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر)** والتي تجيب عن تاريخ الإخوان في قطر، ودور قياداتهم وعلاقتهم بالتنظيم الدولي، وتمويل الإخوان بقطر.

أما **المحور الثاني** فيهتم بدراسة الانتشار الإخواني في الدول الغربية التي وفرت لهم ملاذًا آمنًا منذ خمسينات القرن الماضي وتأكد مرة أخرى بعد 2013م، فرغم ما يثار حول المشكلات المجتمعية السائدة مع المسلمين في هذه الدول مثل صراعات الهوية ومشكلات العنصرية وجرائم الكراهية التي ارتبطت بها، فأن هذه الدول ما زالت ترفض الاعتراف بجماعة الإخوان كجماعة إرهابية، وما زالت علاقاتهم ومكاتبهم آمنة في الدول الغربية. ومن هذا المنطلق تم تقديم أربعة أوراق بحثية، هي: الورقة الثالثة **(التنظيم في المملكة المتحدة...حالة خاصة)** وتعرض لحالة شديدة الخصوصية وهي المملكة المتحدة التي ارتبطت بنشأة الجماعة في مصر منذ عام 1928م، واستمرار وجود رابطة ما بين جماعة الإخوان والمملكة المتحدة عامة وجهاز الاستخبارات البريطاني على وجه الخصوص، وفي المرحلة الراهنة تعتبر لندن مقرًا هامًا للتنظيم الدولي للإخوان، ومركزًا أساسيًا في تحركاته. والورقة الرابعة **(الإخوان في فرنسا... متأسلمون)** كان اهتمامها الأساسي بالدولة الفرنسية، إذ توضح كيف ينظر المجتمع

الفرنسي إلى جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان، من خلال بعض الأعمال الأدبية الفرنسية، والتي تُظهر اعتماد الإخوان على التسلل البطئ لتحقيق التمدد للوجود والنفوذ في المجتمعات الأوروبية. ثم الورقة الخامسة **(الإخوان في أوروبا بين الوجود الآمن والتقييد الحذر)** التي تكمل توضيح حالة الإخوان في أوروبا وكيف تمتعوا بحرية حركة وقبول في المجتمعات الأوروبية، لكن بدأت هذه المجتمعات والحكومات الأوروبية تدرك التهديد الكامن الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي التي تقودها جماعة الإخوان، وبدأت فرنسا تقاوم هذا التهديد، وتلقي الورقة الضوء على مدى قدرة فرنسا على الدفع في مسار تشكيل اتجاه أوروبي مضاد للإخوان. والورقة السادسة **(واشنطن والإخوان.. تغلغل متبادل ورهانات ممتدة)** تحاول أن تؤسس لتفسير العلاقة بين جماعة الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية من الناحية المؤسسية من خلال استعراض خبرة الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري في التعامل مع الجماعة، وحدود الاختلاف بينهما، ثم تتناول الورقة المحددات الضابطة لمستقبل العلاقات بين الإخوان والولايات المتحدة.

والمحور الثالث يهتم بتحليل أهم الشبكات النوعية التي تعتمد عليها جماعة الإخوان في الانتشار والاستمرار، من خلال أربعة أوراق بحثية، كما يلي: الورقة البحثية السابعة وعنوانها **(التنظيم السري وعلاقته بأجهزة الاستخبارات)** والتي تسعى إلى توضيح تجذر العمل السري لجماعة الإخوان، وأدواتها الخفية للعنف وغيره من الممارسات السرية في الاقتصاد والمعلومات والصلات النافذة.

الورقة الثامنة **(شبكات تمويل الإخوان)** لأهم مواردهم المالية التي يظهر منها تغلغلهم في اقتصاديات الدول بالمنطقة وخارجها، ويجعلهم يوجهون ثرواتهم لتحقيق النفوذ والسعي للسلطة أو التأثير عليها. ثم تقدم الورقة التاسعة **(الإعلام.. سلاح للإخوان في مواجهة الدول)**، أخطر أدوات الإخوان التي يعتمدون عليها في الوقت الراهن لاستخدام الرأي العام بما يتناسب مع مصالحهم. والورقة العاشرة **(دور الأخوات في استراتيجيات التنظيم)** تُظهر الورقة الدورَ غير الظاهر للمرأة في جماعة الإخوان، وتبرز تأثير هذا الدور سواء كان تاريخيًّا أو في الوقت الحاضر، مع التأكيد على الدور المزدوج للمرأة في الجماعة، فهي عضو عامل لدى الجماعة، وأيضًا هي المسئولة عن تنشئة الأبناء، أي الأعضاء الجدد.

وفي الجزء الأخير من الدراسة تقدم الورقة الحادية عشر **(الإخوان وتحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي)** رؤية لواقع الجماعة وما تواجهه من تحديات ومشكلات من داخلها وفي البيئة المحيطة، كما يأتي ختام هذه الدراسة **(الإخوان وماذا بعد؟)** ليقدم محاولة لاستشراف مستقبل الجماعة في لحظة كبرى لانكسارها في الدولة الأم، وهي تحاول التماسك والعودة.

مشروع هيمنة

ثلاثية الإخوان وتركيا وقطر

واجهت المنطقة العربية حالة من السيولة ناتجة عن غياب نظام إقليمي فاعل لعدة عقود، مما سمح بتواجد مطامح ومشروعات لدى بعض الدول لمد النفوذ والهيمنة داخلها. وهنا ظهرت أهداف قطر للقيام بدور إقليمي أكبر كثيرا من قدراتها، وتزامنت مساعيها مع وجود مشروعات موازية لتركيا في المنطقة، ووفرت المتغيرات الإقليمية منذ 2011 فرصة مناسبة لتنفيذ هذه المشروعات.

ولهذا كانت فكرة وجود مشروع إسلامي لمد النفوذ والهيمنة في المنطقة العربية من خلال المدخل الديني الذي تمثله جماعة الإخوان واسعة الانتشار والتأثير في المنطقة ولديها نفس المشروع، ولذلك قامت الدولتان بدعم ورعاية الجماعة والدفع بهم لدوائر صنع القرار في العديد من دول المنطقة.

ومن هذا المنطلق يتم تقديم موضوعين:

الموضوع الأول: الإخوان وتركيا: تشابك المصالح.

الموضوع الثاني: العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر.

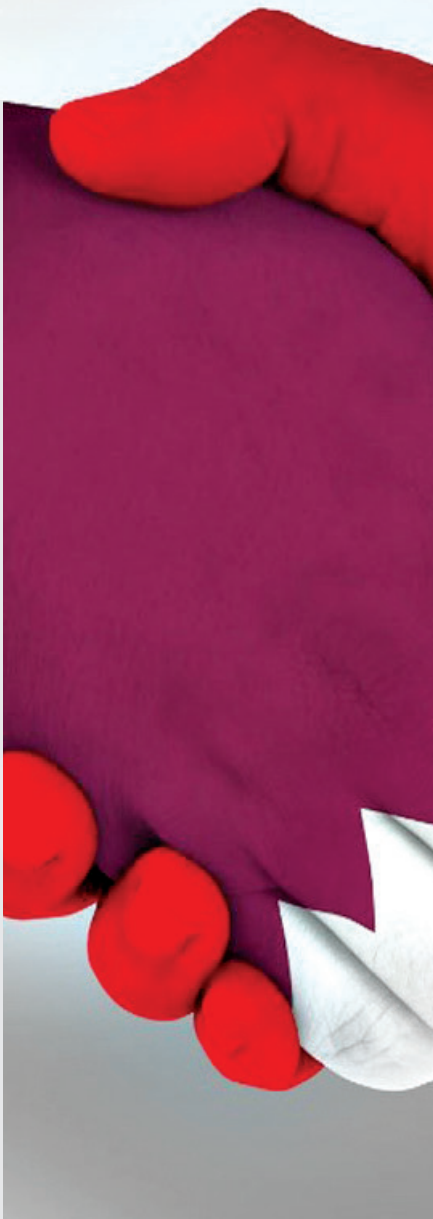

الإخوان وتركيا:

تشابك المصالح

د. دلال محمود

مدير برنامج الآمن وقضايا الدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تكن ثورة الشعب المصري على حكم جماعة الإخوان في 30 يونيو 2013 إلا لحظة انكشاف للجماعة في دولة نشأتها، عنف الجماعة وصراعها للوصول للسلطة هو الهدف الأصيل للجماعة. ففكر الجماعة يظهر التشابك بين كل من الدين والسلطة السياسية والعنف، وظهر هذا منذ أن أسس حسن البنا الجماعة في عام 1928؛ فقد أسسها كمنظمة سياسية إسلامية تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة اليومية وإعادة الحكم الإسلامي مستندًا إلى آرائه وأطروحاته لفهم الإسلام المعاصر، حيث قال: «إن الإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية ومصحف وسيف». ولذلك كان المجال المعلن لحركة الجماعة يتسم بالغموض دائمًا، فيعلنون أنهم يمثلون الحد الفاصل بين الدعوي والسياسي، لكن تاريخهم يثبت أنهم يستخدمون الدعوة من أجل ممارسة السياسة والوصول للحكم.

ومنذ انكشاف الجماعة في مصر، بدأت فصلًا جديدًا من استراتيجية مكررة تاريخيًا حيث تجمع بين «الاستضعاف الظاهري والتآمر الباطني». شكّل عزل الإخوان من الحكم وإعلان جماعتهم «إرهابية» بداية لمرحلة كبرى من الانكسار، ضاعف من تأثيرها نجاح جهود الدولة المصرية نسبيًا في ضرب كثير من مفاصل شبكة الإخوان داخل مصر وخارجها بما أثر على البنية الأساسية لها في مصر.

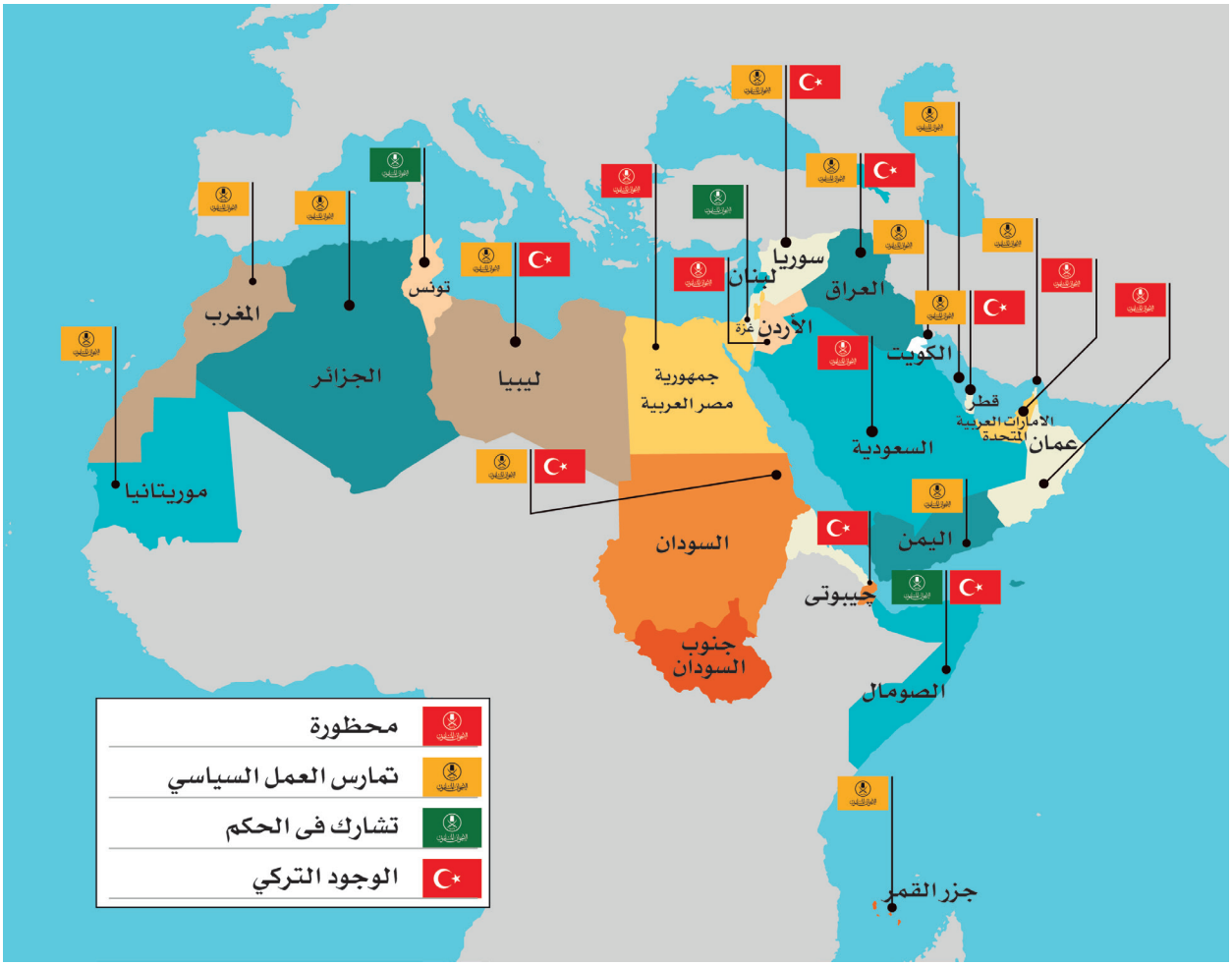

وأمام هذا الوضع اتّجهت الجماعة إلى إظهار الضعف السياسي، وفي الوقت نفسه تشكل ضلعًا أساسيًّا في المحور المضاد للدولة المصرية، وعلى رأسه تركيا، في محاولة لحصار مصر بالأزمات والصراعات وممارسة حرب نفسية على شعبها، مستهدفين الإساءة للدولة ونظامها وزعزعة استقرارها، حتى تتجدد الفرصة لتقفز الجماعة والمتعاطفون معها للمشهد السياسي مرة أخرى.

دوافع تركيا لاستهداف مصر

يمكن فهم عداء جماعة الإخوان للدولة المصرية (نظامًا وشعبًا) بعد الإطاحة بهم من الحكم في 2013. ورفض الشعب لهم بعد ذلك وحتى اليوم ظاهر في عدم الاستجابة لدعواتهم للتظاهر ضد النظام. لكن فهم استهداف تركيا لمصر هو ما يثير التساؤل، وفهم هذا الاستهداف يستلزم العودة إلى عام 2002، حينما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وقت أن كانت نظامًا برلمانيًا وكان «أردوغان» رئيس الحكومة، هذه الحكومة كان لديها مشروع إقليمي لمد نفوذ تركيا في المنطقة العربية، استثمارًا لمرحلة فراغ القيادة الإقليمية وانغماس الدول العربية في قضاياها الداخلية وصراعاتها البينية. هذا المشروع التركي هدف إلى تعزيز مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستثمار نفوذها المتسع في المنطقة من جانب، كما تمثل المنطقة سوقًا متسعة ومفتوحة ومحدودة التنافسية أمام تركيا باقتصادها المتنوع والقوي في ذلك الحين.

وارتكز المشروع التركي على ثلاث ركائز، هي: القوة الاقتصادية اعتمادًا على قوة الاقتصاد التركي وعلى محورية دور تركيا في مشروعات الطاقة التي تديرها الدول الكبرى لنقل الغاز من المنطقة العربية أو من منطقة بحر قزوين عبر تركيا، بما يعني أن تركيا كانت تخطط لأن تكون المركز الإقليمي لنقل الغاز إلى أوروبا، وهذا إضافة لأهميتها الاستراتيجية إقليميًّا ودوليًّا. والعلاقات التاريخية التي جعلت تركيا (الدولة العثمانية سابقًا) تحمل بعض ملامح الهوية العربية، وإن كانت أكثر استعلائية. ثم الإطار الأيديولوجي المرتكز على حكم الإسلام السياسي، رغم أن هذا الإطار لم يظهر بوضوح في السنوات الأولى من حكم «أردوغان»، وتأكد بعد ثورة يونيو 2013.

ولقد مرّ هذا المشروع التركي بمرحلتين مختلفتين في السياسات التي اعتمدت عليها تركيا لتنفيذ هذا المشروع، **المرحلة الأولى (2002-2013):** خلال هذه المرحلة اتبعت تركيا سياسة جديدة داخليًّا وخارجيًا، سياسة اقتصادية جديدة إصلاحية تنعش الأوضاع الاقتصادية التركية، وتعيد تنظيم المحليات والاتحادات النقابية والطلابية، وتعيد هيكلة بعض مؤسسات الدولة إلى أن انتهى بالمؤسسة العسكرية. وخارجيًّا كان مبدأ السياسة التركية «تصفير النزاعات» مع دول المنطقة، وبدء مرحلة جديدة مع كافة دولها قائمة على التعاون والسلمية، مع الاتجاه الجاد للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومع هذه السياسات كان للقوة الناعمة التركية دور في الترويج للنموذج التركي بين دول المنطقة، وكان للإعلام والدراما التركية -بما حملته من مضامين لا تتفق جميعها مع القيم والتقاليد العربية- مجال مفتوح على الشاشات العربية.

وهذه السياسة حققت لها التمكين الداخلي (وفقًا لفكر الإخوان)، والنفوذ الإقليمي. ومع ما شهدته المنطقة من أحداث وتغيرات عرفت بـ«ثورات الربيع العربي»، تعاظمت فرص النظام التركي في تنفيذ مشروعه الإقليمي؛ فهناك سيولة في المنطقة وانتشار للصراعات في عدة دول عربية، ووصل الإخوان للحكم في أكبر الدول العربية عام 2012 واقترب احتواء مصر بهم، والإخوان يرتضون بالحاكم التركي خليفة للمسلمين، وظهرت بشائر خلافته للمسلمين واتجاهاته الإخوانية في زيارته للقاهرة عام 2011، حيث دعا مصر لاتّباع النموذج التركي العلماني، وطالبه الإخوان في اللقاء نفسه بدولة الخلافة. وانعقدت مقابلتان رسميتان بينه وبين الرئيس الأسبق محمد مرسي في السنة التي حكم فيها، وعقد خلالها 27 اتفاقية مع مصر، أغلبها لم يكن محققًا لمصالح مشتركة أو متكافئة بين الدولتين!

المرحلة الثانية (منذ يونيو 2013 وحتى الآن): إن تداعيات ثورة يونيو التي امتدت لجهود إعادة بناء الدولة الوطنية وزيادة قدراتها، لم تكن موضع قبول أو ترحيب من تركيا، فهذه التداعيات لم تكن على مستوى الداخل المصري فقط في كونها أزاحت نظامًا حليفًا لها، بل امتدت هذه التداعيات لتشكل حجر عثرة أمام تقدم أو تحقق المشروع التركي السابق ذكره. وذلك لأن هذه الثورة أصابت ركائز المشروع التركي الثلاث، مما اضطر النظام التركي لكشف نواياه الحقيقية وطبيعته الأيديولوجية المتشددة، وبالتالي غيّر من سياساته التي يعتمد عليها لتحقيق المشروع التركي في المنطقة، مما انعكس سلبًا على كافة طموحات «أردوغان» وتطلعاته الغربية والعربية أيضًا. وأصبح هدف النظام التركي إضعاف مصر وهدم المشروع الوطني بها، لكي تتاح الفرصة مرة أخرى لتنفيذ مشروع تركيا.

مصر عائق أمام المشروع التركي في المنطقة العربية

ما يحدث في مصر بعد 2013 من إصلاح وتنمية وتحقيق استقرار وزيادة شعور المواطنين بالأمان، ومحاربة ناجحة للإرهاب إلى حد كبير، يُظهر عزم مصر على استرداد مكانتها الإقليمية، وهذا يجعلها المعادل الموضوعي لتركيا، بل والأكثر قبولًا منها لتكون القوة الأكثر تأثيرًا إقليميًّا وربما دوليًّا في مرحلة لاحقة. واعتبر النظام التركي أن هذا الوضع يمثل هزيمة للمشروع التركي في الهيمنة الإقليمية وضربًا لركائزه. فعلى المستوى الأيديولوجي (حكم الإسلام السياسي) كان حكم جماعة الإخوان -منبع الفكر المتطرف- في مصر يعني استمرار المشروع التركي بخلافة «أردوغان» كخليفة للمسلمين ترتضيه الجماعة، وفي هذا أيضًا إحياء للخلافة العثمانية كاستدعاء للبعد التاريخي في العلاقات بين العرب والأتراك. وبالتالي كانت هزيمة الإخوان في معقلهم وموطن نشأتهم في مصر ثم مطاردتهم في دول عربية أخرى هزيمة للمنطلق الفكري لمشروع «أردوغان».

وعلى المستوى التاريخي، فإن استعادة مصر لقوتها يُمكّنها من استعادة قيادتها للمنطقة وصعوبة احتوائها، وذلك سواء منفردة أو بالتحالف مع دول عربية فاعلة ومؤثرة في المنطقة أيضًا، وهذا بلا شك يتعارض مع حلم الخلافة العثمانية الجديدة، وربما الذاكرة التاريخية لتركيا لا تنسى الهزيمة العسكرية التي ألحقتها مصر أثناء حكم محمد علي باشا بقوات السلطان العثماني محمود الثاني في حروب الشام الأولى (1831-1833)، حيث وصلت خلالها القوات المصرية لشرق الأناضول، وكادت أن تُسيطر على الأستانة لولا التدخل الأوروبي للحفاظ على رجل أوروبا المريض! فمع بناء الدولة المصرية الحديثة أثناء حكم محمد علي ترسخ لدى تركيا وغيرها من الدول أن الدولة المصرية إذا قويت يمكنها تهديد مصالح ونفوذ الطامعين.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن استمرار الصراعات الإقليمية في المنطقة وتطوراتها المختلفة يعيق من استقرار الأوضاع الاقتصادية واستكمال مشروعات إمداد أوروبا بالغاز، وهذا -بالإضافة لعوامل أخرى- يحد من انفتاح الأسواق العربية أمام تركيا ويضطرها للبحث عن أسواق بديلة في إفريقيا وفي آسيا، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية نسبيًّا في مصر، يزيد من فرصها لتكون مركزًا إقليميًّا لتسييل الغاز الطبيعي وإمداد أوروبا به، تزامنًا مع تحفظ دول شرق المتوسط والدول الأوروبية على التحرشات العسكرية التركية بقبرص، وسعيها لفرض وجودها كطرف فاعل في هذه المنطقة للاستفادة من هذه الاكتشافات.

علاقة تركيا بجماعة الإخوان

تنظيم الإخوان يقود جماعات الإسلام السياسي لصالح المشروع المشترك مع تركيا

اعتمدت تركيا في تحقيق أهدافها تجاه مصر بعد 2013 على وسيلتين أساسيتين، **الأولى:** هي النفاذ إلى المجال الحيوي المصري، خاصة في ليبيا أو في شرق المتوسط، لكنها لم تستطع أن تحقق أهدافها في هذا المجال بسهولة، أو أن تضطر مصر لتقديم تنازلات أمامها، بل كان الردع المصري ناجحًا تمامًا في تحجيم المطامع التركية في ليبيا، ونجحت الدبلوماسية المصرية مع القوى الدولية الفاعلة -خاصة الأوروبية- في الدفع باتجاه التسوية سواء في ليبيا أو في شرق المتوسط، بما يشير إلى العمل على إيجاد صيغةٍ ما تحد من طموح تركيا على حساب دول المنطقة ومصالحها. أما **الوسيلة الثانية** فهي: جماعة الإخوان من خلال إحياء فكرة «الخلافة»، وقيادة جماعات الإسلام السياسي في دول المنطقة إما للوصول للحكم أو للمشاركة فيه، المهم أن تكون امتدادًا للنفوذ التركي في هذه الدول.

وكان توافق المصالح والرؤى بين الإخوان والنظام الحاكم في تركيا تجاه مصر أساسًا لتأكيد العلاقة الارتباطية بين الطرفين، وتظهر أبعاد هذه العلاقة في عدة جوانب، أبرزها:

البُعد الأيديولوجي: تظهر فيه الخلفية الفكرية لأردوغان وانتمائه لتيار الإسلام السياسي متأثرًا بنشأته في مدارس الأئمة والخطباء، وتلمذته على يد نجم الدين أربكان. وانعكس تقبله للإخوان في تصريح له يوم 17 فبراير 2017، حين ألقى خطابًا قال فيه، إنه «لا يعتبر الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، لأنها ليست منظمة مسلحة، بل هي منظمة فكرية». فقد كان يعمل على تحسين صورتها ويجمع قادتها في المنطقة لبدء مسار جديد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة تحت قيادته.

البعد النفعي: هناك هدف واحد توافق عليه الطرفان، فقد وجدت الجماعة في أردوغان القائد الذي يمكن أن يساعدها في مشروعها لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية وتحقيق «أستاذية العالم» كما قال حسن البنا، إذ إنه يريد أن يعيد مشروع «الخلافة العثمانية» على أرضية المشروع الإسلامي. ووفرت الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها عدة دول عربية عام 2011 الفرصة لتحقيق هذا الهدف من وجهة النظر التركية الإخوانية، لكن مع إحباطات الجماعة بشأن انهيار مشروع تصعيد الإسلام السياسي للحكم سعت تركيا لتوظيفها لتوسيع نفوذها في المنطقة، مستفيدة من جماعة الإخوان وقواعدها الشعبية وفروعها المنتشرة وإمكانياتها الواسعة.

ومن ناحية أخرى، فإن انتفاع أردوغان من الجماعة لتحقيق حلم الخلافة التوسعي يقابله انتفاع الإخوان من تركيا أيضًا، حيث يدرك الإخوان مكانة تركيا الإقليمية والدولية ورمزيتها المتعلقة بمشروع الجماعة التاريخي لزعامة الخلافة الإسلامية العصرية، ويرون فيها السبيل لهدفهم الأسمى (السلطة). ولذلك يُعد ارتباط الإخوان بدوائر السلطة المختلفة في تركيا هدفًا أساسيًا للجماعة، وأردوغان يوفر لها هذه الفرصة، لدرجة وصف أردوغان بأنه يقوم بعملية أسلمة للنظام التركي. نحن أمام جماعة تطمع في الدولة وليس في العلاقة مع زعيم، وهذا كان حالها دائمًا وفق خبرات التجارب العربية، بمعنى أن مشروع الأسلمة وتوطيد النموذج الديني داخل تركيا هو رهانها وليس أردوغان.

مستقبل الاعتماد المتبادل بين تركيا والإخوان

تُظهر الأبعاد السابقة أن العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام التركي علاقة قائمة على «الاعتماد المتبادل»، وهناك عدة مظاهر على هذا، أهمها:

1. يستخدم أردوغان الفروع المنتشرة للإخوان في المنطقة لتنفيذ سياسته التوسعية في الشرق الأوسط، بما يساعده على تحقيق إنجازات ملموسة يستند إليها داخليًا في ضوء تراجع شعبيته، وتراجع الحالة الاقتصادية الداخلية لتركيا، ويعمل أردوغان على دعم الإخوان ليتيح لهم القيام بالأدوار المنوطة بهم والتي تساعد في تحقيق مصالح تركيا. هناك علاقات قائمة بين أردوغان وفروع الإخوان، يكون دورهم فيها تنفيذ المصالح التركية كما تفعل حكومة الوفاق وما تمنحه لتركيا من حقوق للتنقيب عن الغاز أو للتعاون العسكري، أو راشد الغنوشي رئيس البرلمان التونسي، وكذلك قيامهم بأدوار مؤثرة في دول أخرى كاليمن من خلال حزب الإصلاح للتأثير سلبًا على عمل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، هذا بخلاف دورهم كقنوات اتصال بين تركيا والتنظيمات الإرهابية المختلفة في سوريا وليبيا وفي آسيا.

2. تزداد خطورة الإخوان في تركيا لالتصاقهم برأس النظام، فمن وجهة نظر المراقبين الذين يرصدون بعض الشواهد الدالة على التغلغل الإخواني، وتعاظم نفوذهم في المجتمع التركي، لدرجة شعور بعض المسئولين الأتراك بالخوف من تهديد الجماعة للنظام الديمقراطي العلماني في تركيا، نظرًا لوجود العديد من مظاهر الأسلمة مع تسلط النظام وكبته للحريات واضطهاد المعارضة، وهذه المظاهر تتماشى مع النموذج الإخواني المنشود في الحكم. وترى بعض قوى المعارضة التركية أن أردوغان يُهدي الإخوان أمة مستقطبة ومنقسمة وفضاء اجتماعيًا مفرغًا يجري شحنه بالأيديولوجيا المتطرفة، علاوة على ما كسره من هيبة للمؤسسة العسكرية، وهذا يمكن التنظيم من مؤسسات الدولة بشكل يصعب معه التخلص منه.

3. خلال السنوات السابقة، سمحت السلطات التركية بإنشاء جمعيات ومؤسسات إخوانية متعددة في تركيا، من أبرزها: جمعية النسيج الاجتماعي التي يتولاها ويديرها الداعية التركي نور الدين يلديز المعروف باسم مفتي أردوغان، وجمعية الحكمة ويتولى رئاستها الإخواني المصري عبدالعزيز إبراهيم، أحد قيادات لجنة التربية داخل الجماعة، وهدفهما تجنيد الشباب التركي والعربي خاصة اللاجئين إلى تركيا والباحثين عن عمل.

كما أسست تركيا اتحاد المنظمات الأهلية الإسلامية، ويضم أكثر من 350 منظمة تابعة للإخوان في العالم، كما يسند إليه تلقي أموال الإغاثة والتبرعات والزكاة، ويعد هذا الاتحاد حلقة الوصل بين المؤسسات الإخوانية لتمرير أموال الجماعة داخل منطقة الشرق الأوسط، والعالم الإسلامي، ويرتبط بعلاقات شراكة واسعة مع اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وغيرها من المؤسسات الدولية التابعة لجماعة الإخوان في الغرب.

إن هذه المؤسسات الإخوانية لها دور مزدوج فهي تُثبت وجود الإخوان في تركيا وتعمق تغلغلهم في المجتمع التركي، وتفسح المجال لسياسة خارجية تركية أكثر قدرة على النفاذ واختراق المجتمعات والدول العربية من خلال فروع الإخوان الموجودة في هذه الدول من البداية ولها قواعدها الشعبية بها.

مستقبل الإخوان في تركيا

رغم احتضان تركيا للإخوان الهاربين من مصر ومنصاتهم الإعلامية واستخدامهم في مواجهة الدولة المصرية، فإن هذا الملاذ الآمن يواجه العديد من التحديات التي قد تنذر بتهديد مستقبل الإخوان في تركيا، أهمها:

1. ازدياد قوة المعارضة الداخلية ضد الرئيس أردوغان، حيث توافق قوى المعارضة على ضرورة خروج أردوغان من السلطة لتعود تركيا برلمانية ذات اقتصاد قوي، إذ إنه يعمل على تركيز السلطات في يده عن طريق تولية المناصب لأقاربه وأفراد أسرته، ويواجه انشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية اعتراضًا على إدارته، بالإضافة للمشكلات الحادة التي يواجهها الاقتصاد التركي والتي تفاقمت مع الإدارة غير الرشيدة من أردوغان لأزمة جائحة «كوفيد19-»، والتي تجعل الاقتصاد التركي معرضًا بشكل خاص للتضرر من تداعيات الجائحة بسبب تداخله المرتفع في سلاسل

القيمة العالمية والاعتماد على قطاعي السياحة والنقل، وهما من أكثر القطاعات تضررًا من الأزمة، وفقًا لتقرير للمفوضية الأوروبية. وتعد علاقة النظام بالإخوان وإضرارهم بالعلاقات التركية مع مصر ودول عربية أخرى ملفًا أساسيًّا للمعارضة، خاصة مع اختراقهم المؤسسات التركية، كما سبق.

2. وجود موقف دولي رافض للسياسات العدائية والاستفزازية لتركيا آخذ في التبلور، ففرنسا تقود اتجاهًا أوروبيًّا لتحجيم تركيا، ومصر تعمل على إبعادها عن ليبيا، ومؤخرًا يتجدد التوتر بينها وبين روسيا بسبب موقفها من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، وتكاد تخرج عن السيطرة الأمريكية. فقد أفرط أردوغان في الاعتماد على سياسته الخارجية العدائية -تجاه المنطقة العربية وشرق المتوسط- في تحقيق إنجاز يرفع شعبيته أو يحل به المشكلات الداخلية لتركيا، دون أن يحقق إنجازًا واضحًا يجني ثماره سريعًا، بل أساء إلى صورة تركيا وعلاقاتها الخارجية بدرجة قد تضطر معها تركيا لتقديم أوراق مساومة لتسوية علاقاتها الإقليمية المتوترة، والإخوان أحد هذه الأوراق، خاصة في العلاقة مع مصر.

3. يدرك الإخوان أن البقاء في تركيا ليس بديلًا دائمًا، ولذلك يتبعون أسلوبين لمواجهة هذا الأمر؛ **الأول:** البحث عن أماكن بديلة يوجد للجماعة بها بعض النفوذ أو الأصدقاء مثل كوريا الجنوبية، حيث انتقل إليها بعض شباب الجماعة، لوجود بعض الاستثمارات للجماعة بها تمنحهم حرية حركة نسبية. أما الأسلوب **الثاني:** فهو العمل الجاد على الاندماج في المجتمع التركي، والتسابق للحصول على الجنسية التركية، خوفًا من الترحيل مستقبلًا، أو خوفًا من حدوث تقارب مع النظام المصري يتم بموجبه تسليمهم.

إن استمرار الإخوان في محاولاتهم للإضرار بالدولة المصرية لم يكن ليستمر طوال السنوات السبع الماضية بدون ارتباطهم بتركيا.

مجمل القول .. إن استمرار الإخوان في محاولاتهم للإضرار بالدولة المصرية لم يكن ليستمر طوال السنوات السبع الماضية بدون ارتباطهم بتركيا، ولم يكن للمشروع التركي تجاه المنطقة العربية أن يتجسد دون ارتباطه بالإخوان وتغلغلهم في المجتمعات العربية على اختلافها، وهذا يعني أن تأثير هذا الارتباط ما زال قائمًا لم يختفِ ولن يختفي إلا بتغير النظام التركي ذاته أو تغير توجهاته وأدوات سياسته تجاه المنطقة العربية هذا من ناحية. لكن الناحية الأهم، هي وجود وعي جماهيري قوي يساند جهود الدولة في مواجهة هذا المحور المضاد وسياساته الهدامة، ويقوض مساعيه للإضرار بالدولة المصرية.

العلاقة الارتباطية بين الإخوان وقطر

ثروت الخرباوي

المفكر الإسلامى

حين حلّل المحللون وناقش المتناقشون البواعث التي دفعت قطر وأميرها إلى اتخاذ مواقف متشددة ضد مصر، كان بعضنا يعزو ذلك إلى تبعية قطر للولايات المتحدة الأمريكية، فدولة قطر هي -في حقيقتها- قاعدة للقوات الأمريكية، منها تنطلق ومنها تُظهر العين الحمراء للمنطقة بأسرها.

وإذا كانت هذه التبعية لم يتم إنكارها، فإن المسألة تبدو أعمق من ذلك، وهي موصولة بالإخوان، الذين هم أيضًا على صلة وثيقة بالولايات المتحدة، وصلة أوثق بالإنجليز. ولمن لا يعرف فإن المخابرات البريطانية هي الرائدة في العالم في مجالات التجسس وإنشاء الأنظمة التابعة والموالية، أما المخابرات الأمريكية فهي تابعة في المنهج والأسلوب، بل وفي القيادة أيضًا للمخابرات البريطانية، ولك أن تعلم أن المخابرات البريطانية بعد أن فقدت الإمارات العربية المتحدة بعد توحدها تحت زعامة الشيخ زايد إذا بها تنقل العطاء على قطر كإمارة تابعة لها من حيث الولاء والتوجيه والإدارة، وقد كانت بريطانيا هي المشرفة على استخراج الثروة النفطية بتلك الإمارة عندما تفجرت آبار الذهب الأسود فيها، وعندما طالبت المملكة السعودية في القرن العشرين بضم قطر لها باعتبارها جزءًا من منطقة الأحساء السعودية وقفت بريطانيا ضد هذا الطلب؛ إذ إنها كانت تعتبرها قاعدتها التي تسيطر من خلالها على منطقة الخليج كله، كما أن استقلال قطر عن السعودية وعن الإمارات يجعل منها أداة لبريطانيا -وللولايات المتحدة بالطبع- لتهديد منطقة الخليج

كلها متى شاءت، بل إن بريطانيا من أجل خلق حالة من التوتر الدائم في السعودية والإمارات قامت بتسليم ثلاث جزر إماراتية لإيران عندما أنهت احتلالها لدولة الإمارات، ولا تزال هذه الجزر إلى الآن تحت السيادة الإيرانية.

بريطانيا -إذن- كانت هي المبتدا، والولايات المتحدة هي المنتهى، وبين هذه وتلك كان الإخوان في المنتصف، ولا غرابة في ذلك، فالإخوان يتبعون من حيث النشأة والرعاية المملكة البريطانية، ويتبعون من حيث الإدارة والتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الكلام ليس نابعًا من رؤية شخصية؛ إذ إن التاريخ يشهد عليه والحاضر الواقع يؤيده. وحين هرب الإخوان من مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ذهب كثير منهم إلى قطر، وهناك أنشأ الإخوان لهم تنظيمًا قويًّا تحول إلى تيار سائد في النخبة الحاكمة والمؤثرة هناك.

بدايات تنظيم الإخوان في قطر

لقد تأزمت بشدة أوضاع الإخوان في مصر بعد ظهور «عبدالناصر» والنظام الثوري، فكانت الأوامر البريطانية للإخوان أن اذهبوا لقطر فإنها ستكون المأوى والسند، فهناك في قطر ملك خليجي من آل ثاني يمكن أن يرتع الإخوان عنده ويساعدوه في تكبير وتضخيم دولته، وهناك في قطر أنشأ الإخوان لهم تنظيمًا قويًّا استطاع أن يكون التنظيم الأكبر تأثيرًا فيها، بل إنه أصبح موازيًا من حيث القوة لقوة الأسرة الحاكمة هناك.

البداية -إذن- من مصر من خلال شيوخ الإخوان الذين تزعمهم الشيخ «عبدالبديع صقر» وتابعه الشيخ «يوسف القرضاوي»، هؤلاء الشيوخ ومن تبعهم ووالاهم الذين ذهبوا إلى قطر هربًا من مصر، وكأن قطر في الماضي والحاضر كانت وظلت مأوى للهاربين من مصر الخارجين على قانونها وشرعيتها!. وفي قطر التي استقبلت الهاربين من وطنهم اهتم شيوخ الإخوان في الخمسينيات والستينيات ببناء المساجد والمدارس، والمعاهد الدينية، فمن خلالها يستطيعون توجيه العقول والسيطرة عليها، وبواسطة المخابرات البريطانية عقدوا صلات قوية مع الحكام، ووجهوا اهتمامهم للعمل الخيري والدعوي، فتأثر بهم عدد من الشباب القطري.

وفي منتصف السبعينيات تَشَكّل تنظيم الإخوان القطري من خلال اجتماع حضره مائة شخص قطري بمباركة من «يوسف القرضاوي» و«الشيخ علي السالوس»، و«الشيخ محمد الغزالي»، وقرروا تشكيل تنظيم الإخوان في قطر بشكل رسمي وبمباركة من الحكام، وأنشئوه على نفس نظام تنظيم الإخوان الأم في مصر.

فكانت قطر في بدايتها الإخوانية التنظيمية بمثابة منطقة، وفيها أربع شُعَب، وكل شُعبة فيها أربع أسر،

وكل أسرة تتكون من ستة أفراد، ثم هناك في القمة مكتب إداري، واختار الإخوان هناك رجلًا من كبار العلماء القطريين كي يكون مراقبًا عامًّا للإخوان هناك هو الشيخ «عبدالله الأنصاري».

وكان الشيخ الأنصاري قد ارتبط ارتباطًا بالإخوان من خلال الشيخ «يوسف القرضاوي»، وفي منتصف الثمانينيات جاء الأنصاري مع القرضاوي إلى مصر، وتقابلا مع الشيخ «عمر التلمساني» مرشد الإخوان. ورحب الإخوان ترحيبًا كبيرًا بالشيخ الأنصاري، وألقى درسًا في حضور الشيخ القرضاوي بمسجد خضر التوني بمدينة نصر الذي كان مسجدًا جديدًا استطاع الإخوان السيطرة عليه.

وفي تلك الزيارة، أعطى الشيخ «عبدالله الأنصاري» البيعة للمرشد «عمر التلمساني» نيابة عن إخوان قطر، وكلفه المرشد التلمساني بأن يتلقى بيعة إخوان قطر نيابة عنه، وبهذا أصبح إخوان قطر أعضاء في التنظيم الدولي للجماعة، وقد حضرت بنفسي جانبًا من هذه الزيارة في مقر الإخوان بشارع سوق التوفيقية؛ إذ إنني بعدها أخذت الشيخ «عبدالله» إلى لقاء «كتيبة إخوانية» في حي الزيتون، حيث ألقى درسًا دار معظمه حول تاريخه وتلقيه العلم وحفظه للقرآن وهو بعد طفل صغير وتتلمذه على بعض علماء الحرم، وإعجابه بحسن البنا وأمنيته أن يراه ويجلس معه، ولكن الله لم ييسر له هذا الأمر، فمات البنا ولم يلتقِ به الأنصاري، ثم تحدث عن إعجابه بعمر التلمساني وأنه شعر أنه أخوه الذي لم تلده أمه.

ومن الشخصيات الإخوانية القطرية المهمة «جاسم محمد سلطان»، وهو أحد أكبر قيادات الإخوان السابقة في قطر، وقد التحق بكلية طب القاهرة في منتصف السبعينيات، وكان زميلًا لعبدالمنعم أبو الفتوح وعصام العريان، ومن خلالهما تعرف على الإخوان، إلا أنه لم يكن مهتمًّا بدراسة الطب، وكان اهتمامه الأكبر بدراسة العلوم الإنسانية والفلسفة والتاريخ. وهو عقلية منظمة ومرتبة، اكتسب ثقافة كبيرة من خلال نهمه الشديد للقراءة والاطلاع، ومحاورة كبار الأدباء والمثقفين، وعندما عاد لقطر في أوائل الثمانينيات التحق بالإخوان وتعرف على «يوسف القرضاوي»؛ إلا أنه وقف أمام أشياء في تاريخ الإخوان، منها عمليات الاغتيال التي قامت بها الجماعة في الأربعينيات، وخلافهم مع «جمال عبدالناصر»، وعدم قيامهم بإجراء أي مراجعات فكرية، ووقوفهم عند أفكار «حسن البنا»، وتأثرهم بأفكار «سيد قطب»، وهو يرى أن أفكار الشيخ «محمد عبده» كان من الممكن أن تكون بداية جيدة للإخوان في السبعينيات، إذ لو وقفوا عندها وأخذوا بها وطوروها لأصبحت حركة الإخوان حركة فكرية تجديدية في ظنه، ولكنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأن تربيتهم لا تسمح لهم بالتجديد على الإطلاق.

تحول الإخوان من «تنظيم» إلى «تيار» في قطر

ومن أفكاره يرى «سلطان» أن فكرة التنظيم أصبحت فكرة بالية لا قيمة لها، وأن الإخوان يجب أن يبتعدوا عن العمل السياسي الحركي، وينطلقوا من العمل الفكري التجديدي، ويرى أيضًا أن فكرة إسقاط الدولة التي تبناها «سيد قطب» هي فكرة شيطانية. ويطالب «سلطان» في مشروعه الفكري بأن الدولة الحديثة يجب أن

تنطلق في فهمها للإسلام من نقطة «المصالح المرسلة»، فحيثما كانت المصلحة فثم وجه الله، وأننا لذلك يجب أن نهجر مدرسة النقل ونرفع من قيمة مدرسة العقل.

وتكمن أهمية «جاسم سلطان» في أنه بدأ يفكر في نهايات التسعينيات في ضرورة حل تنظيم الإخوان في قطر، وقال إنه لا ضرورة له، وكان «جاسم» يشغل وقتها موقعًا قياديًّا كبيرًا في سلم التنظيم بقطر، ثم قام باستضافة مجموعة من المفكرين الإسلاميين الكبار من كافة أنحاء العالم، وأجرى معهم حوارات مثمرة، وكان من هؤلاء الدكتور «عبدالله النفيسي» المفكر الإخواني الكويتي الكبير المنشق الذي كان قد سبب غضب الجماعة الأم في مصر بكتابه «أوراق في النقد الذاتي».

وكان «النفيسي» قد عقد مجموعة من اللقاءات مع عدد من شباب الإخوان القطريين في وجود «جاسم سلطان»، وانتهى معهم إلى أن قرار حل جماعة الإخوان في قطر هو أعظم قرارات الجماعة عبر تاريخها، وخرج «النفيسي» ليكتب عن هذه التجربة، ويصدر فعلًا «جاسم» ومعه مجموعة من شباب الإخوان القطريين قرارًا في عام 2000 بحل تنظيم الإخوان في قطر، والذي كان عدد أفراده القطريين قد وصل في هذه الفترة إلى أكثر من خمسمائة أخ منتظم، هذا غير المؤيدين والمتعاطفين وأسرهم، وكان وجه الأهمية أن القرار صدر من مجلس شورى الجماعة بقطر، ولكن الدكتور «القرضاوي» اعترض عليهم، وامتعض من قرارهم، وقام بدعم المجموعة القطرية التي قررت الاستمرار في التنظيم، وفي الوقت ذاته اعترضت جماعة الإخوان في مصر على هذا القرار، وقالت إنه قرار متسرع غير حكيم، وأصدر «عصام العريان» تصريحات ضد «جاسم سلطان» واتهمه بالرعونة، وفي الوقت ذاته زعم الإخوان في مصر في تصريحات من كثير من قياداته أن إخوان قطر لم يكونوا تنظيمًا بالمعنى المعروف، ولكنهم فقط مجرد تيار معجب بنموذج الإخوان الفكري، وأنه ليس للإخوان تنظيم في قطر، وكانت هذه التصريحات لتهوين الأمر أمام شباب الإخوان، ولإحباط كثير من الحركات الانفصالية، وبذلك يُعتبر «جاسم سلطان» القطري هو أول منشق عن تنظيم الإخوان في العصر الحديث، وفي دولة الخليج بشكل عام، تلاه بعد ذلك «عبدالله النفيسي» الكويتي، ولكن يُحسب لجاسم أنه نجح في حل جزء من التنظيم.

وبعد أن حل التنظيم نفسه في قطر اجتمع مكتب الإرشاد في مصر لدراسة الأمر في غضون عام 2000، وكانت الكلمة الغالبة ساعتها للحاج مصطفى مشهور «أبو هاني»، الذي قرر أن يكون الأمر مثلما هو في الكويت، بمعنى أن يستمر الإخوان القطريون الرافضون لقرار حل التنظيم في البقاء داخل التنظيم، ويسعون إلى استعادة التنظيم مرة أخرى وضم أشخاص جدد له، وأن يكون المسئول عنه يسمى «النائب» باعتباره سيكون نائبًا للمرشد في مصر في إدارة دفة التنظيم القطري، وكانت كنية الأخ النائب الذي تم اختياره عام 2000 هي «أبو عبدالله».

ثم يكون هناك تنظيم آخر للإخوان لا علاقة له بالتنظيم القطري هو «تنظيم المصريين»، وفي بداية الأمر كان الأخ «سامي عبدالجواد الهرم» شقيق زوجة القرضاوي هو مسئول الإخوان المصريين هناك،

وعندما عاد إلى مصر واستقر فيها أصبح الشيخ «عصام تليمة» لفترة قصيرة هو مسئول الإخوان المصريين، وفي الوقت ذاته كان سكرتيرًا للقرضاوي، ثم هناك التنظيم الموحد الذي يضم إخوانًا من جنسيات مختلفة منهم الفلسطيني والسوداني واليمني والنيجيري والجزائري والتونسي، وهكذا.

وبذلك نجح الإخوان في احتواء هذا التمرد التفكيكي، ودفعوا حاكم قطر إلى تقديم صلاحيات واسعة لهم، وتعيينهم في مواقع حكومية حساسة، وساعدهم في ذلك سطوة «يوسف القرضاوي» هناك، خاصة وأنه قام بتربية وتعليم أمير قطر الحالي عندما كان صبيًّا صغيرًا، وتلك عادة قديمة من عادات الأمراء وهي استجلاب مؤدب ومربٍّ ومعلم لأولادهم، يعلمهم التعليم الأوّلي إلى أن يشبوا عن الطوق، ولذلك ارتبط أمير قطر «تميم بن حمد» بمعلمه الشيخ «القرضاوي» ارتباطًا وثيقًا، واعتبره كأنه الأب الروحي له.

قيادات الإخوان القطرية

من المعروف لدى الجميع ماهية الإخوان الهاربين من مصر بالاسم والصورة والصوت والهيئة، نعرف «القرضاوي»، و«وجدي غنيم»، و«عاصم عبدالماجد»، و«أيمن عبدالغني» وغيرهم، ولكننا لا نعرف بعد قيادات الإخوان القطرية. كان على رأسهم منذ فترة «جاسم بن سلطان» الذي تحدثنا عنه سابقًا وعن علاقته بـ«عصام العريان» و«أبو الفتوح» و«حلمي الجزار»، حيث زاملهم في كلية طب قصر العيني، ولكن القيادات التي ظهرت بعد ذلك وظهر تأثيرها الكبير كان منهم الشيخ «عبدالله بن تركي السبيعي» والد «خليفة» المدرج في قوائم الإرهاب، وأيضًا كان منهم الشيخ «عيسى بن حارب» الذي كان وزيرًا للشئون الإسلامية والأوقاف وتوفي منذ عام تقريبًا، وأيضًا كان منهم «محمد بن سالم الكواري» وقد كان رئيسًا للقضاء الأعلى ووزيرًا للعدل، وهو ابن أحد القيادات القديمة الشيخ «سالم الكواري» الذي كان سفيرًا من سفراء قطر، وأيضًا هو ابن عم أحد القيادات الإخوانية المدرجة في قوائم الإرهاب، واسمه «سالم حسن خليفة الكواري»، ومعه «عبداللطيف الكواري» المدرج أيضًا في قوائم الإرهاب، ثم «محمد بن عبدالله الأنصاري» ابن الشيخ المؤسس لإخوان قطر، وقد تولى مناصب قيادية في وزارة التعليم القطرية، وهو مسئول التربية في تنظيم الإخوان القطري.

ولكن هل للإخوان مقرات ثابتة باسمهم في قطر، الإجابة ستبدو غريبة بخصوص تنظيم ضم حكام قطر، إذ ليس للإخوان مقر ثابت هناك، فالمقرات تكون في الغالب في منازل وقصور بعض الإخوة، أو في مقر شركات يمتلكونها، وخصوصًا شركات المقاولات، وعيادات الأطباء، ومقرات الجمعيات الخيرية والتربوية والشركات العاملة في هذه المجالات، وقد تم إدراج معظم هذه الشركات والجمعيات في قوائم الإرهاب بالفعل، ولكن الإخوان عملوا في قطر في ثلاث دوائر: دائرة إخوان قطر، ودائرة إخوان مصر، ثم دائرة التنظيم الموحد، لذلك فإن إخوان قطر لهم مقراتهم، وإخوان مصر لهم مقراتهم، وإخوان التنظيم الموحد الذي يضم الإخوان من جنسيات متفرقة لهم مقراتهم وأنشطتهم، إلا أنهم يجمعهم في النهاية إدارة واحدة.

قناة «الجزيرة» صنيعة أجهزة الاستخبارات

لم يكن الأمر مجرد علاقة تربط بين الإخوان وقطر، لكن هذا الارتباط يجب أن يقوم بدور فاعل في إسقاط الوطن العربي، لذلك كانت مخططات إدارة الإعلام للإخوان للسيطرة على العقلية الجمعية للشعوب العربية. وكان هناك دور لكل من قطر والإخوان لإسقاط أنظمة عربية؛ فقد وضعت المخابرات البريطانية مخططًا لهذا الأمر، وعرضته في عام 1994 على الشيخ «خليفة» الوالد ولكنه رفضه، فأمرت بريطانيا على الفور بالإطاحة بالشيخ الرافض واستبداله بابنه «حمد بن خليفة» ليبدأ أخطر لعبة في العصر الحديث.

هذه اللعبة تتقنها مؤسستان من أخطر المؤسسات في العالم في العصر الحديث، **«معهد تافستوك» و«معهد تشاتام هاوس»** وكلاهما تابعان للمخابرات البريطانية. تافستوك متخصص في علوم البرمجة الذهنية وإدارة العقلية الجمعية للجماهير والشعوب، وقد ساهم هذا المعهد بشكل فاعل من قبل في تهيئة الأجواء في إيران للقيام بثورة يناير 1979 الخمينية ضد «الشاه رضا بهلوي»، ومن خلال خبرات معهد تافستوك المتعددة وضع منظومة لقطر من أجل إدارة قناة «الجزيرة» فأعطى الحكومة القطرية أكبر خبرائه في مجالات التأثير على الجماهير وإدارة حركتها الجمعية، ويعرف المصريون الذي عملوا في تلك القناة ماهية الدورات الإعلامية التي خاضوها والتي كان مستهدفها الأكبر هو التأثير الجمعي على الجماهير. أما معهد «تشاتام هاوس» صاحب اليد العليا في وضع مسار قناة «الجزيرة» من ناحية تحليل الأخبار وصنع الأفلام الوثائقية، والاسم الأصلي لهذا المعهد هو «المعهد الملكي للشئون الدولية» وشهرته: معهد تشاتام هاوس، ومقره لندن، وهذا المعهد التابع للمخابرات البريطانية يقوم بمهام تحليل المعلومات، وإعداد الأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط، ويعمل فيه مجموعة من الإخوان تتزعمهم «مها عزام»، ويعطي جائزة دولية سنوية حصل عليها بعض قادة التنظيم الدولي للإخوان مثل «راشد الغنوشي»، فضلًا عن أنه أعطى جائزته في إحدى السنوات للشيخة «موزة» وفي عام آخر أعطاها لـ«هيلاري كلينتون»!. وقد وضع هذا المعهد الخطط الإعلامية لكل الأفلام الوثائقية التي أعدتها قناة «الجزيرة»، وكان أثناء ثورات الربيع العربي هو الذي يضع التحليل لنشرات الأخبار، حيث يقوم المذيعون في «الجزيرة» بقراءتها بطريقتهم التي تم تدريبهم عليها. أما معهد تافستوك فكان قد أمد «الجزيرة» بخبيرين إسرائيليين من كبار المتخصصين في مجالات الإعلام، وكان هذان الخبيران ومعهما خبير علم النفس الاجتماعي «ستيفن هيرشل» من قاد «الغزوات الإعلامية» لقناة «الجزيرة» أثناء ثورات الربيع العربي، وأثناء انتخابات الرئاسة في مصر، حيث كانت كل جهودهم ترمي إلى توجيه الجماهير ناحية التصويت لـ«محمد مرسي».

تجذّر العلاقة بين الإخوان وقطر

كان تأثر حكام قطر بالإخوان كبيرًا برعاية من المخابرات البريطانية، وكانت علاقات الشيخ «خليفة بن حمد» الذي تولى الحكم في قطر من عام 1972 إلى عام 1995 قد توثّقت مع الشيخ «يوسف القرضاوي» والشيخ «عبدالحليم أبو شقة»، وقبل أن يصبح أميرًا لقطر، وأثناء توليه منصب ولي العهد قام باستقدام الشيخ

«القرضاوي» والشيخ «عبدالحليم أبو شقة» لتعليم وتربية ابنه «حمد بن خليفة» فاستغل الإخوان هذه الفرصة، وقاموا بتنشئة الشيخ «حمد» على أفكار الإخوان، فدرّسوا له تاريخ الجماعة ورسائل «حسن البنا»، حتى إن الكتاب الذي كتبه «القرضاوي» في شرح رسائل البنا كان عبارة عن تجميعات للدروس التي كان يلقيها للشيخ «حمد».

وحينما أصبح الشيخ «حمد» أميرًا لقطر بعد أن انقلب على أبيه دار الزمن دورته فأحضر إلى القصر «القرضاوي» ومن معه من شيوخ الإخوان ليقوموا بتربية الأمير الصغير «تميم» المولود عام 1980، وقد بلغ اندماج «تميم» مع أفكار الإخوان حدًّا كبيرًا، حيث عاش في فكرة الخلافة، وتغذت طموحاته من هذه الفكرة، ووجد أنه هو الأحق بالخلافة من أي حاكم آخر، وكأن الخلافة قد انعقد لواؤها وتنتظر الخليفة الذي سيأتي إلينا من «آل خليفة» ليدور الزمن دورته وينقلب «تميم» على أبيه «حمد»! ومنذ عام أحضر «تميم» الشيخ «القرضاوي» للقصر ليتولى تربية وتعليم ابنه «حمد بن تميم» المولود عام 2008 على النسق الإخواني، ولكي يُعدّه ليكون ولي عهد خليفة المسلمين «تميم بن حمد»! والشيخ العجوز «القرضاوي» لا يملّ تلك التكليفات!

تمويل الإخوان في قطر

وتمويل الإخوان في قطر يأتي من عدة جهات وعدة طرق؛ أولها من الاشتراكات الشهرية، وتكون حوالي عشرة بالمائة من إجمالي دخل كل فرد. ثم زكاة المال والصدقات على أساس أن عمل الإخوان كما يقولون هو في سبيل الله، وهو مصرف من مصارف الزكاة. وثالث المصادر يتمثل في التبرعات من الأفراد الأغنياء وكبار رجال الأعمال، بنسبة سنوية 5% من أرباح الشركات التي تساهم فيها الجماعة يتم توزيعها على التنظيمات الثلاثة وفقًا لاحتياج كل تنظيم. وجدير بالذكر أن إخوان قطر يرسلون لإخوان مصر من ميزانيتهم 30%، ثم يرسلون للتنظيم الدولي نسبة قدرها 10%.

وفي فترة حكم «تميم» اختلفت الأمور اختلافًا كبيرًا، فقد أصبح التمويل «مليارين» ولعبت المليارات التي ضخها «تميم» دورًا كبيرًا في

دعم الإرهابيين بالمنطقة كلها، وكأن «تميم» كان يمسك بمليارات الغاز ليشعل بها حروبًا، وقتالًا، وتمويلًا لمعسكرات الإرهاب في السودان وليبيا، وفي يده الأخرى يمسك بالإخوان يحركهم لتفتيت المنطقة، في الوقت الذي كانت فيه المخابرات البريطانية تمسك بتميم، وتضع في نفسه الأمنيات.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مشروع إخواني قديم يقوم على تمويل حركات شيعية سعودية بشكل سري لتساعد في تغيير شكل الحكم في السعودية، فالمستهدف الإخواني كان يسعى لجعل السعودية ملكية دستورية، والمثلث الذي كانت خطة الإخوان تقوم عليه يتكون من رأس حربة هي قيادة التنظيم الدولي للإخوان في لندن لأنها الرأس المفكر والمدبر، كما أن التنظيم الدولي هو الذي يقوم بالتنسيق بشكل مباشر مع أجهزة الاستخبارات، ونقطة ارتكازه تعتمد على قطر وتمويلها، وإدارة حركته تنطلق من المخابرات الإيرانية وحركتها مع الحوثيين وشيعة البحرين.

> **الإخوان عملوا في قطر في ثلاث دوائر: دائرة إخوان قطر، ودائرة إخوان مصر، ثم دائرة التنظيم الموحد، لذلك فإن إخوان قطر لهم مقراتهم، وإخوان مصر لهم مقراتهم، وإخوان التنظيم الموحد الذي يضم الإخوان من جنسيات متفرقة لهم مقراتهم وأنشطتهم، إلا أنهم يجمعهم في النهاية إدارة واحدة.**

ختامًا ..

ليس الموضوع -إذن- كما يتصور البعض هو مجرد صلات إنسانية أو حتى تنظيمية بين الإخوان وقطر، لكنها علاقة ارتباطية لها هدف مشترك للتحكم في المنطقة وزعزعة استقرارها، فالإخوان يتبعون قطر التي تأويهم، وكل من قطر والإخوان أدوات لمشروع أكبر مخطط للمنطقة لتفكيكها. وإذا أردنا إعراب كلمتي «الإخوان وقطر» إعرابًا سياسيًا لا نحويًا، فستكون جماعة الإخوان مكسورةً في الدنيا كلها باعتبارها مضافًا إليه، أي مضافًا إلى عدة أجهزة استخبارات، أما قطر فستكون مرفوعة من خريطة العالم العربي وعلامة رفعها أميرها «تميم آل ثاني».

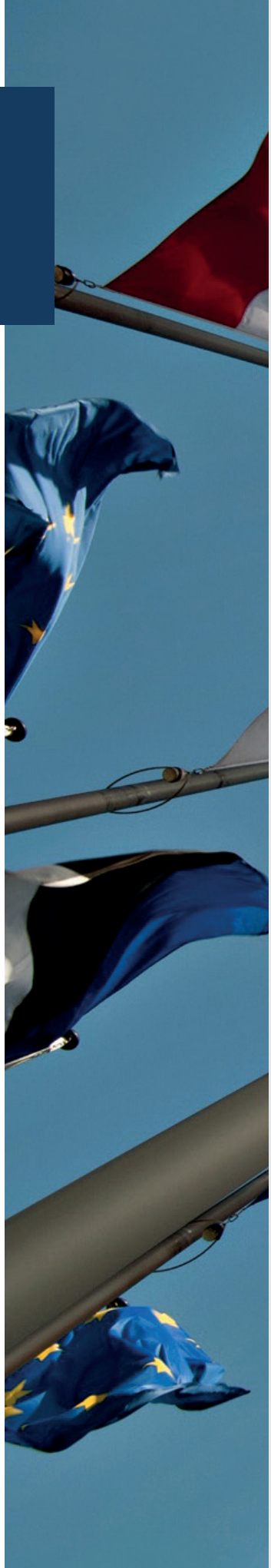

اختراق المجتمعات

الاستراتيجية الإخوانية في الغرب

منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان تم الكشف عن استراتيجية لعناصر جماعة الإخوان المقيمين في الدول الغربية خاصة أوروبا باسم «المشروع الكبير»، والتي تهدف إلى التمكين لهم في هذه المجتمعات والعمل على التغيير التدريجي في طبيعتها، ورغم خطورة هذه الاستراتيجية فأغلب الدول الغربية لم تنتبه بما يكفي لدرء هذه الخطورة أو تحركات جماعات الإسلام السياسي فيها التي توجهها جماعة الإخوان بالأساس، ومؤخرًا بدأت هذه الدول تدرك حجم التهديد الناتج عن تطبيق هذه الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق يركز هذا المحور على الانتشار الإخواني في الغرب، من خلال الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: التنظيم في المملكة المتحدة.. حالة خاصة.

الموضوع الثاني: الإخوان في فرنسا...متأسلمون.

الموضوع الثالث: الإخوان في أوروبا بين الوجود الآمن والتقييد الحذر.

الموضوع الرابع: واشنطن والإخوان.. تغلغل متبادل ورهانات ممتدة.

التنظيم في المملكة المتحدة..

حالة خاصة

مجاهد الصميدعي

باحث متخصص في دراسات الإرهاب

لم يعد خافيًا على الحركات الإسلامية علاقة جماعة الإخوان بالمملكة المتحدة، ولم يعد خافيًا محاولات الإخوان فرض أنفسهم كحل إسلامي سياسي ليتسيد الأنظمة الإسلامية بادعائه الإسلام الوسطي الذي أخفى ويخفي تحت جناحيه الكثير من الإرهاب، وكانت الجماعة منشأ للعديد من قيادات التنظيمات الإرهابية مثل «أيمن الظواهري» الذي كان أحد أعضاء الإخوان، وهو الآن زعيم تنظيم «القاعدة» الإرهابي بعد «أسامة بن لادن»، وكذلك الكثير ممن خرج من الإخوان ليصبحوا قيادات في «داعش» بمدينة الرقة السورية وبعض قادة الفصائل التي كانت تقاتل مع «داعش»

لمحة تاريخية

تعود جذور ارتباط الإخوان بالبريطانيين إلى عقود الهيمنة البريطانية والفرنسية على منطقة الشرق الأوسط، وكيفية استغلال الإثنيات العرقية والأيديولوجيات المناوئة في تنفيذ مصالح وأجندات غربية في بلدانهم، وجماعة الإخوان إحدى هذه الحركات التي يعود ارتباطها السري بالمملكة المتحدة إلى بداية الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في عام 1941، كما أن هذه الحركات نفسها لم تُخفِ تمويلها من قبل بريطانيا المستعمرة، مما

مراحل وجود الإخوان في بريطانيا

1956 أجرت بريطانيا اتصالات سرية مع الإخوان
الهدف منها الإحاطة بالرئيس الأسبق جمال عبدالناصر
الاتصالات كشفتها السفارة البريطانية في القاهرة

1990 الحكومة البريطانية وفرت اللجوء السياسي
لأغلب أعضاء التنظيم

2002 الخارجية البريطانية احتفظت بالتواصل مع
أعضاء التنظيم

2005 سلسلة وثائق كشفتها صحافة بريطانيا
أكدت العلاقة الوطيدة بين حكومة لندن والإخوان

2011 وفد من الخارجية البريطانية زار المكتب
الإداري للتنظيم بالإسكندرية

2014 تم الكشف عن إدارة الإخوان لأكثر من 100
مليون جنيه استرليني في بريطانيا

2015 رفض مجلس العموم البريطاني طلباً مقدماً
من ديفيد كاميرون رئيس الحكومة البريطانية
آنذاك باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية
محظورة في بريطانيا

2017 اعتبار الحكومة البريطانية تنظيمي لواء الثورة
وحسم من التنظيمات الإرهابية

أعطاها القدرة على التفرد ببناء أيديولوجيا دينية مبنية على أساس تنفيذ الأجندات الغربية، واستخدام الدين كقوة لتنفيذ هذه الأجندات.

وقد أشار «حسن البنا» في مذكراته «الدعوة والداعية» إلى تلقيه مساعدات مالية بلغت خمسمائة ألف جنيه مصري من هيئة قناة السويس المملوكة للحكومتين الفرنسية والبريطانية كمساهمة في بناء مسجد للإخوان في مدينة الإسماعيلية، حيث ساعدت هذه المنحة في بناء جماعة الإخوان. وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تثبت علاقة الإخوان المسلمين بالمملكة المتحدة، ففي الوقت الذي كانت تتفاوض فيه بريطانيا لجلاء قواتها من مصر كان الإخوان بقيادة المرشد الثاني «حسن الهضيبي» يلتقون رسميًّا بالسفير البريطاني في مصر داخل السفارة البريطانية، واتهمت الحكومة في وقتها الإخوان بعرقلة مفاوضات الجلاء للقوات البريطانية من مصر. وفي إبّان تسلم الرئيس «جمال عبدالناصر» لقيادة الحكم في مصر، مثّل الدعم الغربي للإخوان بضرب المشروع الناصري في مصر أحد أبرز التحالفات البريطانية في تلك الحقبة. ويعد من أهم الاستراتيجيات الناجحة التي كانت جزءًا من السياسة التوسعية لبريطانيا، وهي إيجاد حليف غربي لها في مصر.

انتقل الكثير من قيادات الإخوان إلى أوروبا منذ نهاية الخمسينيات وأسسوا الكثير من المراكز الإسلامية التي ساعدت التنظيم على تطوير علاقاته بالحكومات الغربية، ومنهم على سبيل المثال «سعيد رمضان» الذي أسس المركز الإسلامي في جنيف عام 1961 ليصبح المركز الدولي

لقيادة الإخوان في أوروبا، وفقًا لما ورد في كتاب «التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين» لمارك كورتيس، الصادر عام 2014، و«سعيد رمضان» هو زوج ابنة «حسن البنا» مؤسس الجماعة.

استطاعت جماعة الإخوان أن تتخذ من بريطانيا ملاذًا آمنًا لها، وأن تؤسس شبكة من العلاقات السياسية والاجتماعية المهمة داخل المجتمع البريطاني ساعدتها في التمدد داخل بريطانيا عن طريق تأسيس «الرابطة الإسلامية» التي أسسها المصري «كمال الهلباوي» الأمين السابق للجماعة، واليوم تمتلك الجماعة 11 فرعًا في عموم بريطانيا. وقد شهد عقد الستينيات من القرن المنصرم صراعًا مريرًا بين الإخوان في مصر نتيجة لدعم بريطانيا للإخوان، حيث اتهمتهم حكومة القاهرة في وقتها بتدبير مؤامرة للانقلاب ضد النظام بمساعدة بريطانيا، خصوصًا بعد الدعم الذي قدمته مصر لانقلاب «عبدالله السلال» في اليمن ضد النظام الملكي في اليمن، والذي كان مدعومًا من بريطانيا والسعودية في حينها، وعلى إثر مؤامرة الانقلاب تم إعدام الكثير من قيادات الإخوان، ومنهم «سيد قطب» أحد أبرز المنظرين لجماعة الإخوان.

علاقة بريطانيا بالإخوان

تذبذبت العلاقات بين بريطانيا والإخوان في العقود المنصرمة، حيث تعاملت بريطانيا مع الإخوان على أساس المصلحة، كما يربطهم ميثاق يدعى «ميثاق الأمن» وهو يوفر للإخوان فرصة العمل في بريطانيا على ألّا يتعرضوا لأمن بريطانيا، أي لا تكون بريطانيا هدفًا للإرهاب. لم يكن هذا الميثاق ثابتًا؛ حيث تتعامل بريطانيا مع الإخوان وفقًا لمتغيرات المصلحة الوطنية، تحركهم عندما تقتضي المصلحة، وتتركهم لمصيرهم عندما تنتفي الحاجة.

كان الإخوان في الستينيات والسبعينيات سببًا رئيسيًا للاضطرابات في مصر، ووظفتهم بريطانيا لمواجهة المد الاشتراكي والشيوعي في مصر، في محاولة لتقويض علاقة مصر بالاتحاد السوفيتي. فكان استخدام الإخوان كأدوات للضغط، حيث تشير العديد من المصادر إلى أنها في بعض الأحيان كانت تقوم بتزوير منشورات باسمهم لتكفير الجيش المصري باعتباره جيشًا يستخدم سلاح الشيوعيين الذين تكفرهم الجماعة، خصوصًا في اليمن عندما كانت تُلقَى منشورات باسم الإخوان على اليمنيين لقتال الجيش المصري، كانت هذه من أبرز الأمثلة على استخدام الإخوان في التحريض داخل مصر.

في بداية عقد التسعينيات أصبحت بريطانيا مركزًا لتنظيمات الجهاد العالمي، وكان الإخوان جزءًا من هذه التنظيمات، تم منحهم حق اللجوء في بريطانيا وترك لهم المجال في تأسيس مراكز إسلامية تروج لأفكارهم حتى أطلق على لندن اسم لندنستان، وذلك لكثرة الجماعات الإسلامية التي أصبحت متواجدة في لندن، غير أن بريطانيا استفاقت بعد أحداث 2005 في تفجيرات مترو لندن التي راح ضحيتها 57 شخصًا، فأصبحت علاقة بريطانيا بالإخوان بين شد وجذب، حيث كثيرًا ما يستخدم الإخوان علاقاتهم السياسية داخل الحكومة البريطانية لإيقاف أي قرار من الممكن أن يشكل خطرًا على تواجدهم أو نفوذهم السياسي داخل بريطانيا.

استمرت بريطانيا في سياسة غض النظر عن الإخوان في بريطانيا، بل في بعض الأحيان تتعامل بازدواجية في موضوع الإخوان. ففي عام 2015 رفض مجلس العموم البريطاني طلبًا مقدمًا من «ديفيد كاميرون» رئيس الحكومة البريطانية في وقتها باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية محظورة في بريطانيا، لكن مجلس العموم البريطاني رفض الطلب واعتبر الإخوان يمثلون الإسلام السياسي المعتدل. ثم عادت الحكومة البريطانية في عام 2017 لاعتبار تنظيمي «لواء الثورة» و«حسم» وهما من أذرع الإخوان –وتدعي الجماعة أنهما خلايا منشقة عنها- من التنظيمات الإرهابية؛ نظرًا لاستهدافهما عناصر الأمن المصري والمدنيين بعمليات قتل مباشر. وجدير بالإشارة أن هاتين الحركتين شكلتا أذرعًا للإخوان لتصفية الخصوم، وكان لهما دور في قمع الثورة المصرية التي أدت إلى الإطاحة بحكم الإخوان في عام 2013.

أموال الإخوان في بريطانيا

لا يتغذى الإرهاب على الأفكار المتطرفة فقط أو على الحقد والكراهية، بل إنه يعتمد على الأموال التي تساعده على أن يعيش في أي بيئة، أو أن يتغلغل في وسط المجتمعات المستهدفة من قبل الإرهاب، وبريطانيا لها مركز مهم لأموال جماعة الإخوان.

إن أول من أسس للإمبراطورية المالية للإخوان هو «سعيد رمضان» عندما وصل لجنيف في سنة 1958 وأسس المركز الإسلامي في جنيف، ومن ثم بدأ التأسيس لبناء الإمبراطورية المالية للإخوان في أوروبا، حيث كانت سويسرا مقرًّا رئيسيًا، لما لها من آليات معقدة في تتبع الأموال وكذلك حماية عالية للمستثمرين من قبل البنوك السويسرية، ومن ثم بدأ الإخوان في بناء مؤسسات خيرية وشركات تعمل كغطاء لجمع الأموال لصالح الإخوان لتغطية نفقاتهم داخل مصر.

في عام 2014 تم الكشف عن إدارة الإخوان أكثر من 100 مليون جنيه إسترليني في بريطانيا وحدها، حيث أسس الإخوان 23 جمعية خيرية في أوروبا، منها 10 جمعيات

في بريطانيا وحدها، وكان يتحكم في هذه الجمعيات الـ23 ثلاثة من قيادات جماعة الإخوان، أحدهم هو مساعد الرئيس الأسبق «محمد مرسي» وهو «عصام حداد» وابنه «جهاد حداد» اللذان اعتقلا على خلفية تهم تجسس في عام 2013، و«إبراهيم الزيات» وهو من أب مصري وأم ألمانية ويتحدث العربية والألمانية بطلاقة، وهو متهم بتمويل الإرهاب في ألمانيا وفي قضية غسيل أموال شهيرة في ألمانيا، وهو يدير مؤسسة مالية كبيرة في ألمانيا مما جعل من ألمانيا حاضنة للإخوان في أوروبا. وتشير المصادر إلى أن الإخوان بقيادة «إبراهيم الزيات» يديرون في ألمانيا (30) جمعية نشطة و(511) مسجدًا، (1091) مكانًا للاجتماع, (2137) جمعية إسلامية. أما الثالث فهو «إبراهيم منير» مسئول الأمانة العامة للتنظيم الدولي للإخوان، وهو المتهم رقم 30 في نفس قضية «سيد قطب» 65، وكان قد حكم عليه بالإعدام في نفس القضية، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد ومن ثم أطلق سراحه عام 1975، وهو امتداد لأفكار «سيد قطب» ويحمل نفس أفكار التكفير وتجهيل المجتمع وكيفية توظيف العنف لتحقيق أهداف التنظيم. «إبراهيم منير» هو الذراع الرئيسية للإخوان الذي يدير الخارج من بريطانيا، وهو يسيطر على عدة ملفات مهمة للتنظيم الدولي بحكم سيطرته على مكتب لندن، وهو الآن يحمل منصب القائم بأعمال المرشد العام للإخوان بعد القبض على «محمود عزت»، حيث تحول التنظيم داخل مصر إلى العمل السري وبدأ يدار من الخارج.

مؤسسات الإخوان في بريطانيا

بناء المنتديات الإسلامية والمنظمات هو جزء من التركيبة السياسية والاقتصادية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أساس انتشارها وسيطرتهم على المجتمعات المسلمة خارج بلد المنشأ، وكذلك جمع الأموال عن طريق التبرعات وتسخير هذه الأموال لبناء مؤسسات مالية في المناطق التي تضعف فيها مراقبة الحكومات، كما في بنك التقوى الذي أسسه «يوسف ندا» في جزر البهاما والمرتبط بمؤسسة التقوى التي تم تأسيسها في لوغانو في سويسرا، والتي كانت ترتبط مباشرة بالبنك الذي تم غلقه بعد اكتشاف ارتباطه بمنفذي 11 سبتمبر 2001، وقد صادرت عدة بلدان أموال «يوسف ندا» لارتباطه بنشاطات إرهابية، حيث مَثُلَ «يوسف ندا» في عام 2002 أمام محكمة إيطالية لاتهامه بتمويل جماعات تابعة لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى تمويله حماس وجماعة (غيا) بأكثر من 60 مليون دولار بأموال خرجت من بنك التقوى، لكن تم شطب اسمه من قائمة الداعمين للإرهاب لغياب الأدلة التي تثبت تورطه مباشرة بدعم الإرهاب؛ إلا أن الوثائق التي تمت مصادرتها من منزل «يوسف ندا» من قبل الشرطة السويسرية مهمة لدرجة أنها كانت تحتوي على مؤلفات للإخوان وخطط عن كيفية تمكين الإخوان في حكم والتحكم في العالم، وتحديدًا الغرب وكيفية استغلال القوانين في أوروبا لفرض تواجدهم وكيفية بناء أماكن آمنة لرءوس الأموال لدعم كل حركات الإخوان في كل أنحاء العالم. ومن أبرز هذه المؤسسات:

الرابطة الإسلامية في بريطانيا Islamic Association:

وهي إحدى الجمعيات التي يديرها الإخوان في بريطانيا والتي أنشأها «كمال الهلباوي» عام 1997، وبعد انشقاقه عن الحركة عهد الإخوان إدارتها للعراقي «أنس التكريتي» في عام 2005.

بريطانيا وجماعة الإخوان الإرهابية

> هناك بالكاد ما يدل على أن تجربة السلطة في مصر قد أدت لإعادة نظر جماعة الإخوان المسلمين بعقيدتها الفكرية أو أداءها، والتواصل الرسمي البريطاني مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر لم ينتج عنه تغير ملحوظ في تفكيرهم، بل إن البيانات الصادرة في وسائل الإعلام المصرية المرتبطة بالإخوان المسلمين في منتصف 2014، بدت وكأنها تحرض على العنف بشكل متعمد
>
> تقرير لجنة السير "جينكنز"

جماعة الإغاثة الإسلامية Islamic relief worldwide:

هي جمعية إغاثة تم إنشاؤها في بريطانيا في عام 1989 من قبل إبراهيم الزيات، وأحمد كاظم الراوي، ومحمد عمر الألفي، ولديها سيولة مالية تقدر 21.4 مليون جنيه إسترليني، وتولى إدارتها فيما بعد عصام الحداد في عام 1992 حتى عام 2013 بعد 9 أيام من عزل محمد مرسي، وجاءت استقالة عصام الحداد بطلب من إدارة المنظمة خوفًا من أن يتم تتبع أموال المنظمة ومصادرتها ولهذا أقدم على الاستقالة.

مؤسسة تيك الدولية Tic International ltd:

شركة تجارية تعمل في تجارة الجملة بالملابس والأحذية تم إنشاؤها من قبل هاني عبدالجواد البني، ومحمد عمر الألفي، والسيولة النقدية المالية المعلنة هي 258 ألف جنيه إسترليني.

مؤسسة ترست غرب إنجلترا West of England Trust ltd :

هي شركة قابضة تم تأسيسها في عام 1994 من قبل لتكون مالكة لعدة شركات. أسماء المؤسسين غير معلنة، إلا أن المعلومات المتوفرة عن الشركة تثبت أنه تم تسييل الشركة، أي إفلاسها ومن ثم غلقها بصورة طوعية من قبل المؤسسين، حيث كانت السيولة النقدية فيها 17 مليون جنيه إسترليني.

ترست أوروبا Europe Trust :

شركة تعمل في مجال الائتمان تم تأسيسها في عام 2003، سيولتها المالية تُقدر بـ 267 ألف جنيه إسترليني، وتم تأسيسها من قبل عبدالشهيد الأشعل، وإبراهيم الزيات، وأحمد كاظم الراوي. أحمد كاظم الراوي هو شقيق الدكتور عصام الراوي عضو هيئة علماء المسلمين في العراق التي تم تأسيسها بعد احتلال العراق، وهي هيئة معروفة أيضًا باتصالاتها المباشرة بالإخوان، وحصولها على الدعم المباشر منهم، وقد اغتيل الدكتور عصام كاظم الراوي في عام 2006 في بغداد قرب منزله في منطقة الداوودي.

Jordan Company Secretaries Limited:

تعمل في مجال توفير الخدمات للشركات البريطانية كأعمال الصيانة الدورية للشركات. تم تأسيس الشركة في عام 2007 من قبل عبدالشهيد الأشعل، وشخص يدعى مايكل وايت وايل. تم حل الشركة مؤخرًا في 13 من شهر أكتوبر 2020, وكان مقدار السيولة داخل الشركة هو 630 ألف جنيه مصري.

شركة تيسير للرعاية Tiseer Welfare Trust:

وهي شركة تقدم خدمات تعليم وتدريب ورعاية المرضى. تم تأسيسها في عام 2007 من قبل عبدالشهيد الأشعل، ومحمد علي حسانين، وخورشيد خليفة، والسيولة المالية المتوفرة فيها هي 6 آلاف جنيه إسترليني, وهي شركة ما زالت فاعلة إلى الآن.

منتدى الشباب المسلم Muslim Youth Forum:

كما يدير الإخوان في بريطانيا «منتدى الشباب المسلم» والتي تسيطر على 42 منظمة تجمع شبابًا في بريطانيا من أكثر من 26 من الأصول والجاليات المسلمة في بريطانيا, بالإضافة إلى مسجد «فينزبري بارك» بالاتفاق مع الحكومة البريطانية.

خلاصة القول:

تغلغل الإخوان داخل المجتمع البريطاني كان مؤثرًا لدرجة أنهم استطاعوا منع الحكومة البريطانية من إصدار قرار ضدهم، وذلك بتعطيله من قبل مجلس العموم البريطاني. فباستخدام أياديهم داخل مجلس العموم البريطاني استطاعوا منع تمرير القوانين التي تجرم أو تجعل من الإخوان منظمة إرهابية ومحظورة في بريطانيا, والسبب الرئيسي يعود إلى علاقات الإخوان مع السياسيين في بريطانيا، وكذلك الطريقة التي يعرض بها الإخوان أنفسهم، وكيف أنهم يمثلون الإسلام السياسي الوسطي، الذي يقبل بالحلول الغربية، والداعم للغرب، إلا أنهم في الحقيقة يعملون على تصفية خصومهم بشتى الوسائل، ويصل إلى التصفية الجسدية في أغلب الأحيان.

عمل الإخوان منذ نشأتهم في بداية القرن المنصرم على بناء إمبراطوريات مالية متنوعة وفي أماكن متنوعة كتنظيم دولي يحلم بفرض هيمنته على العالم، ولذلك ينشئون جمعيات ومنظمات دينية في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، وفي شرق آسيا، حيث تعمل هذه الإمبراطوريات على جمع الأموال من المتبرعين وتوظيفها إما في الإرهاب أو لدعم عدم الاستقرار في بلد المنشأ لإحداث أي ارتباك يساعدهم في إعادة طرح أنفسهم كحل جاهز لقيادة البلد.

كان لبريطانيا اليد الطولى في بناء المنظمة الاقتصادية للإخوان في بداية ظهورهم، وما زالت بريطانيا تمثل الأرض الخصبة لإدارة الأموال وعمليات غسيل الأموال بين أوروبا وبلد المنشأ, وإذا ما أرادت مصر إيقاف الإخوان فعليها إيقاف المنظمات المالية التي يعمل على بنائها الإخوان في أوروبا، وتحديدًا ألمانيا وبريطانيا، واستغلالهم للحريات في هذه الدول لزعزعة استقرار الدول التي لها تأثير فيها. وتجفيف المنابع المالية للإرهاب هو السبيل لإيقاف أنشطة هذه الجماعة الإرهابية.

الإخوان في فرنسا.. متأسلمون!

جاسم محمد

رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الأرهاب والاستخبارات

يبدو لي أن دراسة التمدد المتأسلم في دول أوروبا الغربية بصفة عامة، وفي فرنسا بصفة خاصة، تقتضي ألا يقتصر العرض على تحليل خطاب واستراتيجيات وأساليب عمل والجمهور المساند إن وجد لهذه القوى؛ بل عليه أن يمتد ليشمل إشارات إلى مسارات تلك المجتمعات وأحوال المسلمين فيها، ولكن السبيل إلى هذا تعترضه صعوبات.

بالتأكيد يصعب متابعة كل ما ينتجه الأكاديميون الفرنسيون، لكن يمكن القول إن الدراسات السائدة تميل إلى تناول قضية وأحوال وخطاب ومشروعات المتأسلمين دون غيرهم، دون معرفة الكثير عن أحوال ومدركات وخطاب المسلمين الفرنسيين الذي لا ينتمون إلى فصيل من فصائل المتأسلمين. فالمعروف -بصفة عامة- مصدره أبحاث المتخصصين في دراسات الرأي العام واستطلاعاته، والجغرافيا الانتخابية، وهم ليسوا من الخبراء في الشأن الإسلامي، لكن كتاباتهم تساعد في تشكيل تصور عن مسارات المجتمع ومكوناته.

لذلك تهتم هذه الورقة بما تضمنه كتابان من أبرز الكتب الفرنسية التي تناولت تمدد المتأسلمين وبداية تنفيذ مشروعهم القائم على التحكم في أحياء ومدن، وعلى بسط نفوذهم، وعلى دفع أكبر عدد من المسلمين إلى القطيعة مع باقي المجتمع ومعاداته، مع تقديم قراءة نقدية لهم لإلقاء الضوء على البيئة التي يتم فيها هذا التمدد.

خطاب ماكرون الأخير

- الدين الإسلامي يواجه أزمة عميقة في كل دول العالم.
- التشديد على التزام الحياد في كل مؤسسات الدولة.
- تعزيز الرقابة على الجمعيات.
- هيكلة النظام التعليمي.
- التصدي إلى الانعزالية الإسلامية.

«الجزر الفرنسية» مدخل لفهم أوضاع مسلمي فرنسا

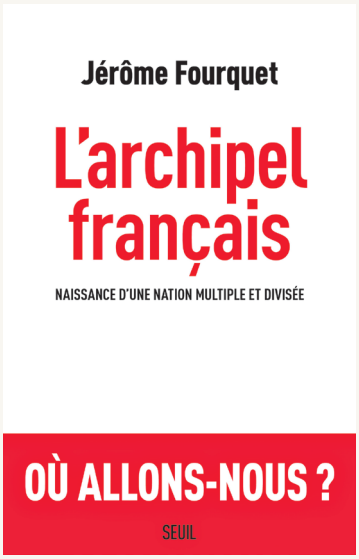

لتحقيق الهدف من الدراسة سيتم الاستعانة بكتاب بالغ الأهمية هو «الجزر الفرنسية» لجيروم فوركيه، وهو كتاب صدر السنة الماضية واعتبره عددٌ كبير من الأكاديميين أهم كتاب صدر عن فرنسا في السنوات الخمس الماضية. يقول فوركيه عن هذا الكتاب، إنه اختبار (وتأكيد) لمقولات الفيلسوف مارسيل جوشيه، والفكرة الرئيسية له هي أن فرنسا شاهدت في آخر خمسين سنة انهيارًا تامًا للمنظومة الفكرية والثقافية والاجتماعية التي شكلت لمئات من السنين عمودها الفقري، والتي كانت تضمن تضامن وانسجام وتماسك المجتمع، وهي المنظومة الكاثوليكية، وانهارت بعدها بقليل المنظومة المضادة التي كانت تحارب الأولى، وهي المنظومة الشيوعية.

ويقول فوركيه إن المجتمع ينقسم الآن إلى جزر ويتشرذم بانتظام، ويقيس هذا الانهيار لاجئًا إلى أدوات منها: تغير نسب وأعداد المواليد الحاملة لأسماء تشير إلى تاريخ المسيحية أهمها «ماري»، ومنها انخفاض عدد القساوسة، وتراجع نسبة الممارسين للعبادات ونسب التعميد، وتراجع اختيار الدفن وارتفاع نسبة حرق الجثث، وتغير موقف الرأي العام من الطلاق ومن المثليين ومن العذرية ومن الإجهاض ومن رسم الوشم وما إلى ذلك. ويشير إلى عوامل سهّلت التشرذم منها: نجاح النخبة في عزل نفسها عن المجتمع وانهيار قدرتها على القدوة، وانهيار الصحف الكبرى، وتشرذم المنظومة الإعلامية، وتعدد المواقع الاجتماعية.. إلخ.

يقدم هذا الكتاب دراسة لأحوال المسلمين الفرنسيين مبنية أساسًا على إحصائيات واستطلاعات رأي، نكتفي مؤقتًا بالقول إن تطور أحوالهم يشبه في بعض المجالات تطور باقي الجماعة الوطنية ويناقضه في أحوال أخرى، مثل: نسب الممارسين للعبادات الممتنعين عن شرب الخمر، أو المشترطين لعذرية العروس، شأنها شأن نسبة المتحفظين تجاه الزيجة من غير المسلمين، وتجاه المثليين. وسنعرض لبعض خلاصات هذه الدراسة التي تسمح بإلقاء الضوء على الكتب التي نعرض لها.

المسلمون كما يراهم «فرانسوا بيبوني» «Pupponi»

نبدأ بـ»إمارات الجمهورية»، لمؤلفه فرانسوا بيبوني، وهو كادر يساري نشأ وترعرع في إحدى أفقر مدن فرنسا وكان عمدة لمدة عشرين سنة لها. هذه المدينة الصغيرة القريبة نسبيًا من باريس مدينة مهاجرين (أغلبهم مسلمون مغاربيون وأفارقة، وانضم إليهم مؤخرًا باكستانيون وأتراك ويهود من شمال إفريقيا ومسيحيون من المشرق العربي) ونازحين فرنسيين (من الريف إلى ضواحي باريس). شاهد بوبوني «انقضاض» المتطرفين (الفصيل الأول كان تركيًا)

عليها وعلى فصائل من شبابها المسلم ومقاومة الأهالي لهم ورعبهم منهم. قرر أن يكون المتحدث باسم الأهالي قائلًا إن وجهة نظرهم لا تصل إلى النخب اليسارية القاطنة في الأحياء الراقية، والتي تُنَظِّر وتوجه ولا تعلم أي شيء، ولا يدعوهم الإعلام لأنهم لا يجيدون الفرنسية، ولا يجدون المفردات المناسبة للتعبير عن رأيهم. ويقول لنا إن هذا ما دفعه إلى كتابة «إمارات الجمهورية».

يصف بوبوني «الحالة الدينية» للمسلمين أبناء مدينته قبل وصول المتطرفين سنة 2014 قائلًا: إن نصفهم متدين (يقصد بهذا شأنه شأن التصنيف الفرنسي أنهم منتظمون مواظبون في العبادات)، الكل يختار أسماء إسلامية لأبنائه، الكل يحتفل بالأعياد الإسلامية كما يحتفل الفرنسيون من أصول مسيحية بالكريسماس. أغلبهم يصفون أنفسهم بأنهم «فرنسيون ذوو ثقافة إسلامية»، ولا يحبون اختزال هويتهم في الإسلام. هم يرون في الإسلام دين التسامح ودين الانفتاح، ويعتبرون أنفسهم جزءًا أصيلًا ولا يتجزأ من «العائلة الفرنسية»، رغم احتفاظهم بحنين إلى الوطن الأصلي أو إلى قريتهم، ولكن ولاءهم لفرنسا ويعيشون ويتصرفون كفرنسيين.

وفي رواية بوبوني، ظهر المتطرفون فجأة وكأنهم نبت دخيل، ويقولها صراحة: «لا علاقة ولا صلة بين هؤلاء ومسلمي فرنسا»، هؤلاء «غير». زيهم العجيب من أدلة عدم انتمائهم إلى البيئة الفرنسية ورفضهم لها. في موضع آخر يذكر بوبوني أنهم إما فرنسيون من مواليد فرنسا وأبناء أو أحفاد عاقون لمهاجرين، أو مهاجرون أتراك أو مغاربيون وصلوا إلى فرنسا بالسنوات الماضية. وعلى عكس باقي المسلمين يحرصون على ارتداء زي مختلف (القميص السلفي/ لحية/ عباية/حجاب/ نقاب) اختلافًا صارخًا. في مدينته عددهم مائة قد يصل إلى مائة وخمسين، في فرنسا هم بين 72 ألفًا و150 ألفًا، وفقًا لتعريفه للتطرف. ولو قارنّا هذه الأرقام بعدد الأفراد الذين يعتبرهم الأمن خطرين نصل إلى نتيجة أن 2 أو 3% من المتأسلمين قد يتحولون إلى إرهابيين، وهي نسبة مرتفعة فعلًا.

استقطاب الفقراء بين المتطرفين واليساريين

ما يقوله بوبوني هو أن المخرج من الفقر هو النجاح في الدراسة، وأن المشكلة في مدينته (وفي غيرها) أن من ينجح في الدراسة يصعد اجتماعيًّا ويغادرها، ويبقى فيها من فشل في سلك هذا الطريق، أكثرهم ذكاء يدخل حقل العمل السياسي (مع تفضيل أحزاب أقصى اليسار) والأهلي والثقافي، غيرهم يعمل في وظائف صغيرة أو يعرف البطالة ويعيش على الإعانات الحكومية، بعضهم ينخرط في اقتصاد وسوق الحشيش، وبعضهم ينزلق إلى الجريمة. ويقول إن المتأسلمين من ناحية والراديكاليين اليساريين من ناحية أخرى يستهدفون هذه الفئات. اليساريون يقولون لهم إن فرنسا دولة عنصرية تكره السود والعرب، ويتحدثون عن تمييز منهجي من قبل الدولة، والمتأسلمون يقولون لهم إنها دولة كافرة تكره الإسلام. تهم الفريقين باطلة، ولكن هناك من يصدقهما، وأيًّا كان الأمر فإن أغلب الإرهابيين الآتين من الضواحي كانوا مجرمين ولصوصًا «تابوا» وتصوروا أنهم ساروا على درب الجهاد!

نكمل كلام بوبوني بتعليق سريع يشير إلى أن البنات أكثر توفيقًا من الرجال فيما يتعلق بالنجاح في الدراسة بالمدرسة وبالجامعة مما يسمح لهن بمغادرة بؤر الفقر والسكن في أحياء أكثر رقيًّا، وأن هذا يساهم في سخط الأولاد والصبيان ضد المجتمع والمؤسسة التعليمية وضد أفراد عائلاتهم الذين يعيّرونهم بعدم قدرتهم على تحقيق إنجازات البنات، لذا يسهل استقطاب الذكور، وتشير الإحصائيات إلى أنه في مدن كثيرة وجد فوركيه أن الرجال يشكلون 52% من المسلمين في الأحياء الفقيرة، بينما يمثل النساء 56% من المسلمين في الأحياء الخاصة بالطبقات المستورة والميسورة.

لكن يبقى الشاغل الرئيسي للأغلبية العظمى للمسلمين هو الصعود الاجتماعي (وليس القطيعة مع المجتمع الذي يمثل جوهر المشروع المتأسلم)، والصعود الاجتماعي يقتضي تكملة الدراسة والحصول على شهادة جامعية، ثم يسعى أغلبهم إلى العمل في أجهزة الدولة التي لا تمارس تمييزًا في التعيين والترقية (على عكس القطاع الخاص وبعض أجهزة الدولة الأخرى)، وأهم هذه الأجهزة المؤسسة العسكرية والشرطة ووزارة التربية والتعليم، فهي إلى جانب قدراتها على الاستيعاب تضمن عملًا ومرتبًا مدى الحياة.

نعود إلى ما قاله بوبوني. طبعًا ليس كل المتطرفين إرهابيين، يقولون عن أنفسهم دعاة. بوبوني يقول إنهم استغلوا الفراغ الذي تركه تراجع الحزب الشيوعي ولعبوا دور النشطاء يصولون ويجولون في المدينة، نجح 150 أو 200 متأسلم في إخضاع أحياء بالكامل في مدينة تعداد سكانها ستون ألفًا وبث الخوف فيها. يستهدفون أساسًا إخضاع وملاحقة المسلمات والمسلمين، لكنهم يتحرشون بالكل ويضايقون الكل.. فمن المسئول عن هذا الوضع؟.

عدد المسلمين في فرنسا

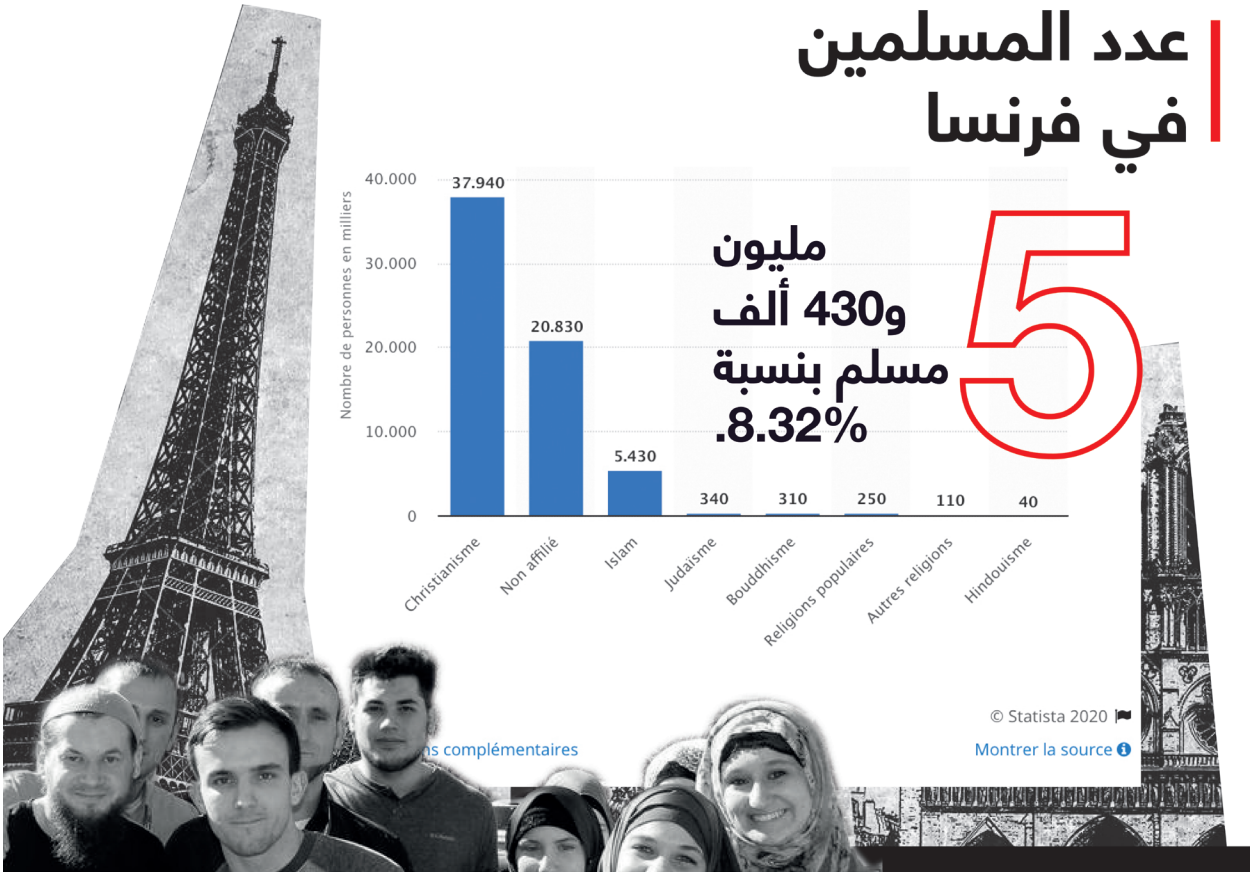

تميل الصحافة والإعلام إلى اتهام العمد -سواء على يمين أو يسار الطيف السياسي- بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق انتخابي مع المتأسلمين يضمن لهؤلاء تواجدًا في المجالس المحلية أو في بعض اللجان، وهذا التواجد في المقابل يسمح لهم ببناء شبكات زبائنية وإحكام قبضتهم على قطاعات معينة من المسلمين، بوبوني يرفض هذا الاتهام تارة ويقر بصحته تارة أخرى. يستخلص من كلامه أن السبب الرئيسي هو تقاعس مندوبي السلطة المركزية والمحافظين والشرطة الوطنية؛ حيث يجد العمد أنفسهم بدون قوة تدعمهم، وبعضهم يسعى فعلًا إلى توافق ما مع المتأسلمين.

ثانيًا، ينـدد ويُدين بوبوني اليسار الراديكالي وبعض فصائل اليسار الذين أصبحوا عرابي الإسلاميين، وأسباب هذا الانحياز الصارخ تختلف من فصيل لآخر، فمنها من يكره ظلم المجتمع الفرنسي، ومنها من لم يتخلّ عن مشروع الثورة الشاملة، ومنها من يقول إنه لا يجوز نقد ديانة أقلية أغلب أعضائها من المستضعفين (كأنّ نقد المتأسلمين هجوم على الإسلام، وسنعود إلى تلك النقطة لاحقًا)، ومنها من يرى أن تراجع أعداد وأهمية الطبقة العاملة يجبر اليسار على البحث عن قاعدة انتخابية جديدة يكون المسلمون وأبناء المهاجرين عمودها الفقري. يرى بوبوني أن هؤلاء يرتكبون جريمة عندما يتصرفون كأن الـ150 ألف متطرف يمثلون 8 ملايين ونصف فرنسي أو مقيم في فرنسا يحملون أسماء مسلمة، وكأن المتطرفين يمثلون التفسير الصحيح للدين. ويلاحظ هنا أن فوركيه يرى أن هذا الرقم (الخاص بعدد المسلمين في فرنسا) مبالغ فيه جدًا، وأن نسبة المسلمين أقل من هذا وإن ازدادت باضطراد.

قراءة ما بين سطور «بوبوني»

رغم أهمية ما ورد في كتاب «بوبوني»، لكن يمكن رصد بعض الملاحظات، أولًا: أن أغلب الدراسات تقول إن النشاط السلفي والمتأسلم بدأ في فرنسا في النصف الثاني من التسعينيات في القرن الماضي، لكن يبدو أن هذا النشاط أهمل بعض المناطق في أول الأمر، ومن المعروف أن الفرنسيين يمقتون أو على الأقل يتوجسون من الاختلاف، بينما يرحبون بالاندماج وبالفرنسة، وهذا يفسر تركيز بوبوني على صدمة الزي. ثانيًا: تبدو رواية بوبوني وكأنها لتأكيد وجود مشكلة في خطاب وسلوك أي دخيل آت من الخارج. ثالثًا: قطعًا يمكن اتهام بوبوني بالتقليل من شأن الظلم الاجتماعي ومن سوء معاملة السود والعرب والتمييز الأهلي ضدهم ومن تأثير الفقر، ونُشير هنا إلى كون هذا الظلم وهذا التمييز أهم حجة يسوقها عرابو المتأسلمين. ولكنني لا أظن أن بوبوني -وهو عمدة يساري لمدينة فقيرة جدًّا- يجهل هذا الجانب المظلم للواقع. أعتقد أنه يراه ويدركه ويعيه، ولكنه يرى أن المتأسلمين لا يسعون إلى حله بل إلى استغلاله لإيجاد أو لتعميق قطيعة بين المسلمين وباقي الشعب. ويعتقد غالبًا أن الساعي فعلًا إلى حل مشاكل الفقراء هو اليسار، اليسار الحقيقي لا يسار الأحياء الراقية.

إن وصف بوبوني للوضع وتقييمه له يحتاج إلى تدقيق ومراجعة. الرجل يمارس سياسة واقعية، لكنه ليس خبيرًا في الشئون الإسلامية. يمكن تصديقه عندما يقول إن المتأسلمين أقلية لها فهمها الخاص للدين ومشروع سياسي يقتضي بث الفتنة في فرنسا وعزل المسلمين عن باقي المجتمع وتطبيق الشريعة في بعض المناطق، ولهم تكتيك سياسي قائم على التواجد العدواني في الشارع، وعلى الضغط المتواصل على الجميع، لا سيما المسلمات السافرات. ولكننا نرى أن الصواب يجانبه عندما يفترض أن المسلمين ليست لهم مشكلات حقيقية مع الثقافة السائدة في المجتمع، ومع القوانين التي تُبيح مثلًا الإجهاض وزواج المثليين وازدراء وتحقير الأديان، ونعتقد أيضًا أن المعايير التي تحكم تقييمه -وهي معايير يؤمن بها الكثير من الفرنسيين- لا تُعين على فهم المسلمين وعلى مخاطباتهم. على سبيل المثال لا الحصر، يعتقد بوبوني أن المتأسلمين ينفردون بالإيمان بأن شريعة الله تضمنت الحدود، وبأنها أرفع مقامًا من القانون الوضعي. وهجوم بوبوني على مفهوم الحدود بدون فهم له يعطي حججًا لمن يريد إسكاته، موجهًا إليه تهمة العداء للإسلام. وعلى العموم وبصفة عامة فإن موضوع الحدود من شأنه إثارة التوتر والفتنة بصرف النظر عن حسن أو سوء نية من يخوض فيه. وفي الصدد نفسه نلاحظ هنا وهناك في كتابه تعبيرات أو جملًا لن يقبلها مسلم مؤمن، منها على سبيل المثال: «دين آتٍ من القرن السابع»، قاصدًا أن الشريعة لا تصلح في العصر الحديث.

> **إن ما تم التعبير عنه في الكتابات الفرنسية عن جماعات الإسلام السياسي في فرنسا لم يعد موضوع اهتمام المثقفين فقط، لكن انشغلت به الدوائر السياسية في فرنسا، وعلى رأسها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الذي قدم خطابًا تاريخيًّا في الثاني من أكتوبر 2020، يعلن فيه أن على فرنسا «التصدي للانعزالية الإسلامية» الساعية إلى «إقامة نظام موازٍ» و«إنكار الجمهورية».**

الدولة الفرنسية تتحرك للحدّ من تأثير المتأسلمين

إن ما تم التعبير عنه في الكتابات الفرنسية عن جماعات الإسلام السياسي في فرنسا لم يعد موضوع اهتمام المثقفين فقط، لكن انشغلت به الدوائر السياسية في فرنسا، وعلى رأسها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الذي قدم خطابًا تاريخيًّا في الثاني من أكتوبر 2020، يعلن فيه أن على فرنسا «التصدي

للانعزالية الإسلامية» الساعية إلى «إقامة نظام موازٍ» و«إنكار الجمهورية». حيث قال: «ثمة في تلك النزعة الإسلامية الراديكالية عزم معلن على إحلال هيكلية منهجية للالتفاف على قوانين الجمهورية، وإقامة نظام موازٍ يقوم على قيم مغايرة، وتطوير تنظيم مختلف للمجتمع». لكنه أشار إلى مسئولية الدولة الفرنسية عن اتساع تمدد وتأثير هذا التوجه للمسلمين؛ لإهمالها تطوير ظاهرة «تحول الأحياء إلى جيتوهات»، وفقًا لتعبيره، وهو يقصد تجميع السكان بموجب أصولهم، دون إحلال ما يكفي من الاختلاط، ولا ما يكفي من تمكينهم من التدرج الاقتصادي والاجتماعي.

وخطاب الرئيس الفرنسي لتوجه بعض جماعات الإسلام السياسي تزامن مع خطوات يقوم بها مسئولون لصياغة مشروع قانون ضد «أشكال الانعزالية» المتوقع أن يتم إحالته على البرلمان أوائل العام المقبل، وغيرها من إجراءات صارمة، إذ طرح «ماكرون» مجموعة من التدابير، مثل: إلزام أي جمعية تطلب مساعدة من الدولة بالتوقيع على ميثاق للعلمانية، وفرض إشراف مشدد على المدارس الخاصة الدينية والحد بشكل صارم من التعليم الدراسي المنزلي. وأشار الرئيس الفرنسي إلى أن الدولة ستكون لها السلطة في التدخل إذا قدمت السلطات المحلية تنازلات غير مقبولة للإسلاميين، مستشهدًا بـ«قوائم دينية» في مقاصف المدرسة أو عند الدخول بشكل منفصل لحمامات السباحة.

الإخوان في أوروبا.. بين الوجود الآمن والتقييد الحذر

د. **توفيق أكليمندوس**

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جماعة الإخوان تنظيم علني سري، فهو معروف ومعلن بأيديولوجيته الفكرية والجزء الأكبر من التنظيم، لكنه سري في أهدافه والكثير من تحركاته، فالإخوان لديهم مشروع شمولي هو أستاذية العالم وضرورة سيادة الإسلام كما يفسرونه على كل جوانب الحياة من الميلاد إلى الوفاة وعلى كل الأنشطة من السياسة إلى العبادة إلى البحث العلمي، لكنهم لا يعلنون منهاجية تنفيذ هذا المشروع. وهذه الازدواجية هي ما تثير اختلاف المواقف الأوروبية من هذه الجماعة.

وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح تمامًا إن كانوا في أوروبا يتبعون خطة ممنهجة وتفصيلية لبث أفكارهم ولإحكام القبضة على المجتمعات والجاليات الإسلامية، ولإزاحة حاملي التصورات والتفاسير الأخرى، أم هم فقط بارعون في انتهاز الفرص ومراقبة ما يجري ومحاولة استغلاله، ويساعدهم في ذلك همة كوادرهم، وتفرغ كثير منهم للعمل الدعوي والسياسي. وما يمكن قوله إنه تم العثور على خطط للتمكين في أوروبا والعالم في منزل «يوسف ندا» في أعقاب 11 سبتمبر، ولكنها تبدو وكأنها خطوط عامة أكثر منها خطة تفصيلية. ومن ناحية أخرى، هناك بعض الثوابت في سلوكهم، منها: التقية، والاستعلاء، وتوالي مراحل ادعاء المظلومية ومراحل العدوانية من أجل التمكين.

بدايات الوجود في أوروبا

يمكن تلمس هذه البدايات من كتاب «بريجيت مارشال» وبعض الأحاديث لـ«لورانزو فيدينو» ومن مقال لـ«جيدو ستينبرج». الإخوان موجودون في أوروبا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، انطلقوا من سويسرا وألمانيا للانتشار في أغلب دول أوروبا الغربية. ألمانيا كانت المركز الرئيسي. الإخوان اختاروا في أول الأمر الجامعات كميدان للعمل، واستهدفوا الطلاب المسلمين المهاجرين لضمهم، وكان الكثير من الطلبة العرب يقصدون الجامعات الألمانية لدراسة الهندسة والطب فيها، ومن ناحية أخرى تعاون الإخوان مع الأجهزة المخابراتية الغربية أساسًا لجمع المعلومات عن النشاط السوفيتي في الشرق الأوسط وعن تسليحه للأنظمة العربية.

واستخدم «سعيد رمضان» أموالًا غربية لبناء مساجد في ألمانيا ولنشر التنظيم. ويبدو أن أغلب الحكومات لم تنتبه إلى نشاط الإخوان في أوروبا قبل الثورة الإيرانية، هذا إن كانت لها مصالح في الشرق الأوسط، أو قبل 11 سبتمبر. أي إن الإخوان تمتعوا بعقدين أو أربعة من الهدوء لبناء تنظيماتهم وشبكاتهم.

وظل الإخوان آمنين في المجتمعات الأوروبية حتى بعد انخراطهم في العمل السياسي في كثير من الدول العربية، ووصولهم للسلطة في الدولة الأم (مصر) عام 2012، وزادت أهمية أعمالهم في أوروبا بعد إعلانهم جماعةً إرهابيةً في العديد من الدول العربية بعد 2013.

فرنسا والتهديد الإخواني وجماعات الإسلام السياسي

بدأت الدول الأوروبية تستشعر التهديد الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي على المجتمعات الأوروبية، وبدأت فرنسا مواجهة هذا التهديد لتثير بذلك إشكالية تأثير هذه الجماعات. فعندما وصل الرئيس «ماكرون» إلى الحكم كان موقفه من التأسلم السياسي غير واضح، فمن ناحيةٍ كان مدركًا أن الإرهاب والهجرة غير المشروعة مصدران رئيسيان للتهديد، ومن ناحية أخرى تعددت تصريحاته التي بدت وكأنها تتبنى بعض مقولات المدافعين عن التأسلم. منها أنه لا يوجد شيء اسمه ثقافة وطنية (فرنسية)، وأن الاستعمار جريمة ضد البشرية، وأن العلمانية الفرنسية تطرفت بطريقة مقلقة لتصبح «انتقامية» تحارب الأديان ولا تقف على الحياد.

والآن انتقل من نقيض إلى نقيض، وأصبح يعتبر «الانفصالية» التي يحملها المشروع المتأسلم وجنوحه عمدًا إلى التطرف تهديدًا رئيسيًا لمستقبل فرنسا وتماسك مجتمعها، وتعرض لهذا «التهديد» باستفاضة في خطاب له يوم 2 أكتوبر الماضي، وسبقه إلى هذا التشخيص تقرير لمجلس الشيوخ صدر في يوليو الماضي.

الجديد في تشخيص تقرير لجنة مجلس الشيوخ وفي خطاب الرئيس «ماكرون» الذي اقتبس فقرات منه، أنهما لا يكتفيان بحصر الخطر في الإرهاب، بل يريانه في المشروع المتأسلم الذي يسعى عمدًا (تساءل تقرير لجنة مجلس الشيوخ هل هناك خطة عامة يتبعها الفاعلون المتأسلمون أم فرنسا تواجه أعمال فردية يقوم بها عشرات الآلاف من المسلمين،

ولم تحسم أمرها مع ميل إلى الجمع بين التفسيرين، تخطيط ومبادرات شخصية، ولكن الرئيس تحدث عن خطة ممنهجة وواعية.) إلى إحكام القبضة على أحياء ومدن، وفرض الشريعة عليها على حساب القوانين الوضعية، وتمهيدا لتغيير قواعد اللعبة في فرنسا ولإحكام زمام المتأسلمين عليها، وهو مشروع تتبناه أقلية من مسلمي فرنسا ولكنها أقلية يقظة دؤوبة تمارس ضغوطًا ونشاطًا مستمرين تؤثر تأثيرًا بالغ السلبية على تماسك المجتمع وعلى الحياة اليومية للمواطنين.

فرنسا ضد المشروع المتأسلم وليس ضد الإسلام

هذه المقاربة الفرنسية لها ميزات وعيوب، وتظهر مزاياها في عدة أمور، أبرزها أنها تتفادى حسم قضية موقف الإخوان من العنف والإرهاب وهل هم منخرطون فيه مباشرة أم يكتفون بخلق البيئة التي تشرعنه أم يحاربون بصدق هذا الإرهاب؟. وفي المقابل، تقول صراحة إنه لا يمكن التوفيق بين المشروع الإخواني والقيم والمفاهيم المؤسسة للجمهورية الفرنسية. وتسمح هذه المقاربة بالرد على من يتهم الدولة الفرنسية بالكيل بمكيالين، تتسامح مع الطائفيات الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وتعادي الإسلامية، فستقول إن الأخيرة الوحيدة التي لا تقبل قواعد اللعبة، وتسعى فاعلة إلى القطيعة مع باقي المجتمع كمقدمة لإخضاعه، وإلى فرض منطق يجعل من الولاء التام للدين والطائفة القيمة الوحيدة التي تحكم العلاقة مع الغير من أبناء الوطن. كما أن الرئيس «ماكرون» يتمتع فيما يتعلق بهذا الملف بتأييد أغلبية بالغة الوضوح تزداد حجمًا مع كل عمل إرهابي.

ولكنّ هذه المقاربة الموسعة للمواجهة لها بعض العيوب، **أولها:** تعرض الدولة للاتهام بأنها تعادي الإسلام والمسلمين كلهم، رغم حرص الرئيس الفرنسي على التمييز بين عموم المسلمين والمتأسلمين، وإن كان هناك من يشير إلى أن ألفاظ «ماكرون» أو مجلس الشيوخ تكشف عن عجز عن التدقيق. فعلى سبيل المثال، تقرير مجلس الشيوخ يدين التأسلم، سواء مارس الإرهاب أم تفرغ للدعوة، التقرير يقصد طبعًا الدعوة إلى الفهم المتأسلم للدين، ولكن من السهل الزعم بأنه يستهدف الدعوة إلى الدين الإسلامي. مثال آخر، رأى الرئيس أن من حق أي مؤمن أن يرى أن شريعة دينه أفضل وأرفع مقامًا من القوانين الوضعية، طالما لم يتذرع بهذا التشخيص لرفض تطبيق تلك القوانين. كما أن هناك عددًا معتبرًا من المتدينين من كل الأديان يرفضون مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، ولكنهم سيلتزمون بأحكام القانون الوضعي. وغياب التدقيق يؤدي إلى رفض طلبات تبدو مشروعة للمسلمين بحجة محاربة الطائفية، منها مثلًا ما يتعلق بالحجاب أو بالوجبات الحلال في المدارس والجامعات.

وثانيها: ما يؤخذ على هذا الخطاب الفرنسي من أنه يفترض مواجهة تطرف وتشدد الجماعات المتأسلم، وهذا يتطلب توافر أدوات وموارد قد لا تكون متوافرة للدولة بصفة عامة وفي الظرف الحالي بصفة خاصة، فالمواجهة كما تتصورها لجنة مجلس الشيوخ تقتضي مجهودًا مضاعفًا من الشرطة والاستخبارات الداخلية والخارجية والهيئات المراقبة لأماكن العبادة وللتمويل الأجنبي، ومن وزارات التعليم والتعليم العالي والإسكان وتنمية المحافظات والمدن والرياضة ومن المحليات، إلى جانب وزارات الخارجية والدفاع والصحة. وقد تتطلب إنشاء هيئات جديدة أو إحياء هيئات قديمة وتمويل برامج توعية بالثقافة الإسلامية. وعندما يقول الرئيس «ماكرون» إن الدولة ستلتزم بحماية الفاعلين على الأرض فإنه يتعهد بما يفوق الموارد المتاحة لمثل هذه المواجهة الشاملة.

أما ثالث هذه العيوب فيظهر فيما تثيره مشروعات القوانين والإجراءات التي تتخذ ضد الجمعيات التي تبث خطاب الكراهية وضد المجموعات التي تسعى إلى انفصال أكبر قدر من المسلمين عن باقي المجتمع مشكلات، قد يطعن في دستوريتها بوصفها معادية للحريات، وقد يتدخل القضاء لمراقبتها ولتحييدها، فالقضاء في فرنسا يرجح كفة الحريات والحقوق على كفة النظام العام والأمن القومي. ومن المنتظر أيضًا أن تَلقى تلك القوانين والإجراءات مقاومة من القوى السياسية المتحالفة مع التأسلم، ومن بعض قطاعات الدولة وأفرادها الذين يخشون تبعات المواجهة على السلام الداخلي وعلى حياتهم. وأخيرًا وليس آخرًا سيرفضها جموع من المثقفين لأسباب متنوعة، منها ضرورة احترام التعددية الثقافية والحريات، ومنها أن محاربة المتأسلمين هي وفقًا لهم اضطهاد للمسلمين والمستضعفين، ومنها أن شعبية المتأسلمين تعود إما إلى فشل الدولة في التخلص من الإرث الاستعماري ومن مواقفه تجاه العربي والأسمر والأسود، وإما إلى رغبة مشروعة في التمسك بالهوية والتراث.

ويرتبط بهذا الخصوص أن المواجهة تقتضي أيضًا معالجة الأزمات والأوضاع التي أدت إلى جنوح الكثيرين إلى التطرف وإلى لفظ المجتمع الذين يعيشون فيه وقيمه. وهنا تختلف آراء الخبراء والمعنيين. لا يتسع المجال للخوض في سجالات الجماعات السياسية والجامعية الفرنسية، وأكتفي بالقول إن بعض هذه المشكلات لا حل سريع لها، منها مثلًا مشكلة التمييز العنصري. على سبيل المثال، هناك الهوة الثقافية بين المتدينين (مسلمين أساسًا ولكن هذا القول ينطبق أيضًا على الكاثوليك واليهود) وباقي الفرنسيين (لا دينيين ومن لا يمارس العبادات) وهي في اتساع دائم،

يزداد كلما وسع القانون من مجال الحريات، لقد أظهرت استطلاعات الرأي أن 28% من مسلمي فرنسا يؤمنون بقيم تنافي وتعارض قيم الجمهورية وروح قوانينها، ويرون أن الشريعة تجبها، والنسبة في أوساط الشباب أعلى من هذا بكثير.

وبصفة عامة فإن النموذج الليبرالي أيًّا كان يعجز تاريخيًّا عن معالجة مشكلات الأقليات دون أن ينزلق إلى سلطوية مقيتة إلا لو تبنى صيغة سياسية تقر بالطائفية. فهو قائم على ضمان الحقوق السياسية لكل المواطنين مع حمايتهم من تدخل الدولة في شئونهم الخاصة، وهذا يعني أن الدولة لا تستطيع أن تحارب مثلًا التمييز ضد فئة معينة دون اللجوء إلى نوع من أنواع القمع.

> **هناك ظهورًا تدريجيًا لنوع من الإدراك للدور الحقيقي للإخوان المسلمين في زعزعة الاستقرار ولطبيعة علاقاتهم مع التنظيمات الجهادية**

ممارسات المتأسلمين المرفوضة فرنسيًّا

عدّد كل من تقرير مجلس الشيوخ والرئيس «ماكرون» الممارسات المرفوضة، ونذكر بعضها لبيان عمق سوء الفهم والظن من ناحية، ومدى اتساع المواجهة من ناحية أخرى. المبدأ العام -وفقًا للتقرير- هو أن المواطنين متساوون، على عكس خياراتهم، فالخيارات التي تعتدي على حريات الآخرين أو تخل بالنظام العام أو تمس قيم الجمهورية خيارات مرفوضة، ويلاحظ أن مفهوم النظام العام مطاط، في حين أن مفهوم قيم الجمهورية يبالغ في التضييق.

ويقول التقرير إن من حق المسلمين ممارسة عباداتهم وتغيير سلوكهم ليتفق وتعاليم دينهم كما يفهمونها، ولكنهم يحرصون على تبني هذا السلوك في المجال العام وفي المصالح العامة التي يفترض حيادها الديني. طبعا سيرد المسلمون بأن السلطات تتسامح مع الصلبان ومع علامات الانتماء إلى اليهودية، وسترد الدولة بأن هذه العلامات الدينية المسيحية واليهودية لا تعني رفض قيم الجمهورية، وهو رد له شيء من الوجاهة ولكنه ليس دقيقًا.

وفقًا للتقرير، المتأسلمون يبثون خطابًا مفاده ضرورة القطيعة مع باقي مكونات الأمة الفرنسية إن أراد المؤمن أن يكون إيمانه سليمًا خالصًا من الشوائب، ويرفضون حق المسلم الفرنسي في تغيير دينه أو ترك وسطه الديني، وقال التقرير إن تجديد الخطاب الديني ليس شأنًا إسلاميًّا محضًا لأنه يؤثر على علاقة المسلمين بالآخر وبالمواطن غير المسلم، ولكنه يقول في الوقت نفسه إنه يجب على الدولة أن تتجنب التدخل في الجدل بين المسلمين، أي عليها أن تتفادى تفضيل تفسير على حساب الآخر.

والتصرفات المرفوضة -وفقًا للتقرير- بث خطاب كراهية من خلال المساجد والمدارس الدينية، وعدم الإقرار بالمساواة بين الرجل والمرأة، والسعي إلى منع الاختلاط بينهما في المدارس ومراكز الشباب، وتربية الأطفال -لا سيما البنات- تربية تمس كرامتهم وتبعدهم عن باقي الأمة، والضغط على الأهالي لكي لا يلحقوا أولادهم بالمدارس الحكومية، وحث الأطفال والمراهقين على الاشتباك مع المدرسين حول بعض المناهج، والسعي إلى إيجاد بيئة «متأسلمة» في بعض الأحياء تطبق الشريعة ولا تخضع لقوانين الجمهورية وتمنع بيع الخنزير والخمور وتمارس الضغوط على السافرات.. إلخ، والتوسع في طرح وبيع كتب تروج للتطرف وللتفسيرات المغالية، ومحاربة ظهور التفسيرات المعتدلة والوسطية، وأخيرًا وليس آخرًا هناك قضايا التمويل الأجنبي ووجود أئمة أجانب في فرنسا ومحاولة بعض الدول -لا سيما تركيا- توظيف أبنائها والموالين لها لزعزعة الاستقرار الداخلي.

كل هذا وغيره يستهدف الإخوان وغيرهم من الفاعلين، ويذكر أحيانًا الإخوان تحديدًا مع صعوبة لحصر كافة أنشطتهم وعمق تغلغلهم في الهيئات الإسلامية، وأعلن وزير الداخلية «دارمنان» عزمه حل بعض الجمعيات، ذكر منها جمعيات تعد من أدوات الإخوان، ولفت نظر الرأي العام هروب رئيس إحداها وطلبه اللجوء السياسي لتركيا.

> **يبدو أن قرارات «ماكرون» لمواجهة جماعات الإسلام السياسي لاتفسر بنفس البواعث والحسابات، فمواجهة التأسلم تفسر أساسًا بدور فاعليه في خلخلة الاستقرار وتكدير الأمن العام**

هل تقود فرنسا اتجاهًا أوروبيًّا ضد الإخوان؟

يبدو أن قراري «ماكرون» (مواجهة التأسلم، والتصدي لتركيا) لا يفسران بنفس البواعث والحسابات، فمواجهة التأسلم تفسر أساسًا بدور فاعليه في خلخلة الاستقرار وتكدير الأمن العام، والتصدي لتركيا هو رفض لدورها في سوريا وليبيا ولتحرشها باليونان وقبرص ولممارستها سياسة بالغة الخشونة قائمة على الابتزاز. ولكن تزامن القرارين، إضافة إلى اللغط في تفسير خطاب «ماكرون»؛ كل هذا سمح للإخوان وتركيا بالزعم بأن فرنسا شنت حربًا صليبية على الإسلام، وأن من يتحالف معها يغدر بالدين، وهذا الخطاب التركي الإخواني سمح لـ«ماكرون» وأنصاره بالزعم بأن مشكلة تركيا والإخوان ليست مع شخص الرئيس «ماكرون» بل مع النموذج الحضاري لفرنسا، وقطعًا المقولة الثانية (الفرنسية) أكثر دقة من الأولى (التركية).

ما هو غامض هو دور تركيا والإخوان في الهجمات الإرهابية التي ضربت فرنسا والنمسا. من الواضح أن الخطاب التحريضي لعب دورًا كبيرًا في دفع الإرهابيين إلى التحرك، ولكن الحكومة الفرنسية لم تتكلم عن دور مباشر لأجهزة الدولة التركية في التحضير لهذه الحوادث، ولكنها اتهمت ناشطًا إخوانيًا في حادث مقتل المدرس «باتي». وفي المقابل، قال بعض الخبراء إن هجوم القوميين الأتراك على أرمن في مدينة فرنسية تم غالبًا بمباركة أنقرة. وعلى أية حال، تملك تركيا أدوات تسمح بزعزعة استقرار فرنسا، مع وجود نصف مليون تركي في هذه البلاد، وتصاعد دور العناصر التركية في التأسلم الحركي. وفي المقابل، تجتهد فرنسا في التعامل مع الخطر الآتي من الداخل، رغم التأييد الشعبي ورغم التمسك الفرنسي الشديد بالنموذج العلماني.

وهنا يثار التساؤل حول موقف باقي دول الاتحاد الأوروبي من المواجهة بين فرنسا وجماعات الإسلام السياسي، ومن الإرهاب، وهل أوروبا ذاهبة إلى تصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية؟. سنقول إنه من المبكر الرد على هذا التساؤل، ما يمكن قوله إن هناك ظهورًا تدريجيًا لنوع من الإدراك للدور الحقيقي للإخوان المسلمين في زعزعة الاستقرار ولطبيعة علاقاتهم مع التنظيمات الجهادية. وهذا حث المستشار النمساوي «كورتز» على التصريح بضرورة محاربة

وتجريم كل فصائل المتأسلمين، لا يتسع المجال لرصد وتقييم كل المؤشرات، ونكتفي بالقول إن المستشارة الألمانية «ميركل» تحدثت لأول مرة عن صراع مع الإرهاب المتأسلم بعد عملية فيينا. أغلب الزعماء الأوروبيين كانوا يتفادون وصف الإرهاب بالمتأسلم، مكتفين بربطه بال«تطرف»، وتساءل المراقبون: هل الصلات الوثيقة مع النمسا ه ي التي حثت «ميركل» على هذا التغيير؟

بصفة عامة، لا نعتقد أن اقتراح تصنيف الإخوان على أنها منظمة إرهابية سيلقى إجماعًا أوروبيًّا الآن. أولًا هناك عدد من الدول أغلبها من أوروبا الشرقية لم يضربها الإرهاب إلى الآن، ولا تريد «فتح جبهة» لا تخصهم في تصورهم. وثانيًا هناك من يتصور ويكتب أن فرنسا والنمسا حالات خاصة، نظرًا لسوء أحوال المسلمين فيهما، ولمشاركتهما النشطة في الحرب على «داعش». وأيًّا كان تقييم هذا التصور فلا شك أنه موجود.

وأخيرًا ..

فإن إعلان الحرب على الإخوان يؤثر طبعًا على العلاقات مع قطاعات من المسلمين الأوروبيين ومع تركيا وغيرها من الدول الإسلامية، وهذا يدفع إلى القول بأن السلوك التركي والقطري التحريضي سيلعب دورًا في قرار اتخاذ أو تفادي اتخاذ مثل هذا القرار، وإلى التشديد مجددًا على محورية الدور الألماني. إلى الآن تسعى السلطات الألمانية إلى تفادي صدام مع تركيا، لأسباب أهمها أهمية الجالية التركية في ألمانيا، وقدرة الرئيس التركي على تحريكها، وبالتالي فإنه من المتوقع أن ترفض برلين أي قرار يصنف الإخوان كتنظيم إرهابي رغم كراهية «ميركل» للرئيس التركي.

بيد أن الأمور أكثر تعقيدًا مما يبدو، الرئيس الفرنسي السابق «ساركوزي» أقام علاقات ممتازة مع قطر، وسمح للإخوان بحرية حركة رغم معاداته الشديدة للرئيس التركي وعلاقاته السيئة معه. فهل يمكن تصور سيناريو توجد فيه دول أوروبية تحارب الإخوان، وتقدم تنازلات للرئيس التركي أو العكس؟. يبدو هذا مستبعدًا الآن، ولكن الخبرة السابقة تحذر من التسرع في القطع بأمر ما.

واشنطن والإخوان..

تغلغل متبادل ورهانات ممتدة

مها علام – تقى النجار

باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كان موقف إدارة الرئيس الأمريكي السابق «باراك أوباما» من جماعات الإسلام السياسي، وتحديدًا جماعة الإخوان، علامة فارقة في صورة الولايات المتحدة لدى شعوب المنطقة العربية التي تعاني من هذه الجماعة وغيرها، وهذا التناقض في موقف الولايات المتحدة بين جماعة الإخوان -رغم ممارساتها الإرهابية- وغيرها من التنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش، سعت لتبريره إدارة «أوباما» ببعض القضايا الفكرية، مثل الفارق بين التطرف الفكري والتطرف العنيف، وعليه أقرّت بوجود جماعات متطرفة لكنها غير عنيفة!

ومع انتقال السلطة لإدارة جمهورية ممثلة في الرئيس «دونالد ترامب» عام 2017، أعلنت أنها لا تتعامل مع هذه الجماعات، بل كان لها موقف واضح في أنها لا تتعامل إلا مع حكومات، وقدم «ترامب» استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب، واستمرت في مكافحة الإرهاب في المنطقة، ومع ذلك لم تعلن الولايات المتحدة اعتبار جماعة الإخوان جماعةً إرهابية!

ومع هذا التشابه في موقف الإدارتين في عدم إضافة الإخوان للقائمة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، يثور التساؤل حول مدى تأثير الاختلاف الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين على العلاقة بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات الإقليمية الراهنة على هذه العلاقة؟، ومن ثَمّ تسعى هذه الورقة إلى

تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وجماعة «الإخوان»، مع استعراض التحولات التي طرأت على هذه العلاقة، ومحاولة استشراف ماهيتها في المستقبل.

تواصل ممتد

مع تولي الولايات المتحدة قيادة المعسكر الغربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ أول تواصل ظاهر بينها وبين جماعة الإخوان من خلال مقابلة بين «حسن البنا» و«فيليب أيرلاند»، السكرتير الأول للسفارة الأمريكية بالقاهرة في 29 أغسطس 1947، طلب «البنا» من واشنطن تكوين «مكتب مشترك» من الإخوان والأمريكان لمكافحة الشيوعية، وفقًا لمحسن محمد في كتابه (من قتل حسن البنا؟). ثم تعززت علاقة الإخوان بواشنطن في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، لا سيما عقب قرار حل الجماعة، بعد قيام عناصر منهم بمحاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس الأسبق «جمال عبدالناصر» المعروفة بـــ«حادثة المنشية» 1954.

ومع هروب الإخوان من مصر في الخمسينيات والستينيات كانت وجهتهم الأولى الدول الأوروبية، حيث نعموا هناك بالاستقرار، وارتبطت أنشطتهم الاقتصادية من خلال إنشاء الشركات والبنوك بهذه الدول، وانتشروا في المجتمعات الأوروبية من خلال الجمعيات الخيرية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ومن ثم لم يكن لديهم الدافع للبحث عن ملاذات أخرى، وإنما كان التواصل بين الإخوان والولايات المتحدة يتم بشكل أساسي عبر البوابة الأوروبية، مع وجود كوادر منهم مؤثرة في الولايات المتحدة.

ورغم عودة جماعة الإخوان للمشهد العام في الدولة الأم في أواخر السبعينيات، فإن التحليلات تتجه إلى اعتبار عام 1982 بداية للتواصل الأوسع مع الإدارة الأمريكية وقادة الإخوان، فقد تم استقبال «عمر التلمساني» بزخم في زيارته للولايات المتحدة؛ وفي أعقاب عودته أعلن في اجتماع لمكتب الإرشاد في 15 سبتمبر 1985، عن قرار الإدارة الأمريكية اعتزامها دعم الجماعات الدينية، اتساقًا مع سياستها في أفغانستان في هذه المرحلة، من خلال الجمعيات، وذلك عن طريق سفاراتها في البلدان الإسلامية.

ومن هذه المرحلة بدأ ينشط الإخوان في الولايات المتحدة، وتمكنوا من تأسيس جماعة ضغط مؤيدة لهم من خلال المنظمات التي أسسوها أو التغلغل في بعض مراكز الأبحاث. ويعد «عبدالرحمن العمودي» أبرز الأمثلة على نشاطهم داخل المؤسسات الأمريكية، فهو إخواني من أصول إريترية، وأصبح مستشارًا للرئيس «بيل كلينتون»، وأدخل «العمودي» نائبه «سامي العريان» في حملة «بوش» الرئاسية، كما عمل على تعيين «سهيل خان» وهو رجل ذو صلات واسعة بالإخوان في مكتب الاتصال العام بالبيت الأبيض.

وارتباطًا بذلك، شهدت التسعينيات تنامي العلاقات بين الولايات المتحدة والإخوان، فقد بدت العلاقات بين إدارة الرئيس «كلينتون» و«الإخوان» أكثر اتساعًا وذلك في خضم ميله لصالح البوسنيين والألبان ضد الصرب. وتفيد بعض الأنباء بقيام زوجته «هيلاري» بدعوة بعض قادة الجمعيات الإسلامية في الولايات المتحدة لحضور حفل إفطار رمضاني خلال عام 1996، إضافة إلى تزايد الحديث عن احتضان «مؤسسة كلينتون» عددًا من الشخصيات الإخوانية، من بينها المهندس

«جهاد الحداد» ابن القيادي الإخواني «عصام الحداد» عضو مكتب الإرشاد. وجدير بالذكر، أن الإخوان قد اجتهدوا لتنمية العلاقات مع الولايات المتحدة، وفق ما ورد فيما تم نشره من وثائق حول خطة التمكين (قضية سلسبيل 1992/1991)، وهي خطة الجماعة من أجل الاستيلاء على الحكم. ويعد أخطر ما تطرحه وثيقة التمكين هو رؤية جماعة الإخوان لكيفية التعامل مع قوى العالم الخارجي، خاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تؤكد الوثيقة أهمية إشعار الغرب والولايات المتحدة -على وجه الخصوص- بأن الإخوان لا يمثلون خطرًا على مصالحهم، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند التمكين، لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط.

مثلت أحداث 11 سبتمبر نقطة مفصلية في علاقة واشنطن بالإخوان؛ إذ أدركت واشنطن حينها ضرورة فتح قنوات أكثر فاعلية مع تيارات الإسلام السياسي. وتصدرت هذه العلاقات أولويات المجتمع الفكري والبحثي في واشنطن، ومن بينها مشروع مؤسسة بروكنجز بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي، الذي ضم مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية الدورية، وكان أول مؤتمراته في الدوحة عام 2002 بحضور نخبة من الساسة الأمريكيين وقيادات إسلامية بارزة، مثل مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق «مارتين إندك»، والمؤلف «توماس فريدمان»، و«يوسف القرضاوي»، وغيرهم.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الفجوة التي وقعت فيها إدارة الرئيس «جورج بوش» الابن، فقد أخفقت الاستراتيجية التي اتبعتها إدارته عندما اعتمدت على استخدام الأداة العسكرية، ومع التركيز على بُعد «الدمقرطة» بطريقة جعلتها تواجه مأزقًا مع تصدر الإسلاميين المشهد السياسي في بعض الدول؛ فقد اعتبرت وزيرة الخارجية آنذاك «كوندليزا رايس» أن زيادة التطرف في الشرق الأوسط نجمت عن غياب القنوات وضيق الأفق السياسي.

بعبارة أخرى، اعتبرت بعض التحليلات أن إدارة «بوش» وضعت في حيز التنفيذ استراتيجية متناقضة تحمل بذور فنائها، حيث سعت لفرض الديمقراطية وتغيير الأنظمة في دول تتصدر فيها تيارات الإسلام السياسي –وفي مقدمتها الإخوان- معسكر المعارضة، كما غذت نمو الإسلام السياسي وما يرتبط به من منظمات إرهابية بسبب الخطاب الاستقطابي والحديث عن الحرب الاستباقية. وعلى الرغم مما بدا كموقف رافض للتيارات الإسلامية من قبل إدارة «بوش»، إلا أن حالة الزخم الخاصة بهم اتسعت وزادت قوتهم، بل تم إشراكهم أيضًا في العملية السياسية التي قادها «بول بريمر» في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق 2003.

وفي أعقاب ذلك، حاولت إدارة الرئيس «أوباما» تجاوز هذا القصور -كما سبق- من خلال التفرقة بين تيارات إسلامية معتدلة وأخرى عنيفة، مع العمل على دمج وإشراك التيارات الإسلامية في المشهد السياسي. ومع وصول الإخوان للحكم في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، كثفت واشنطن من اتصالاتها مع الإخوان، من أجل توسيع أرضية التفاهمات المشتركة، وفقًا لما تم كشفه من تسريبات مراسلات وزيرة الخارجية «هيلاري كلينتون» حينها. ولكن فشل «الإخوان» في أدائهم دفع الشعب المصري لإزاحتهم عن السلطة بثورة 30 يونيو 2013، مما أدى لارتباك الموقف الأمريكي تجاه الوضع في مصر.

وقد ظهر بوضوح ارتباك وتناقض السياسة الأمريكية تجاه مصر في مرحلة ما بعد إعلان جماعة الإخوان كجماعة إرهابية في مصر، فرغم اتساع أعمال العنف والإرهاب التي قامت بها جماعة الإخوان والمجموعات المرتبطة بها، عبّر البيت الأبيض، في عام 2014، عن «انزعاجه الشديد» من أحكام الإعدام بحق 682 شخصًا من أنصار جماعة الإخوان من بينهم المرشد العام للجماعة «محمد بديع»، ودعت إلى إلغائها. وخلال الأسبوع الأول من فبراير 2014، أكدت الخارجية الأمريكية -في بيان لها- أن التواصل بين السفارة الأمريكية بالقاهرة وجماعة «الإخوان» لا يزال مستمرًّا، بحجة سعي واشنطن للحوار مع جميع أطراف العملية السياسية في مصر، وأكدت أن الولايات المتحدة لا تصنف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية. وظلت العلاقات متوترة بين إدارة «أوباما» والنظام الجديد في مصر لفترة قبل أن تستوعب أبعاد الموقف الفعلي في الداخل المصري.

الإخوان بين الديمقراطيين والجمهوريين

استمرار التواصل بين الإخوان والإدارات الأمريكية المختلفة رغم الاختلافات الحزبية بين الحزبين الكبيرين أصبح موضعًا للنقاش في المرحلة الراهنة اتساقًا مع الأجواء الانتخابية المتجددة كل أربع سنوات، وواقع الأمر أن هذه المرحلة تقدم نموذجًا لإبراز حدود تأثير اختلاف الانتماء الحزبي للرئيس الأمريكي على توجه الولايات المتحدة تجاه جماعة الإخوان.

بالنسبة للحزب الجمهوري، يقدم الرئيس «دونالد ترامب» نموذجًا للتيار المحافظ، ولذلك تبنى منذ وصوله لسدة الحكم خطابًا قوميًا يمينيًا وسياسة واقعية مصلحية، ويأتي في صدارة سياسته الجديدة لفظ الإسلام السياسي، لا سيما مع تزايد حدة الرفض الشعبي له وفشله في الانخراط في اللعبة السياسية، بمعنى أن موقف «ترامب» يميل إلى كونه أيديولوجيًّا فيما يتعلق بهذا الملف. وعلى الجانب الآخر، وطدت واشنطن علاقاتها بالدول الفاعلة في المنطقة،

خاصة السعودية والإمارات ومصر، التي صنفت الإخوان كجماعة إرهابية؛ بينما سارت خطواتها على خطى متأرجحة تجاه قطر وتركيا اللتين دعمتا الإخوان. لذا، اتسع الحديث حول اتجاه إدارة «ترامب» إلى اعتبار الإخوان جماعة إرهابية.

ومن هذا المنطلق نظّمت اللجنة الفرعية للأمن القومي التابعة للكونجرس في 11 يوليو 2018 سلسلة من جلسات الاستماع حول «التهديد العالمي للإخوان»، بهدف تحديد المخاطر التي يُشكلها الإخوان على المصالح الأمريكية حول العالم. والواضح أن الكثيرين في جلسات الاستماع أرادوا أن تقوم واشنطن بتصنيف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية، على شاكلة الحركات الإسلامية الأخرى، مثل: حزب الله، وحركة حماس.

وقد ذكر وزير الخارجية «مايك بومبيو»، أثناء مشاركته في ندوة بمعهد هوفر بجامعة استانفورد، في مجمل رده على سؤال حول ما إذا كانت إدارة «ترامب» تنوي اتخاذ تلك الخطوة؛ أن إدارة «ترامب» ما زالت تنظر في ذلك وتقيّم الخطوة، لضمان أن يتم ذلك «بطريقة صحيحة». موضحًا: «نحن ما زلنا نحاول معرفة كيفية تنفيذ ذلك. لا شك في وجود عناصر إرهابية داخل الإخوان، وهم مدرجون على قائمة الإرهاب؛ ونحاول أن نضمن أننا نقوم بإدراجهم بالطريقة الصحيحة، وضمان الأساس القانوني لذلك». وبعد زيارة الرئيس «السيسي» لواشنطن في أبريل 2019، وجه البيت الأبيض مسئولي الأمن القومي بمتابعة تصنيف جماعة «الإخوان» كإرهابيين.

إن قيام واشنطن بتصنيف «جماعة» الإخوان كمنظمة إرهابية من شأنه أن يمنع أعضاءها من دخول الولايات المتحدة، ويمنع أي شخص في البلاد من دعمهم أو التعامل معهم. ويبدو أن إدارة «ترامب» اضطرت إلى تأجيل هذا القرار لعدة أسباب: أولها تأثير جماعات الضغط الموالية للإخوان، وينصرف ثانيها إلى الضغوط من قبل بعض المنظمات مثل «هيومان رايتس واتش» التي اعتبرت «الإخوان» حركة سياسية واجتماعية، ويتصل ثالثها باختلاف نظرة النخب الأمريكية تجاه «الإخوان» بين من يراهم جماعة معتدلة ومن يراهم جماعة متطرفة، ويرتبط رابعها بالمال السياسي المرتبط بـ«الإخوان» والذي يحاول التأثير على موقف الإعلام الأمريكي من الجماعة.

أما الحزب الديمقراطي، فتتجه أغلب التحليلات إلى التأكيد على وجود قنوات اتصال أكثر دفئًا بين الإخوان والديمقراطيين، ويستندون في ذلك إلى المرونة التي أبدتها إدارة «بيل كلينتون» وزوجته مع رموز هذا التيار، فضلًا عن سياسات إدارة «أوباما» التي لم تكن ترى أي غضاضة في وصول الإسلام السياسي للحكم. وعليه، تُفيد بعض الأنباء بتعزيز أعضاء الإخوان الموجودين داخل الولايات المتحدة شبكة علاقاتها مع الحزب الديمقراطي، والوصول إلى حملة المرشح الديمقراطي «جو بايدن»، ما يفتح الباب أمام فرضية تحالف جديد للإخوان مع الديمقراطيين في الشرق الأوسط، وتوظيف أذرع الجماعة كأوراق ضغط لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

بدأت جماعة الإخوان في الولوج إلى الحملة الانتخابية الديمقراطية المناهضة لـ«ترامب» عبر المرشح الديمقراطي المنسحب «بيرني ساندرز»، فقد أشارت مجلة «أمريكان ثينكر» الأمريكية إلى أن السيناتور «ساندرز» ضم إلى فريقه الانتخابي أعضاء من جماعة الإخوان، مثل عضو مجلس إدارة مقاطعة «فيرفاكس» الليبية «أبرار عميش» ابنة القيادي «عصام عميش»، والتي عملت كرئيس مشارك لحملة «ساندرز» في فرجينيا.

وفي أعقاب انسحاب «ساندرز»، اتجه الإخوان إلى دعم «بايدن» انطلاقًا من كونه «وريث أوباما»، الأمر الذي استغله «بايدن» وعمل من خلاله على تعزيز علاقة حملته بهذه العناصر؛ إذ ألقى «بايدن» كلمة أمام المؤتمر السنوي الـ57 للجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (إسنا)، أحد فروع جماعة الإخوان في الولايات المتحدة، كما تحدث «بايدن» في جلسة افتراضية إلى منظمة «إيمجاج أكشن Emgage Action» الإخوانية، التي ذكرت في حوار لقادتها بجريدة «بوليتكو Politico» أنها ستدعم «بايدن» في الانتخابات.

وعلى الرغم من ذلك، تشهد العلاقة بين الإخوان وحملة «بايدن» بعض الخلافات، يأتي في مقدمتها انتقاد حملة «بايدن» بسبب تنصلها من دعم الناشطة الفلسطينية الأمريكية «ليندا صرصور» بعد تصريحاتها المعادية لإسرائيل. إذ قال «أندرو بيتس»، المتحدث باسم حملة «بايدن»، في بيان: «كان «بايدن» مؤيدًا قويًّا لإسرائيل، ومعارضًا قويًّا لمعاداة السامية طوال حياته، ومن الواضح أنه يدين آراءها ويعارض حركة المقاطعة، كما يفعل البرنامج الديمقراطي».

واستنادًا إلى ما سبق، تتجه بعض التحليلات -عبر نظرة أولية- إلى أن فوز «بايدن»

> **فإن العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة لا تسير وفق خط واحد، وإنما وفق معادلة تحوي عددًا من المتغيرات ومستقبل العلاقات سيتوقف على مدى قوة التنظيم وقدرته على التكيف، أو توظيف الظروف الإقليمية والدولية من أجل إعادة بناء نفسه مجددًا**

سيمنح قبلة الحياة للإخوان لإعادة بناء قوتهم وتأثيرهم؛ إلا أن واقع الأمر يحتاج تفكيكًا أكثر دقة لطبيعة العلاقات بين واشنطن والإخوان. بداية، وعبر تتبع السياسة الأمريكية، يتضح عدم وجود سياسة رسمية أو خط واضح لتعامل واشنطن مع «الإخوان»، إذ شهدت العلاقات حالات من الشد والجذب انطلاقًا من طبيعة المصالح الأمريكية وطبيعة الأجواء الإقليمية والدولية، وذلك بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية، حتى وإن مالت الإدارات الديمقراطية إلى سياسة أكثر مهادنة.

محدّدات مستقبل العلاقات بين واشنطن والإخوان

يمكن القول إن مستقبل العلاقات بين واشنطن و«الإخوان»، بغض النظر عن الحزب الفائز في أية انتخابات، سيتوقف على معادلة تحوي عددًا من المتغيرات التي ستحدد في مضمونها فحوى السياسة الأمريكية تجاه هذا التنظيم الذي ينازع من أجل البقاء، يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. **وضع التنظيم داخل الولايات المتحدة:** يرتبط هذا المتغير بعدد من الأمور التي يأتي في مقدمتها قوة تنظيم الإخوان والمجموعات المرتبطة به داخل الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني بشكل أوضح وجود جماعة ضغط للإخوان داخل الولايات المتحدة، لا سيما مع تزايد هجرة عدد من كوادر الإخوان من الشرق الأوسط إلى المدن والجامعات الأمريكية منذ نهاية الستينيات، وتحول هؤلاء إلى هيكل استشاري له فروعه وامتداداته داخل مراكز التفكير الأمريكية لعقود. فقد استطاعت الجماعة إقامة عددٍ من المنظمات داخل الولايات المتحدة في سبيل تحقيق أهدافها، وانقسمت هذه المنظمات إلى نوعين؛ النوع الأول: منظمات اجتماعية تهدف إلي نشر الأيديولوجيا الإخوانية وتعزيزها، ويُعد أبرزها (الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية «ISNA»، والجمعية الإسلامية «MAS»). أما النوع الثاني: منظمات سياسية تهدف إلى تقديم نفسها كصوت للمسلمين الأمريكيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترمي إلى التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية طبقًا لمصالح الجماعة الأم، ويعد أبرزها (المجلس الإسلامي الأمريكي «AMC»، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «CAIR»، ومجلس التنسيق السياسي للمسلمين الأمريكيين «AMPCC»). ومن الشواهد الواضحة على التأثير الإخواني، الحديث المتكرر في الإعلام الأمريكي ومراكز الفكر حول

الإخواني «مصطفى قاسم» الذي تُوفي في السجن أثناء قضاء عقوبة السجن المشدد لمدة 15 عامًا في قضية فض اعتصام رابعة المسلح، وأيضًا خطاب مؤسسة كارنيجي الموجه للإدارة الأمريكية، في 28 أغسطس الماضي، والذي يستنكر الحكم القضائي ضد الحقوقي المرتبط بالإخوان «بهي الدين حسن»، الذي حُكم عليه بالسجن المشدد لمدة 15 عامًا، لاتهامه بنشر أخبار كاذبة، والتحريض ضد الدولة، وإهانة القضاء.

2. تراجع قوة التنظيم داخل الدولة الأم: تواجه جماعة «الإخوان» جملة من التحديات، فعلى صعيد القيادة أعلنت الجماعة تنصيب «إبراهيم منير» -المقيم في لندن- كقائم جديد بالأعمال، في سابقةٍ تعد الأولى من نوعها، وفي مخالفة واضحة للفقه الكلاسيكي للجماعة الذي تبنته منذ نشأتها، القائم على أن المرشد العام لا بد أن يدير أمور الجماعة من داخل مصر. ويمكن القول إن انتقال قيادة الجماعة من الداخل إلى الخارج يؤكد حجم التحدي الذي تمر به، إذ إنها لا تملك قيادة داخل مصر، ما ينصرف إلى صعوبة هيكلة التنظيم داخل مركزه. أما على صعيد الهياكل التنظيمية للجماعة، فنجد أن الهياكل التنظيمية للجماعة تشهد حالة من الإحلال والتجديد لمواجهة التحديات الحالية، حيث أعلنت إلغاء الأمانة العامة، واستبدالها بتشكيل لجنة معاونة جديدة، برئاسة «إبراهيم منير»، ما يؤكد ضعف البنية التنظيمية والهيكلية للجماعة. مع الأخذ في الاعتبار أن الخبرة التاريخية توضح - بقدر ما - أن الجماعة قد يكون لديها قدرة على تجاوز بعض التحديات.

3. وضع الجماعة خارج الدولة الأم: بالنظر إلى وضع جماعة «الإخوان» خارج مصر، نجد أن وضعها في الساحة العربية يشهد تحديًا كبيرًا، إذ اتخذت دول الرباعي العربي (مصر، والإمارات، والسعودية، والبحرين) قرارًا باعتماد جماعة الإخوان «حركة إرهابية». أما سوريا فقد اتخذت القرار نفسه منذ عام 1982، ناهيك عن حل الجماعة في الأردن بحكم قضائي في عام 2020. وعلى الرغم من أن السودان لم يحظر الجماعة، إلا أن الدولة السودانية بعد الثورة تسعى إلى تفكيكها. وفي السياق ذاته، عملت موريتانيا على تقويض نفوذ الجماعة، وإغلاق الجمعيات التابعة لها. كما عجزت الجماعة عن التغلغل في المجتمع اللبناني نتيجة التركيبة السكانية والسياسية الطائفية للدولة. ولكن، لا يمكن غض الطرف عن استمرار نشاط الجماعة في عدد من البلدان العربية، حيث يوجد نفوذ للجماعة في بعض مؤسسات الدولة الليبية، ناهيك عن وجود سياسي للجماعة في برلمانات تونس والمغرب والجزائر والكويت.

4. الظروف الإقليمية والدولية: يرتبط هذا المتغير بشكل وثيق بالعوامل الدولية والإقليمية المحفزة على نمو تيارات الإسلام السياسي بما فيها «الإخوان»، ويأتي في مقدمتها تنامي الخطابات العنصرية، سواء التي تعادي الآخر أو التي تعادي الإسلام، وهو خطاب يسير في اتجاه متزايد ومرتفع لا سيما في الغرب، إضافة إلى تزايد في أعداد النزاعات وتعقد أبعادها، لا سيما التي تحمل أبعادًا دينية أو عرقية أو إثنية، سواء في المنطقة كالأزمات الليبية واليمنية والسورية، أو خارجها كمسألة الإيجور ومسلمي بورما، وأخيرًا الصدام بين أرمينيا وأذربيجان، بجانب الأزمة في الخليج التي تحمل في فحواها صدامًا سنيًّا شيعيًّا على مقدرات المنطقة. علاوة على ذلك، تظل القضية الفلسطينية في مقدمة القضايا التي تستغلها جماعة «الإخوان» لإقناع الجمهور بخطابها، لذا قد تمثل عملية التطبيع الخليجي، لا سيما الإماراتي، مع إسرائيل مدخلًا مناسبًا للجماعة عبر تصدير خطاب مفاده تشويه الأنظمة العربية، واعتبار الجماعة هي البديل المناسب القادر على الثأر للقضية، وسيزداد تأثير هذا البعد حال اشتعل الداخل الفلسطيني أو وقعت اشتباكات فلسطينية إسرائيلية.

5. مدركات الإدارات الأمريكية: إذ يمكن القول إن الإدارات الأمريكية تعمل وفق أهداف واحدة أو محددة بأدوات متغيرة، وهو ما يتصل بملف الإخوان أيضًا. حيث تحاول الإدارة الأمريكية بشكل عام الحفاظ على قنوات مفتوحة مع كافة الأطراف –بما فيها الإخوان- لضمان استغلالها كلما اقتضت المصالح الأمريكية. وعليه، ترى بعض الإدارات أن تواصلها مع «الإخوان» سيمثل أدوات ضغط على بعض الأنظمة، ويسمح لها بضمان ولائها حال وصلت للسلطة، كما يسمح بالتواصل من خلالها -أي الإخوان– مع التنظيمات المتطرفة والعنيفة الأخرى. لذا، تتجه الإدارة الأمريكية إلى تبني نظرية «الدمج يؤدي إلى الاعتدال» خلال فترة ما، والتي تعني أن دمج الإسلاميين في اللعبة السياسية، سيؤدي لتحولهم إلى جماعات معتدلة تؤمن بالديمقراطية، في مقابل اتجاه الإدارة الأمريكية -في أوقات أخرى- إلى التأكيد على ضرورة استبعاد الإسلاميين، والتضييق على الخطابات الراديكالية، في حين تفضل بعض الإدارات السير على خطى مزدوجة ما بين فتح قنوات خلفية معهم بالتوازي مع تعزيز العلاقات مع النظم الحاكمة التي تُضيّق عليهم.

6. استمرار الارتباط الثلاثي بين قطر وتركيا والإخوان: تبلور بشكل جليّ خلال العقدين الأخيرين حجم الدعم المتزايد الذي تقدمه قطر لتنظيم الإخوان، وكذا الروابط التي تجمع بين النظام التركي متمثلًا في حزب العدالة والتنمية وجماعة «الإخوان»، إذ يسعى اللاعبان (قطر وتركيا) لتعزيز قوة الإخوان من أجل إيصالهم للسلطة، انطلاقًا من أن ذلك سيحقق مشروعهما الإقليمي، وهو ما اتضح بشكل متزايد منذ اندلاع «الربيع العربي». وفي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، تحولت تركيا إلى ساحة أساسية للتنظيم، حيث فر إليها كثير من قادته

وأعضائه، ووجهوا نشاطاتهم العسكرية والسياسية والإعلامية ضد دولهم. فيما تقوم قطر بدور رئيسي في تأمين الدعم المالي لنشاطهم، فضلًا عن الدعم الإعلامي واسع النطاق عبر تسخير أبواقها الإعلامية -لا سيما الجزيرة- للدفاع عنهم والترويج لمشروعهم. وعليه، يبدو أن قوة التنظيم ترتبط بشكل وثيق باستمرار هذا الثالوث الذي يضمن له القدرة على البقاء، وتوسيع قنوات للتحرك من جانب، وترديد أفكارهم والدفاع عن مشروعهم من جانب آخر.

مجمل القول، إن العلاقات بين واشنطن والإخوان مؤسسية أكثر مما تبدو عليه، والفارق الأساسي بين الحزب الديمقراطي أو الجمهوري في العلاقة مع الإخوان هو في نمط هذه العلاقة وما إذا كانت مباشرة (الحزب الديمقراطي) أم غير مباشرة (الحزب الجمهوري)، وليس في تحجيم انتشار وتأثير جماعة الإخوان من عدمه. لكن المتغيرات الأساسية في المنطقة والتي تؤثر بشكل أساسي على مدى قوة الجماعة وانتشارها، هي ما يمكن أن تدفع في اتجاه تغيير نمط العلاقات بين الطرفين. وبعبارة موجزة، فإن العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة لا تسير وفق خط واحد، وإنما وفق معادلة تحوي عددًا من المتغيرات كما سبقت الإشارة. وعليه، يتضح أن مستقبل العلاقات سيتوقف على مدى قوة التنظيم وقدرته على التكيف، أو توظيف الظروف الإقليمية والدولية من أجل إعادة بناء نفسه مجددًا، فلا شك أن الإدارة الأمريكية ستسعى للتواصل مع أي لاعب قوي -أيًّا كانت هويته – لذا فإن قوة التنظيم وقدرته على إعادة بناء نفسه ستكون هي المحدِّد الأساسي لطبيعة العلاقات معه.

شبكات متعددة

أذرع تكتيكات التنظيم

جماعةمنذ ما يزيد عن عقدين من الزمان تم الكشف عن استراتيجية لجماعة الإخوان المقيمين في الدول الغربية خاصة أوروبا باسم «المشروع الكبير»، تهدف إلى التمكين في هذه المجتمعات والعمل على التغيير التدريجي في طبيعتها. ورغم خطورة هذه الاستراتيجية، فإن أغلب الدول الغربية لم تنتبه بما يكفي لدرء هذه الخطورة أو تحركات جماعات الإسلام السياسي فيها التي توجهها جماعة الإخوان بالأساس، ومؤخراً بدأت هذه الدول تدرك حجم التهديد الذي تتعرض له مجتمعاتهم؛ إذ أن هناك ملامح لمجتمعات موازية بدأت في التشكُل داخلها بفعل جماعات الإسلام السياسي التي يقودها الإخوان، الأمر الذي يمكن أن يقود لانتشار الانقسامات وربما الكراهية داخل الدول الغربية.

ومن هذا المنطلق ركز هذا المحور على الانتشار الإخواني في الغرب، من خلال الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: التنظيم السري وعلاقته بأجهزة الاستخبارات.

الموضوع الثاني: شبكات تمويل الإخوان.

الموضوع الثالث: الإعلام.. سلاح الإخوان في مواجهة الدول.

الموضوع الرابع: دور الأخوات في استراتيجيات التنظيم.

التنظيم السريّ

وعلاقته بأجهزة الاستخبارات

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمى بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العمل السري هو ذلك الذي يتم في الخفاء وتحت غطاء أو ساتر يحجب طبيعة هذا العمل والقائمين به، ويجنبهم المواجهة مع الجهات المناوئة لهم أو جهات إنفاذ القانون التي يمكن أن تعترض أو تعوق عملهم. وهو أيضًا اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على الأسرار الخاصة بالجماعة القائمة به، والحرص على عدم وصولها لغير المعنيين بها، سواء كانوا داخل دائرة التنظيم أو خارجها. ويتبلور العمل السري عند قيام مجموعة من الأفراد بإنشاء خلايا ومجموعات مغلقة يتبادلون فيها أفكارًا قد لا تنسجم مع الأفكار الشائعة في المجتمع، أو لا يرضى عنها النظام الحاكم، ويكسبون أنصارًا جددًا عن طريق الاتصال الفردي يتشبعون بالأفكار والمعتقدات السائدة في التنظيم، ويخضعون لهيكليات قيادية وإدارية تحكم عملهم، ويتجنبون الكشف عن هذه الأفكار لضمان السيطرة على هؤلاء الأعضاء.

وقد لجأت الجماعات الدينية إلى العمل السري، مبررة ذلك بعددٍ من الأسباب التي من بينها:

1. تجنب الاعتقالات والملاحقات الأمنية، وتوفير الحماية لقيادات التنظيم وللتنظيم نفسه من قبل الأنظمة التي تعتبر أنشطتها خطرًا على الأمن القومي للدولة لتبنيها أفكارًا راديكالية تتخطى حدود الدولة نفسها.

2. بناء الثقة الداخلية بين أفراد التنظيم، وضمان احترام أفراد التنظيم لقائده الذي يوفر العملُ السري له ضمانَ الطاعة العمياء له من قبل أفراد التنظيم، فضلًا عن ضمان وحدة الصف وسرعة الاستدعاء والتلبية.

3. دفع الأنصار للاعتقاد بأنهم يتميزون عن باقي المجتمع، وأن لهم خصوصية تميزهم وتربطهم ببعض بعيدًا عن الكيانات الاجتماعية الأخرى.

4. كفالة هيمنة القيادات على الأعضاء، وعدم إتاحة الفرصة لمناقشة أفكار مضادة لأفكارهم.

أنواع العمل السريّ لدى التنظيمات الإرهابية

العمل السري العسكري:
يعتبر العمل السري العسكري ركنًا أصيلًا في عمل هذه الجماعات، شأنها شأن كافة التنظيمات السرية على اختلافها. وتُعتبر جماعة الإخوان من أوائل الجماعات التي انتهجت العمل السري العسكري بإنشائها التنظيم السري أو الخاص عام 1939، والذي اعتمد بشكل أساسي على القوة المسلحة في تحقيق أهداف الجماعة، وعادت فكرة العمل السري العسكري لتُطرح على الساحة مرة أخرى وبقوة في السبعينيات، خاصة بعد ظهور جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية، وانكشف ذلك بوضوح بعد اغتيال «الرئيس السادات»، وأصبح العمل السري المسلح جزءًا أساسيًّا من عمل الجماعات الإسلامية المتطرفة. واستهوى العمل السري كثيرًا من التنظيمات، بداية من جماعة الإخوان، مرورًا بالجماعة الإسلامية والجهاد وتنظيمات «يحيى هاشم» و«محمد البرعي» و«صالح سرية» و«شكري مصطفى» وغيرها من التنظيمات المتنوعة.

العمل السريّ الاقتصادي:
تعتمد التنظيمات الإرهابية في تمويلاتها على العمل الاقتصادي السري من خلال شركات تؤسَّس في دولة ما، وتقوم بتحويل الأموال لدول أخرى، بهدف الهروب من الرقابة عليها. وتعتمد تلك التنظيمات أيضًا على التبرعات التي تحصل عليها تحت غطاء العمل الخيري، ومن الأدلة على ذلك إنشاء الإخوان المسلمين جمعيات خيرية كغطاء لجمع الأموال في الخارج، وتحويلها للدول التي تمارس فيها نشاطها، كما تعتمد تلك التنظيمات في تمويل أنشطتها على تبرعات عددٍ من رجال الأعمال الموالين لها أو المؤمنين بأفكارها.

ولاستكشاف طبيعة العمل السري لجماعة الإخوان سوف يتم تناول ذلك على محورين أساسيين؛ العمل السري على المستوى الاقتصادي، والعمل السري على المستوى العسكري.

أولاً- جماعة الإخوان والعمل السري الاقتصادي

1. يرجع اهتمام الجماعة الشديد بتوفير التمويل منذ بداية نشأتها إلى مقولة «حسن البنا»: «المال هو عماد الدعوات وسندها، ولا تبقى دعوة دون أن يضحي قادتها وجنودها بأموالهم في سبيلها»، وبالتالي ارتبط المال باستمرار العمل الدعوي في فكر الجماعة، وعكست العديد من تقديرات بعض الخبراء العمل على هذه القاعدة منذ النشأة حتى وقتنا هذا. فقد أكد الخبير الاقتصادي «عبدالخالق فاروق» في كتابه «اقتصاديات الإخوان في مصر والعالم»، أن حجم موارد تنظيم الإخوان بلغ 8 مليار جنيه سنويًّا تقريبًا.

2. أنشأت جماعة الإخوان وروافدها ما يسمى بالمحفظة التمويلية، وتتلخص في إنشاء مشروعات تجارية باسم أحد الأعضاء غير المعروفين، والذين لا يشغلون مناصب

إدارية، يتولى من خلال عوائدها تمويل أفراد أو أهداف تحددها قيادة الجماعة مسبقًا.

3. الجماعة لا تُقدِم على الإعلان عن حجم تعاملاتها المالية حتى تكون بعيدة عن متناول الأجهزة الرقابية في جميع الدول الموجودة فيها، ويرجع ذلك لوجود عمليات مالية مشبوهة تتم داخل الجماعة يحيطها الغموض، مما يجعلهم يصرون بشدة على الإبقاء على سرية حساباتهم المالية، خاصة مع ارتباط بنود إنفاق هذه الأموال في أنشطة سرية لا يعلم عنها أحد، وذلك على الرغم من وجود لوائح تنظم أنشطة الجماعة ونفقاتها وأوجه الإنفاق. وفيما يلي نتعرض لأهم مصادر تمويل الإخوان التي تُستخدم لتمويل أنشطتها العلنية والسرية.

4. اعتمد الإخوان على عدة مصادر من خارج عناصر الجماعة لتمويل نشاطهم السري، فمنذ بدايات الحركة كانت تلجأ لكل الوسائل المتاحة لاستمرار نشاطها، مطبقة مقولة «الغاية تبرر الوسيلة»، بل وصل الأمر للاعتماد على الأموال من جهات خارجية تعتبرها الإخوان معادية، وهو ما كشفه الباحث البريطاني «مارك كيرتس» في كتابه «العلاقات السرية: تواطؤ بريطانيا مع الإسلام المتشدد»، حيث تم رصد وتحليل العديد من الوثائق التي رفعت عنها الحكومة البريطانية السرية، والتي أوضحت علاقة بريطانيا مع الجماعات. كما تشير العديد من المصادر إلى علاقات متعددة بالأجهزة الاستخباراتية لعدة دول، خاصة البريطانية والأمريكية في الخمسينيات والستينيات، بل تتم الإشارة إلى أن الجماعة كانت تقوم بأعمال استخباراتية تجسسية لصالح الدولتين.

ويعكس كل هذا أن الإخوان لا يعارضون أي مصدر تمويل من أي جهة كانت؛ تحقيقًا لمصالح الجماعة وللوصول لأهدافها وغاياتها عبر عملها السري، سواء في الحصول على التمويل وأوجه صرفه.

مصادر تمويل جماعة الإخوان للعمل السري

تؤكد العديد من المصادر أن جماعة الإخوان تدير شبكة مالية خفية حول العالم لا يُعرف عنها إلا القليل، حيث يتعمد قادتها السرية في التعامل من خلالها. وعلى هذا المستوى برزت أسماء بعض المسئولين عن تمويل الجماعة، منهم «إبراهيم كامل» مؤسس بنك دار المال الإسلامي، وشركات «الأوف شور» التابعة له في جزر الباهاما، وهناك أيضًا «يوسف ندا»، و«غالب همت»، وأيضًا «إدريس نصر الدين» مع بنك «أكيدا الدولي» في جزر الباهاما. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء القادة لا يقتصر نشاطهم على جزيرة الباهاما فقط، بل تنتشر شركاتهم في بعض الدول وخاصة الغربية والإفريقية.

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط:

1. اعتمدت جماعة الإخوان بصورة أساسية على المشروعات الاقتصادية والتجارية التي أنشأتها في العديد من الدول، خاصة التي تفتقد للأجهزة الرقابية مثل بعض الدول الإفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية ومن خلال جمعيات تمثل غطاء لتلك المشروعات.

2. تعتمد كذلك جماعة الإخوان على التبرعات التي تحصل عليها تحت غطاء العمل الخيري والإغاثة الإسلامية الدولية، والهدف الأساسي من هذه الجمعيات هو جمع الاشتراكات والتبرعات من الأعضاء بهدف تمويل أنشطة التنظيم في باقي دول العالم. ومن الأدلة على ذلك إنشاء الإخوان جمعيات خيرية كغطاء لجمع الأموال في الخارج وتحويلها للدول التي تمارس فيها نشاطها، وأكدت بعض المصادر أن الإخوان المسلمين أسسوا في بريطانيا 13 جمعية، ويتحكم في هذه الجمعيات قيادات الجماعة، على رأسهم: عصام الحداد، وإبراهيم الزيات، وإبراهيم منير، فضلًا عن وجود جمعيات أخرى في سويسرا، وإندونيسيا، وماليزيا، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وغانا. وتشير بعض التقارير إلى أن عمليات تحويل الأموال من دولة لأخرى كانت تتم عبر المسافرين من هذه الدول، وبالتالي يتم تسليم الأموال يدًا بيد، وذلك لمنع رصد تحويل هذه الأموال عبر النظام المالي العالمي، وهو ما يؤكد استخدام هذه الأموال في القيام بأنشطة غير شرعية.

3. مثّلت الصدقات والزكوات جزءًا هامًا في تمويل الجماعة بعد تضييق الخناق عليها، حيث أفتى شيوخ الجماعة بأن من أراد أن يتصدق أو يدفع زكاة ماله فالجماعة أولى على اعتبار أن أحد أوجه الزكاة يُنفق في سبيل الله، وأن الجماعة تعمل في هذا الاتجاه، وبالتالي أحلّت الجماعة أموال الفقراء والمحتاجين لتمويل أنشطتها، والخروج من مأزق التضييق الأمني على نشاط الجماعة التي تستجلب منه الأموال.

4. يعتمد تمويل الأنشطة السرية للجماعة أيضًا على تبرعات عددٍ من رجال الأعمال الموالين لها أو المؤمنين بأفكارها، من خلال تبرعات بعض الشركات العاملة في الخارج، وبالتالي تستخدم هذه الأموال في عملياتها وتحركاتها سواء العلنية أو السرية المرتبطة بالتنظيم السري، ويتم الاعتماد أيضًا على الاستثمارات الخارجية لرجال أعمال الإخوان، وذلك بإظهار النموذج الإسلامي في إدارة المشاريع والاقتصاد، والثاني للحصول على دعم يساعد الجماعة في أنشطتها. وأبرز الدول التي تستثمر الجماعة فيها أموالها هي: قطر، وكوريا، واليابان، ولندن، وسويسرا، وتركيا.

وبشكل عام تنتشر الشبكة المالية للإخوان من الشركات

القابضة والتابعة، والمصارف الصورية، وغيرها من المؤسسات المالية، في العديد من الدول، أبرزها: بنما، وليبيريا، وسويسرا، وقبرص، ونيجيريا، والبرازيل، والأرجنتين، وباراغواي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وغانا، ونيجيريا. وأغلب هذه المؤسسات مسجلة بأسماء أشخاص مثل: يوسف ندا، وإدريس نصرالدين، وغالب همت، الذين يقدمون أنفسهم بشكل عام كقادة في الجماعة. والملاحظ أن بعض هذه المؤسسات يديرها أفراد من دول لا يوجد نشاط كبير للجماعة فيها اتساقًا مع نهجها في التغطية على نشاطها السري.

ثانيًا- جماعة الإخوان والعمل السري العسكري

عُرف التنظيم السري لجماعة الإخوان في دوائر السلطة باسم الجهاز السري، وارتبطت الصورة العامة للإخوان المسلمين بهذا الجهاز السري الذي صورته وسائل الإعلام الحكومية بأنه تنظيم إرهابي مخيف، خاصة بعد أن حاول التنظيم شبه العسكري للإخوان المسلمين اغتيال الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر» عام 1954. كانت الخطة المعدة عند نشأة الجماعة عام 1928 هي احتواء الأفراد الذين يقتربون من الجماعة دون النظر إلى انتمائهم أو قدراتهم، وكان الهدف الرئيسي هو تجميع أكبر عدد ممكن من الأعضاء المنتمين للجماعة. وهذا الجهاز هو نظام عسكري أنشأته جماعة الإخوان المسلمين في «مصر» عام 1939، وهدفه «إعداد نخبة منتقاة من الإخوان المسلمين للقيام بمهمات خاصة، والتدريب على القيام بالعمليات العسكرية ضد العدو الخارجي ومحو الأمية العسكرية للشعب المصري في ذلك الوقت»، وقد هدف مؤسسوه إلى أن يكون هذا التنظيم «من أجل محاربة المحتل الإنجليزي داخل القطر المصري، والتصدي للمخطط الصهيوني اليهودي داخل أراضي فلسطين».

مع السنوات الأولى للتنظيم الخاص حدد بعض الأهداف، أهمها:

1. أعمال القتال في سبيل الله، وهي المعارك التي قام بها المجاهدون ضد الصهاينة في ميدان القتال على أرض «فلسطين».
2. الأعمال الفدائية التي كان يقوم بها فرد أو مجموعة ضد العدو (الاستعمار البريطاني)، وهو ما أسماه البعض بالاغتيالات السياسية.
3. حماية الدعوة من الاعتداءات التي تتعرض لها من الأحزاب، وما يدبر للقضاء عليها.

الفكر القطبي وعلاقته بالعمل السري لدى جماعة الإخوان

قامت جماعة الإخوان برفع شعار «الحاكمية لله»، وبما يعد التطبيق الحرفي لأفكار «سيد قطب» و«أبو الأعلى المودودي»، والحاكمية التي يتصورونها هي أن يحكم الإخوان، فإذا حكموا قام في ظنهم حكم الله، ولكن تظل

الطريقة للوصول لهذا الهدف هي الفيصل الحقيقي والحلقة المفقودة لفهم مدى تأثر تنظيم الإخوان المسلمين بفكر «سيد قطب»، ولا يُشترط أن يكون الإعلان عن اعتناق هذه الأفكار أو رفضها هو الدليل الذي يمكن الاستناد إليه لتأكيد أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تعتنق الفكر الجهادي من عدمه، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

1. تنوع أعضاء وثقافة أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين جعل جزءًا منهم يؤمن بهذه الأفكار، بينما رفضها الجزء الأخر، وبالتالي كان هناك أعضاء مؤمنون تمامًا بالفكر القطبي، وبالتالي شهد الإخوان العديد من الانشقاقات والخلاف بشأن هذا الفكر واختراقه لصفوف الجماعة على جميع مستوياتها، سواء من القيادات أو الأعضاء العاديين.

2. إنكار أفكار «سيد قطب» عن توجه وفكر تنظيم الإخوان، وذلك لتخوفهم من الملاحقة الأمنية لاعتناقهم أفكارًا تكفيرية، كما أن هذه الأفكار الراديكالية قد تقلص مدى جاذبية التنظيم لضم وتجنيد أعضاء جدد له، وهو ما تجلى في ضعف التجنيد في التيار القطبي، وبالتالي أثر على تواجدهم وانتشارهم على الأرض، بعكس الإخوان المسلمين والسلفيين وقتها، لذا كانت الجماعة تبطن ما بداخلها وهو عكس الظاهر.

3. يمكن اعتناق أجزاء من أفكار «سيد قطب» وليس كلها، وبالتالي رفض الكل وليس الجزء هو الظاهر أمام المجتمعات التي يعيشون فيها، بينما في واقع الأمر قد يكون هناك رفض للجزء وليس الكل، لذلك اهتمت بعض القيادات ومنها الدكتور «محمود عزت» بتحديد علاقتهم بفكر «سيد قطب»، فصرحوا لوسائل الإعلام بأنهم يعتزون بأفكاره ويحترمونها، لكنهم لا يكفرون الحاكم، مما يعني أنهم ملتزمون بالخط الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين.

وعن علاقة الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين بأفكار «سيد قطب»، فقد أكد الدكتور «عبدالمنعم أبو الفتوح» (من مؤسسي الجماعة الإسلامية) في كتابه «شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر»، أن بعد الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، كان يحدث خلاف في بعض الأمور الدينية بين أفراد الجماعتين، خاصة أن الجماعة كانت ترى أن الإخوان المسلمين متساهلون في بعض الأمور، ومن يلطف الأجواء بين الطرفين هم القيادات الأصولية من رجال التنظيم الخاص، وهم الذين ارتبطوا بأفكار «سيد قطب» المتطرفة، مؤكدًا أنه في هذه الفترة كان هناك تياران رئيسيان في الإخوان المسلمين: تيار التنظيم الخاص، وتيار يتبع أفكار «حسن البنا»، واستمر وجود هذين التيارين في جماعة الإخوان المسلمين حتى حسمت الجماعة في عام 1984 توجهها بعدم استخدام العنف، واختيار سبيل العمل السلمي للإصلاح، وبما يعد دليلًا صريحًا على استمرار تبني الأفكار القطبية المتطرفة داخل جماعة الإخوان المسلمين لفترة كبيرة من الزمن، أي منذ عام 1965.

ويتضح مما سبق أنه لا يمكن إغفال دور «سيد قطب» في تغيير فكر الجماعة، دافعًا إياها نحو استخدام العنف في الوصول لهدفها، وبالتالي كان أكثر متلقٍّ ومنفذ لهذا الفكر هو التنظيم السري المسئول عن استخدام العنف لتحقيق مصالح التنظيم، ولكن توقّف استخدام العنف على مدى سيطرة الأنظمة التي كانت تحكم وقتها، ومدى إحكام القبضة الأمنية على عناصر الجماعة، وخاصة قياداتها، وبالتالي أيقن الإخوان المسلمون مدى أهمية هذا التنظيم السري، وبالتالي أصبح كل ما يتعلق به من معلومات غير متوفر بشكل كبير نظرًا لطبيعته الخاصة ومهامه التي تعتمد على أساس فكر «سيد قطب» في استخدام العنف كوسيلة أولى لتحقيق أهداف جماعة الإخوان المسلمين.

خلاصة القول، إنه بالنظر في طبيعة وأسلوب العمل السري لتنظيم الإخوان المسلمين عبر المراحل التاريخية في مصر، يمكن رصد بعض الخصائص المتكررة، من أهمها:

- ثنائية الحركة ما بين العلنية والسرية على كافة المستويات (سياسية، واقتصادية، وعسكرية).
- الانتهازية المصاحبة لها لعقد تحالفات مرحلية مع قوى سياسية للاستفادة منها ثم تجاوزها في مراحل لاحقة.
- الترحيب بالانخراط في مخططات أجهزة المخابرات العالمية، وخلق مصالح مشتركة، وتقديم نفسها كحليف محلي والقيام بأعمال استخبارية لصالحها.
- أن أسلوب العمل السري العسكري عبر تاريخ التنظيم الخاص للجماعة كان يعتمد على خلق تنظيمات فرعية تمارس الأعمال الإرهابية وتحميلها المسئولية محافظة على ادعاء الجماعة السلمية، وهو ما يتكرر في السنوات الأخيرة بدءًا من الجهاد والجماعة الإسلامية وحتى «حسم» ولواء الثورة الإرهابيين.

- أن الجماعة كانت من خلال أذرعها العسكرية السرية طرفًا في كافة النزاعات والأزمات التي شهدتها دول المنطقة في ليبيا واليمن وسوريا، وأصبحت أكثر انخراطًا في استراتيجية «أردوغان» العثمانية، ولا تزال تراهن على المخابرات البريطانية والأمريكية.

- أن كافة الأساليب الإرهابية العسكرية للفصائل الإرهابية في سيناء وسوريا على وجه التحديد تكرر نفس منهج الأحزمة الناسفة، والمفرقعات، والسيارات المفخخة التي كانت الجماعة منذ نشأتها رائدة فيها.

- تكشف الدراسة التاريخية أنه كلما قامت الدولة المصرية بالإفراج عن المعتقلين من الإخوان وطرحت قدرًا من التفاهم، إلا أن ذلك لم يمنع -منذ إنشاء الجماعة- من أن تكون هناك ازدواجية العمل السري والعلني في الوقت نفسه.

- في الفترة الأخيرة تبلورت مراحل جديدة من العمل السري للإخوان خاصة بعد ثورة 6/30 لم تشهدها الجماعة منها إنشاء ما يسمى «الحافظة» في القرى والأحياء الشعبية من خلال أفراد لم يسبق رصدهم من فرق الأمن، وتكوين مشروعات صغيرة، ومن خلالها يتم تمويل أنشطة غير مرصودة (معاشات لأسر المعتقلين أو تمويل..).

- كما رصدت أجهزة الأمن تبلور ممارسة جديدة للتنظيم سُميت «مرفق النقل التابع للتنظيم» وهو تجنيد أفراد للقيام بعمليات نقل معلومات أو مواد تستخدم في عمليات إرهابية، وباستخدام وسائل اتصال متنوعة، ورصد على هذا المستوى تمويل عناصر إخوانية خاصة من العاملين في الخارج (السعودية) لشراء «التوك توك» في القرى والأحياء الشعبية للقيام بهذا المرفق.

بالنظر في طبيعة وأسلوب العمل السري لتنظيم الإخوان المسلمين عبر المراحل التاريخية في مصر، يمكن رصد بعض الخصائص المتكررة مما يعبر عن إفلاس التنظيم

وبصفة عامة فإن الضربات الأمنية القوية التي وُجهت للجماعة من الأمن المصري، مثل: مقتل محمد كمال، واعتقال الرأس المُدبر المشرف على كل مجالات العمل السري للإخوان على المستوى الاقتصادي والعسكري «محمود عزت»؛ قد هزت تماسك الجماعة وضرب التنظيم العسكري السري للجماعة بصورة كبيرة، وسوف تظهر تداعياته لاحقًا.

شبكات تمويل الإخوان

عمرو فاروق
باحث متخصص في الجماعات الإسلامية

عشرات الملايين التي تنفقها جماعة الإخوان على الأنشطة الإرهابية وعلى قنواتها ولجانها الإلكترونية والنوعية بهدف إسقاط الدولة المصرية منذ ثورة 30 يونيو 2013، فضلًا عن عشرات الملايين التي أنفقتها من قبل للوصول إلى السلطة ومساعيها في تنفيذ مشروع التمكين، والوصول لأستاذية العالم التي طرحها «حسن البنا»، واستكمال مخطط التنظيم الدولي لاختراق المنطقة العربية وأوروبا.

إذ عملت الجماعة من تاريخ نشأتها على يد «البنا»، على إيجاد مسارات مالية متنوعة تمنحها القدرة على الاستمرار والبقاء، من خلال جمع أموال التبرعات والصدقات، وإقامة المشاريع والمؤسسات الاقتصادية، حتى أصبحت ميزانتيها تقترب من ميزانية الدول الكبرى نتيجة حجم الأموال الضخمة التي تمكنت من حصدها عبر عشرات السنين.

وجدت جماعة الإخوان الجمعيات والمراكز الإسلامية والمساجد في الداخل والخارج بابًا مهمًّا لجني الأموال، من خلال استغلال المشاعر الدينية، والحصول على نصيب الأسد من كعكة أموال التبرعات والهبات والصدقات في العالم العربي والإسلامي، بالإضافة لتوظيف مختلف القضايا السياسية وتغليفها بمفاهيم دينية، مثل: القضية الفلسطينية، وقضية البوسنة والهرسك، وكشمير، وكوسوفا، وغيرها من منعطفات السياسة التي وجدت فيها الجماعة ضالتها لاستمالة المجتمعات الإسلامية والعربية إلى توجهاتها غير المشروعة.

مصادر الشبكة المالية الإخوانية

كثرة أموال الجماعة وتنوع مصادرها، جعلها تستخدم طرقًا عديدة مشروعة وغير مشروعة في تعقيد معرفة مصادر رءوس الأموال وحركتها، بعيدًا عن الرقابة الأمنية والسياسية، من قبل دوائر صنع القرار في مختلف الدول العربية والأوروبية، وصعوبة تتبع تمويل أنشطتها المريبة، فضلًا عن دعمها للحركات المتطرفة والمتشددة التي تنوب عنها في الكثير من الأحيان، وتقوم بأعمال عنف مسلح، تتفق مع أجندتها التخريبية في المنطقة.

الإمبراطورية المالية والاقتصادية للإخوان مرت بالكثير من المراحل على مستوى الجماعة الأم بالقاهرة، وعلى مستوى التنظيم الدولي الذي أعلن تشكيله رسميًّا عام 1982 على يد «مصطفى مشهور»، وكان بداية لتدشين مؤسسات خيرية واجتماعية أصبحت بابًا لجلب الأموال وتدويرها من خلال مشاريع اقتصادية تدر أرباحًا مستمرة تدعم توجهات الجماعة وأنشطتها المختلفة في الداخل الغربي.

أولاً- الاشتراكات الشهرية:

عمل «حسن البنا» منذ تأسيس جماعة الإخوان على توسيع طرق جمع الأموال من عناصر التنظيم تحت عدد من التسميات، كنوع من الهيمنة والسيطرة على مقدراتهم المالية، وجعلها تحت إمرة التنظيم، فاعتمدت على ما يسمى بـ«الاشتراكات الشهرية» التي تؤخذ من الأعضاء، وتقدر بنحو 8 % إلى 10 % من دخل الفرد، وتطبق هذه الوسيلة على مختلف القواعد التنظيمية، عدا أفراد معينين نصت عليهم اللائحة المالية للجماعة.

وفقًا لدراسة منسوبة للدكتور «حسين شحاتة» أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر، المعني بإدارة الشئون المالية والمحاسبية لجماعة الإخوان، فإن أموال الجماعة بلغت ما يقرب من نصف مليار جنيه سنويًّا، من بند اشتراكات الأعضاء وحده، وهو البند الأول في ميزانية الجماعة، يدفعها 400 ألف عضو عامل منتظم في أنشطة الأسر والشعب الإخوانية المنتشرة في كافة المحافظات وفقًا لآخر إحصاء داخلي بالجماعة لعام 2008.

ثانيًا- أموال التبرعات والصدقات:

اهتم «حسن البنا» وقيادات الإخوان على مدار تاريخ الجماعة، بالحصول على أموال المسلمين سواء أعضاء أو من خارج الإطار التنظيمي، تحت مختلف التسميات، من التبرعات أو الصدقات أو الزكوات أو الإعانات والهبات، بهدف تدعيم أنشطة الجماعة في الداخل والخارج، وفقًا لفتاوى شرعية أجازت تلك الممارسات المالية.

ولعلّ البداية كانت بما طرحه «عبدالحكيم عابدين» عضو مكتب الإرشاد، وأقره «حسن البنا» ضمن اللائحة المالية للتنظيم، تحت ما يسمى «سهم الدعوة»، وهي سياسة مالية خاصة بعناصر الجماعة أو المتعاطفين معها، قائمة على إخراج سهم منتظم من داخل الأفراد المقتدرين ماديًّا بشكل شهري أو سنوي أو بما لايقل عن 20 % من قيمة الإيراد للقادرين، مع استمرار دفع الاشتراك الشهري.

لم يكتب لهذا المشروع النجاح في بداية الأمر، لكن منذ مرحلة التوسع في تأسيس التنظيم الدولي، تم إقراره بما يسمح للمقتدرين بالإنفاق على أنشطة الجماعة ومشروعاتها، نظرًا لاختلاف القدرات المالية للأفراد، وانضمام رجال أعمال وتجار وشخصيات ميسورة لديها إمكانية التبرع بشكل مستمر.

ووفقًا لدراسة الدكتور «حسين شحاتة»، سابقة الذكر، فإن الجماعة تحصل على نسبة من أرباح شركات رجال الأعمال الإخوانيين يتم إدراجها تحت بند التبرعات، والتي وصل حجمها في 2012 إلى 20 مليون جنيه، دفعها «خيرت الشاطر» و«حسن مالك» و«مدحت الحداد» و«ممدوح الحسيني» و«أحمد شوشة». في حين كشف الدكتور «عبدالخالق فاروق»، في دراسته حول اقتصاديات الإخوان، أن مجموع حصيلة الزكاة من أعضاء التنظيم والمتعاطفين بلغت 5 مليارات جنيه، عام 2012.

ثالثًا- المؤسسات والمنظمات الإسلامية في الخارج:

عملت الجماعة منذ مرحلة ما بعد الرئيس «جمال عبدالناصر»، على الانفتاح في تأسيس المراكز الإسلامية في الخارج تحت عشرات اللافتات، التي سمحت لها بجمع الأموال والحصول على التبرعات والصدقات والهبات المالية من الأقليات العربية والإسلامية وأنصار التيارات الإسلامية المتنوعة، لتدعيم توجهات الإخوانية وأنشطتها سواء المعلنة أو غير المعلنة.

فتم تأسيس المراكز والجمعيات الإسلامية والاجتماعية في الغرب، والمعنية بجمع الأموال بشكل عام، والهيئات الإسلامية العاملة تحت بند الإغاثة، وتمثل محركًا مهمًّا في حركة الأموال وجمع التبرعات في أكثر من 72 دولة حول العالم. فضلًا عن الأموال القادمة من الدول الراعية والداعمة للإخوان، والأموال القادمة من بعض المؤسسات والكيانات الداعمة للإخوان في الخارج ولها علاقة بالأجهزة الاستخباراتية ودوائر صنع القرار الدولية، التي تستخدم الإخوان كأداة لتحقيق مصالح في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن أبرزها:

- تأسس في أوروبا عدد من المنظمات لهذه الأهداف والتوجهات نفسها، وقامت بجمع الأموال من خلال اشتراكات الأعضاء والتبرعات والهبات من المواطنين الأوروبيين، ومنها: مركز الثقافة الاجتماعية للمسلمين في لوزان بسويسرا وتم تأسيسه عام 2002، ومؤسسة التأثير الثقافي والاجتماعي التي أنشئت عام 2010، واتحاد مسلمي سويسرا وتم إنشاؤه عام 2006.

- في الولايات المتحدة الأمريكية توجد مؤسسة «ماس» و«كير» و«إسنا»، وهي مؤسسات شرعية تمثل جماعة الإخوان في الولايات المتحدة الأمريكية، كما توجد هناك منظمة الشباب المسلم، ويعتمد الإخوان على هذه المؤسسات في جمع الأموال.

- أسس التنظيم الدولي «منظمة الإغاثة الإسلامية» التي تعد من أبرز تلك المؤسسات الإخوانية في عملية جمع الأموال من مختلف دول العالم، إذ يمتد نشاطها في حوالي 40 دولة حول العالم، وأوضحت الكثير من التقارير الدولية أنها من أبرز روافد تمويل الإرهاب الإخواني في العالم. ورفضت السلطات المصرية إنشاء فرع لمنظمة «الإغاثة الإسلامية» داخل القاهرة، خلال مرحلة الرئيس الأسبق «حسني مبارك»، ما دفعهم لتوظيف لجنة «الإغاثة الإسلامية» بنقابة الأطباء المصرية، واتحاد الأطباء العرب، وتوظيف تلك اللجنة كبديل لفرع المنظمة داخل القاهرة. وأشرف على عمل تلك اللجنة الدكتور «أحمد الملط»، نائب مرشد الإخوان حينها، و«عبدالمنعم أبوالفتوح»، و«أشرف عبدالغفار»، أمين عام مساعد نقابة الأطباء سابقًا وأحد المتهمين في قضية غسيل أموال التنظيم الدولي للإخوان.

رابعًا- المشاريع الاستثمارية والاقتصادية:

(أ) داخل مصر:

لم تقتصر مصادر جماعة الإخوان في جمع الأموال على الاشتراكات الشهرية التي يدفعها أعضاؤها أو على التبرعات والصدقات، لكنهم اتجهوا إلى تدوير تلك الأموال وتنميتها، لتحقيق عدة أهدافها، منها: إخفاء حقيقة مصادر رءوس الأموال، وإخفاء الحركة المالية وأوجه الأنشطة التي تنفق فيها، فضلًا عن الدعاية للنموذج الإسلامي الاقتصادي وفقًا لرؤية الجماعة وتوجهاتها. إذ عمل «البنا» منذ تأسيس الجماعة على إنشاء الشركات والمصانع، مثل شركة المعاملات الإسلامية، والتي أنشأت مصنعًا للنحاس وآخر للبلاط والإسمنت، والشركة العربية للمناجم والمحاجر، وشركة الإعلانات العربية، وشركة الغزل والنسيج، وشركة التجارة وأشغال الهندسة.

ومع عودة الإخوان للمشهد في مصر بالسبعينيات، عملوا على صناعة الإمبراطورية المالية للتنظيم من خلال التوسع في تأسيس الشركات والمصانع والمشاريع التجارية الشعبية. مما أدى إلى حرية الحركة والنشاط الدعوي والسياسي والاقتصادي، وشهدت تلك المرحلة ميلاد رجال أعمال محسوبين على جماعة الإخوان ومشروعها، فضلًا عن تأسيس عدد كبير من الشركات والمصانع والمدارس الخاصة والمراكز التعليمية والمستشفيات، ودور الطباعة والنشر، وشركات تكنولوجيا المعلومات. ووفقًا لبعض الكتابات حول اقتصاديات الإخوان، يتم تقدير حصيلة الإيرادات المجمعة سنويًّا لتنظيم الإخوان في مصر من المشاريع الخاصة بما لا يقل عن 8,2 مليارات جنيه.

(ب) خارج مصر:

عقب مرحلة الصدام بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والإخوان، اتجهت الجماعة لفتح مساحات واسعة في المنطقة العربية، وفي أوروبا، إذ عملت على التوسع الأفقي والرأسي في صناعة منظومة الكيانات الإخوانية سواء الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية في الغرب بشكل عام.

امتلك التنظيم الدولي عددًا من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في قارات العالم المختلفة، وأشرف عليها رجال التنظيم الدولي، ومن أبرزهم «إبراهيم كامل» مؤسس بنك «دار المال الإسلامي» (DMI)، ومقره الرئيسي في ناساو بجزر البهاما، كما أنشأ كل من «يوسف ندا» و«همت غالب» وآل يوسف القرضاوي «بنك التقوى»، والذي تم إغلاقه عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والذي كان مقره أيضًا في ناساو بجزر البهاما، وبالمثل أسس «إدريس نصر الدين» «بنك العقيدة الدولي» و«بنك أكيدا الدولي» في ناساو.

حول الإخوان هذه الشبكة من الشركات المصرفية وشركات التأمين والشركات البحرية كغطاء لفتح حسابات مصرفية، وتسهيل عمليات نقل وغسيل الأموال، بسبب صعوبة تتبع مسارات هذه الأموال المحمية بموجب قوانين السرية المصرفية؛ بالإضافة لعدة شركات عبر القارة الأوروبية منها شركة (Stahel Hardmeyer AG in Nachlassliquidation)، والتي تأسست في مارس 1967، ويتخطى رأس مالها 18,3 مليون فرنك سويسري، وتعمل الشركة في مجال تجارة الجملة والمنسوجات القطنية، ولديها عدد من الشركات التابعة في عدد من الدول، منها بريطانيا وجزر العذارى البريطانية، وشركة (BS Altena AG)، وتم تأسيسها في 2010 وتعمل في مجال العقارات طويلة الأجل، وفقًا لتقرير نشره مركز المساعدة والدراسات الاستراتيجية بواشنطن.

نجح الإخوان بالتوازي مع بداية ظاهرة البنوك الإسلامية الحديثة، في بناء هيكل متين من شركات «الأوف شور»، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من قدرتها على إخفاء ونقل الأموال حول العالم، فهي شركات يتم تأسيسها في دولة أخرى غير الدولة التي تمارس فيها نشاطها، وتتمتع هذه الشركات بغموض كبير يجعلها بعيدة عن الرقابة.

وتنتشر الشبكة المالية للإخوان من الشركات القابضة والتابعة، والمصارف الصورية، وغيرها من المؤسسات المالية، في بنما وليبيريا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، وسويسرا، وقبرص، ونيجيريا، والبرازيل، والأرجنتين، وباراجواي.

الكثير من تقارير الاستخبارات الأوروبية حذرت من تنامي نفوذ الإخوان في أوروبا، بسبب توسّعهم في إنشاء المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف التغلغل في دول الاتحاد الأوروبي والتأثير فيه.

ولا يمكن تجاهل ما كشفته الأجهزة الأمنية الغربية، وعرف إعلاميًّا «غزو الغرب.. المشروع السري للإسلاميين»، وهي الوثائق التي ضُبطت في فيلا «يوسف ندا»، وتعود لعام 1982، ونشرها السويسري «سيلفان بيسون»، وتضمنت بنودًا حول التمويل والدعم المالي، مثل: جمع أموال كافية لاستمرارية الجهاد، والبحث عن امتلاك أغلب رءوس أموال البنك، بما يتيح القدرة على إدارته والسيطرة عليه، وخلق تغطية في إطار قانوني للاستثمارات للحفاظ على سِرّية التعاملات المالية.

كما وردت تلك المشاريع في وثيقة «الجهاد الحضاري» الإخوانية، وهي وثيقة كُتبت عام 1991، تحت عنوان «مذكرة تفسيرية.. الهدف الاستراتيجي العام للجماعة في أمريكا الشمالية»، مؤكدة «ضرورة اعتماد مفهوم التمكين للإخوان في أوروبا، وأن ذلك يستلزم وجود مؤسسات تابعة للجماعة، مثل: وسائل إعلام، وأحزاب سياسية، وكيانات اقتصادية، مثل البنوك والشركات».

خامسًا- نمط ملكية المشاريع الاقتصادية:

تندرج حركة الأموال والأصول المالية داخل جماعة الإخوان، وفق الملكية الظاهرة والملكية الباطنة، تحت عدة مستويات داخل التنظيم، أهمها:

1. كيانات ومؤسسات ومشاريع اقتصادية تئول ملكيتها للجماعة بنسبة 100%، ويديرها ممثلون عنها بـ«أوراق ضد»، سواء كانوا إخوانًا أو غيرهم، تهربًا من المصادرة والملاحقات الأمنية من قبل أجهزة الدولة المصرية.

2. كيانات ومؤسسات ومشروعات اقتصادية تختلط فيها أموال الجماعة مع أموال قياداتها من رجال الأعمال، أو من رجال الأعمال المتعاطفين معها، ويكون فيها ممثلون عن أموال الجماعة بـ«أوراق ضد» أيضًا.

3. كيانات ومؤسسات ومشاريع اقتصادية، تخص قيادات التنظيم بشكل خاص، لكن يكون للجماعة نصيب فيها من قيمة الأرباح التي تتروح بين نسبة 7% و10%، ومن ثم يصبح للتنظيم جزء في هذه الأموال في حالة التراكم الربحي، أو إعادة تدوير هذ الأموال.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، اعتمدت جماعة الإخوان في مؤسساتها الاقتصادية ما يسمى «أوراق الضد»، كصيغة قانونية للهروب من شبح المصادرة المالية في حال الصدام مع النظام السياسي، عن طريق إخفاء تبعية بعض الكيانات الاقتصادية، ونقل ملكية شركاتها ومؤسساتها لرجال أعمال على مقربة من التنظيم، على أن تمتلك الجماعة النصيب الأكبر من أسهمها، أو تكون بالمناصفة، ويتم توجيه نسبة كبيرة من أرباحها للمساهمة في تمويل أنشطتها داخل مصر وخارجها.

ومنذ سقوط حكم المرشد في يونيو 2013، وتصنيف الجماعة على قوائم الإرهاب، ومصادرة ممتلكاتها قضائيًّا، عقب تورطها في تمويل الأنشطة الإرهابية، ما زالت الأجهزة الأمنية المصرية تكتشف العديد من الشركات والمؤسسات التي تتبع بشكل مباشر التنظيم الإخواني، وتُعتبر مصدرًا مهمًّا لنقل الأموال عبر طرق متعددة وملتوية لإخفاء هويتها الحقيقية وولائها للإخوان وأعوانهم.

سادسًا- المال القطري:

لعبت الدوحة دورًا فاعلًا في تمويل جماعة الإخوان والمراكز والمؤسسات التابعة لها في الداخل والخارج، ووفقًا لعدد من الدراسات والأبحاث الاستقصائية التي تتبعت تمويل عدد من المنظمات المحسوبة على التنظيم الدولي، كشفت حجم هذه التمويلات وإعادة إنفاقها على مشروعات فكرية يتم تنفيذها بهدف تمرير مشروع الإخوان في الغرب، وفي المنطقة العربية، مثل «المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية» و«اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا».

فقد لعبت المؤسسات الإسلامية الممولة من الدوحة دورًا مزدوجًا في تلقي الأموال وإعادة تمريرها إلى كيانات أخرى بهدف تعقيد صعوبة الوصول لرأس المال الحقيقي ومصدره، عبر الذراع الرسمية «مؤسسة قطر الخيرية»، وتسهم في تمويل التطرف والإرهاب في دول أوروبية، وعشرات المدن الفرنسية.

ووفقًا لكتاب «أوراق قطر»، للصحفيين الفرنسيين «جورج مالبرونو»، و«كريستيان شينو»؛ فإن التمويلات القطرية لا تتم من خلال عمليات غير مشروعة لكنها تستخدم أساليب ملتوية ومعقدة تدفع لصعوبة التتبع لحركة هذه الأموال، لا سيما أن المؤسسات المتلقية وظفت هذه المنح في مشاريع اقتصادية بهدف غسل هذه الأموال من خلال شركات صرافة، وشركات عقارية، ومؤسسات تعليمية.

وأسست الدوحة «صندق جسور» القطري، في أبريل 2016، بفرنسا، بهدف تنوع المؤسسات الممولة للمراكز الإخوانية، وأصبح فاعلًا في تطبيق استراتيجية «قطر الخيرية»، كما أنه شريك أساسي مع جمعية «أمل»، إحدى المنظمات التابعة لجماعة الإخوان في أوروبا، ومعنية بالإشراف على أعمال البناء والتشييد الخاصة بهذه المنظمات.

أشرف على تأسيس وإدارة «صندوق جسور»، «أيوب أبو اليقين»، أحد رجالات النظام السياسي القطري في أوروبا، ويعتبر بمثابة وسيط قطري في عمليات التمويل لعدد كبير من المنظمات الإخوانية في فرنسا وأوروبا .

ويعتبر المانحون الأساسيون لـ«صندوق جسور» القطري: «أحمد الحمادي» مدير مشروع «الغيث»، والشيخ «مشعل بن سلمان»، والشيخ «حمد بن جاسم آل ثاني»، والشيخ «حماد عبدالقادر» مدير عام منظمة الدعوة الإسلامية بقطر، و«صلاح الحمادي»، وعدد من الشخصيات الكويتية، فضلًا عن 10 سيدات من المعنيين بجمع التبرعات والزكاة والصدقات.

وفي صيف عام 2017، اشتعلت الخلافات بين البنوك الفرنسية وجمعية «أمل»، و«صندوق جسور»، نتيجة رفض قبول تحويلات مالية قادمة من دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، نظرًا لتشككهم في مصدر وأهداف هذه الأموال.

وفي نهاية 2017، وجه مسئولون فرنسيون انتقادات بالغة إلى «صندوق جسور»، ومديره «أيوب أبو اليقين»، بسبب توجيه قسم من الأنشطة الممولة إلى أنشطة اقتصادية تنافسية، مثل: إقامة المحلات التجارية، والعيادات الطبية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها من المؤسسات الربحية، ما يُعد مخالفة وفقًا للقانون الفرنسي.

وعقب مقاطعة الرباعي العربي لقطر، وإدراج جمعية قطر الخيرية في الدوحة على قوائم الإرهاب ضمن 12 منظمة قطرية، فضلًا عن اتجاه الإدارة الأمريكية لوضع «قطر الخيرية» تحت المراقبة تشككًا في تمويلها للأنشطة الإرهابية، قررت الدوحة تغيير اسم فرع «قطر الخيرية» ببريطانيا، التي يتولى مسئوليتها «أيوب أبو اليقين»، إلى شركة «نكتار ترست»، في نهاية عام 2017، للهروب من عملية الملاحقات الأمنية، وتتبع حركة الأموال والتمويلات القطرية في الخارج.

وقد كشفت وثائق استخباراتية أن «قطر الخيرية» قامت بتمويل أنشطة وتحركات جمعيات ومنظمات يمنية في مقدمتها منظمة الكرامة القطرية، ومنظمة رايتس رادار، ويديرها «خالد الحمادي»، وكذلك منظمة سام للحقوق والحريات التي يديرها «توفيق الحميدي» و«نبيل الصلاحي»، ومنظمة توكل كرمان، وهي منظمات تقوم بتوفير غطاء حقوقي وقانوني لعناصر تنظيم «القاعدة» والجماعات المتطرفة في المحافل الدولية.

فضلًا عن قيام بنك «الريان» القطري، بتمويل مجموعة من المراكز والمؤسسات التابعة لجماعة الإخوان داخل بريطانيا، بالإضافة لحساب بنكي يمول قنوات فضائية تابعة لجماعة الإخوان ويمتلكه إمام أحد المساجد ببريطانية.

سابعًا- المسالخ (المجازر) الإسلامية:

منذ تواجد الإخوان في الداخل الأوروبي، اتجهوا للاستثمار فيما يعرف بـ«المذابح الحلال»، أو «المسالخ الحلال»، وتخضع غالبيتها لجمعيات ومراكز إسلامية تابعة للتنظيم الدولي.

إذ إن الذبح الحلال يخضع لرسوم وضرائب تتقاسمها الجمعيات المشرفة مع السلطات المحلية، وغيرها من السلطات في دول المهجر وإقامة الجاليات المسلم، وتبلغ إيراداتها نحو 7 مليارات دولار سنويًا. وقد أصبحت «المسالخ الحلال» بمثابة شبكة كبيرة وضخمة في الداخل الأوروبي يسيطر عليها قيادات التنظيم، وتصب أرباحها في النهاية في خزينة الجماعة وتنظيمها الدولي.

ثامنًا- المنح الدولية:

استغل الإخوان هامش الحريات في الغرب، واتجهوا لتأسيس المنظمات والمؤسسات التي تتلقى تمويلات من بعض الجهات التي تدعم تعزيز مسارات حقوق الإنسان، ودعم التوجهات السياسية، فضلًا عن أن بعض دوائر صنع القرار وظفت الإخوان وقياداتها في الخارج من أجل حصد أصوات الناخبين.

فقد كشف حزب I&D اليميني في البرلمان الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي دفع 36.5 مليون يورو لجماعات لها صلات بجماعة الإخوان، والتي تتضمن أجندتها أسلمة أوروبا، وقال عضو لجنة الميزانية في البرلمان الأوروبي «يواكيم كوهس»، «إن الاتحاد الأوروبي يمول منظمات لها علاقات وثيقة مع المنظمات المتطرفة المرتبطة بالإرهاب مثل جماعة الإخوان».

تم اكتشاف هذا الأمر من قبل نائب رئيس الحزب I&D «نيكولاس باي» من خلال البحث في نظام الشفافية المالية للاتحاد الأوروبي للسنوات 2014-2019 عن منظمات الإخوان الأوروبية الرئيسية، وفي هذه السنوات الخمس، دفع الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 5.422.678 مليون يورو إلى الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية، التي تضم في عضويتها «منتدى المنظمات الشبابية والطلابية المسلمة الأوروبية (FEMYSO)، وهي منظمة تابعة للإخوان المسلمين.

الفساد المالي داخل جماعة الإخوان

على الرغم من وجود لوائح شكلية تنظم أنشطة الجماعة ونفقاتها، إلا أن تلك اللوائح لم تمنع قيادات الإخوان من الحرص على سرية أوجه مواردها وإنفاقها، وهو ما فتح المجال أمام عناصر لفضح الكثير من المخالفات عبر منصات السوشيال ميديا، وتوجيه الاتهامات للقيادات المسئولة عن المشهد، واستيلائهم على الكثير من الأموال نتيجة غياب الرقابة والمحاسبة. إذ يرى العضو السابق في مجلس شوري الجماعة، الدكتور «عبدالستار المليجي»، أن هناك لغزًا غامضًا في مصادر تمويل الإخوان وحقيقة ميزانيتها، نتيجة سيطرة بعض قيادات مكتب الإرشاد عليها، وأن الجماعة تتلقى تبرعات هائلة من الخارج والداخل ولا أحد يعلم عنها شيئًا، كما أنه لا توجد لجان لحصرها والإشراف على هذه التبرعات والمنح.

وترتبط أهم أبواب المخالفات وأوجه الاختلاسات المالية للتنظيم الإخواني بتحركات مكتب الإخوان المصريين في الخارج، من خلال النشاط الإعلامي المتمثل في الانتفاع ماديًا من عقد المؤتمرات والندوات السياسية، وحملات طرق الأبواب للكيانات الرسمية وغير الرسمية، في العواصم الأوروبية، بهدف الترويج لقضايا الإخوان مع النظام المصري.

يضاف إلى ذلك لقاءات التواصل مع دوائر صنع القرار والسياسيين في الغرب للدفاع عن قضايا الجماعة، والتعاقدات مع شركات العلاقات العامة، لتحسين صورة الجماعة في الخارج مقابل تشويه الدولة المصرية، والتعاقد مع شركات الاستشارات القانونية بهدف رفع الدعوى القضائية ضد النظام السياسي المصري.

كما يعتبر ملف إنشاء القنوات الفضائية واللجان الإلكترونية والمواقع الإخبارية التي تستهدف الدولة المصرية، من الملفات التي شهدت مخالفات مالية كبيرة، والتنسيق والتعاقد مع المراكز والمنظمات الحقوقية الدولية بهدف إصدار التقارير والبيانات الملفقة ضد الدولة المصرية، وملف إقامة المكاتب الإعلامية الخاصة برابطة الإخوان المصريين في الخارج للترويج لملف الإخوان في مصر.

الاختلافات المالية سبب للانشقاق عن الجماعة!

الفساد المالي داخل تنظيم جماعة الإخوان، أحد أهم الأسباب لانشقاق كثيرين من أعضائها، وهو ما شهد به أعضاء الجماعة أنفسهم في العديد من المناسبات. الفساد الذي بدأ في السنوات الأولى من

> **مواجهة الملف المالي للإخوان من أهم عوامل مكافحة الإرهاب والتطرف؛ إذ إن المصادر المالية منحت التنظيم القدرة على اختراق المجتمعات والتغلغل في مفاصل مؤسساتها**

عمر الجماعة، ليزيد ويتضخم مع انتشار وتزايد حجم التنظيم واستثماراته وأمواله، حتى أصبح محل الحديث مؤخرًا، ومن أبرز الأمثلة لهذه الانشقاقات:

أمير بسام: كان عناصر إخوانية موالية لجبهة «الكماليين» سربت تسجيلًا صوتيًا منسوبًا لعضو مجلس شورى جماعة الإخوان، الدكتور «أمير بسام»، والهارب حاليًّا خارج مصر، كشف فيه حجم المخالفات المالية داخل تنظيم الإخوان المصريين الهاربين إلى تركيا.

عصام سلطان: في منتصف الستينيات كان هناك عدد من الكوادر الإخوانية الرئيسية التي شككت في الملف المالي للإخوان، منهم المحامي «عصام سلطان»، الذي أمضى 16 عامًا عضوًا في جماعة الإخوان، وأحد المقربين من الرموز التاريخية للجماعة، حيث قال في حوار: «طبعًا هناك فساد وإفساد مالي ضخم داخل التنظيم، لأنه لا توجد رقابة على مصادر الصرف، ولا توجد ميزانية ثابتة، ولا وجود لأرقام حصرية حول حجم الاشتراكات أو التبرعات أو التحويلات التي تأتي من الخارج».

عبدالستار المليجي: يعد «عبدالستار المليجي» أحد القيادات الإخوانية المنشقة عن الجماعة، وأحد قيادات مكتب شورى الجماعة، الذين رصدوا المخالفات المالية وجمعها في رسالة بعنوان «أموال الإخوان من أين وإلي أين؟»، وأرسلها لمكتب الإرشاد للمطالبة بمعرفة منافذ صرف أموال الجماعة.

وختامًا ..

يعتبر مواجهة الملف المالي للإخوان من أهم عوامل مكافحة الإرهاب والتطرف؛ إذ إن المصادر المالية منحت التنظيم القدرة على اختراق المجتمعات والتغلغل في مفاصل مؤسساتها، والعمل على تغيير هويتها الفكرية والثقافية والدينية بما يتماهى ويتوافق مع أدبيات المشروع الإخواني، ومن ثم لا بد من اتباع نظم مالية واقتصادية، وأسس تكنولوجية حديثة تمكّن الدولة من تتبع وملاحقة المال الإخواني، ومصادرة تمويله وإنفاقه. فالتعاون والتنسيق الأمني مع كافة الدول لتشكيل منصات للرقابة والمتابعة المالية والوسائل الحديثة التي تستخدمها جماعة الإخوان لجني الأموال وإعادة تدويرها وإنفاقها في أعمالها الإرهابية، يعد أمرًا ضروريًا لمحاصرة التدفقات المالية الإخوانية، التي تدعم الإرهاب، مع الاستمرار في مقاطعة الدول الراعية للتطرف والإرهاب، وفضحها أمام المجتمع الدولي.

الإعلام.. سلاح الإخوان في مواجهة الدول

د. هاني نسيرة

كاتب وأكاديمي مصري

محمود قاسم

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل لحظة عالمية وإقليمية ووطنية مأزومة، من كورونا وتداعياتها، إلى التغير المناخي، وصولًا إلى الصراعات الإقليمية الملتهبة في بؤر الصراع بالشرق الأوسط؛ نجحت الخطابات الأيديولوجية والأصولية المأزومة أيضًا -عالميًّا وليس فقط عربيًّا وإسلاميًّا- من الصعود ومن توظيف هذه الأحداث المختلفة، والمركبة والمعقدة، في اتجاهات مختلفة، مباشرة وغير مباشرة.

من هنا نرى أنه لا يمكن حصر أو إقحام الخطاب الإعلامي الإخواني المتطرف، في خطاب الجماعة أو منصاتها الرسمية فقط، بل غدا شبكة واسعة من الفضائيات والوكالات في ظل وضع إقليمي استقطابي حاد، يقع فيه محور الاعتدال -وفي قلبه ونبضه مصر- في جهة، ويقف محور التطرف في جهة أخرى، في فضاء واسع من مضخات التمويل والدول الراعية والحاضنة، شأن قطر وتركيا وإيران، وتمتد أذرع كل منها من فضائيات إلى مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، في كل بؤر الصراع من ليبيا إلى سوريا إلى اليمن والسودان، لتحقيق أجنداتها الخاصة والمشتركة، وتتعدد أصواتها وأنماط خطابها ووظائف هذا الخطاب -كما سنوضح- في ظل لحظة عالمية وإقليمية مركبة ومعقدة، وزمن عربي عصيب وغير مسبوق إذا شئنا الدقة.

ولكن رغم هذا التعدد والتنوع في مصادر وأنماط الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان الإرهابية، وتعدد أذرعها وشركائها الإعلاميين -من المضخات القطرية والتركية- وتشاركهم في مضامين وأهداف الخطاب ووظائفه؛ إلا أنهم قد يختلفون في أولوياته وأنماطه وأشكاله المباشرة وغير المباشرة، بين الأهداف السياسية المباشرة وغير المباشرة والأهداف الأيديولوجية العامة أو التنظيمية الخاصة أو مباشر وغير مباشر، فيما يمكن أن نسميه توزيع الأدوار حينًا وتشاركها أحيانًا أخرى، بغية هدف مركزي رئيسي هو خلخلة صورة الشرعية وافتعال واصطناع وتفعيل أي بذور احتجاجية، والتشكيك المستمر في أداء النظام المصري، قيادة ورئيسًا وحكومة، بل وفي القوى والنخب الحزبية المؤيدة والمعارضة على السواء، التي تؤمن بالدولة المصرية ودوائر أمنها القومي.

كما تختلف مضامين الخطاب الإعلامي بين هذه المنصات والمؤسسات الإعلامية المختلفة مع مضامينه في منصات الإعلام الجديد، وأداؤه يختلف كذلك بين موقع وآخر، من تويتر إلى الفيسبوك إلى يوتيوب وغيره، ولكن تشترك في هدف واحد هو الإثارة والتشويش والتشويه ومحاولة صنع حالة احتجاجية وثورية، ودمج الجماعة الإخوانية في المعارضة المصرية، وتجاوز تاريخها القريب السابق. **كما سيتضح فيما يلي:**

أولاً- النمط التحريضي (توظيف واستغلال الأزمات لإثارة وتحريض الرأي العام)

تترقب الجماعة أي قرار أو تصريح حكومي جديد يمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتربص به، محاولة توظيفه في صناعة حالة من التأجيج والإثارة للرأي العام، دون نظر للمنطق الكامن أو الظاهر وراء القرار، أو منطق مؤيديه، أو المخالفة القانونية والتنظيمية التي يستهدفها القرار.

بالطبع تحتمل بعض القرارات الحكومية، خاصة المتعلقة بالاجتماعي والمستوى الاقتصادي والحياتي، دائمًا النقد، وفي كل بلدان العالم، في ظل تكاليف العولمة وقوانين السوق والأزمات العالمية والمالية المستمرة، وربما يجانبها الصواب والدقة في التطبيق، أو يفشل الإعلام الرسمي والحكومي في تهيئة الرأي العام للتعامل معها، أو إقناعه بها، وصناعة قبوله بها، رغم وعي الجميع بهذا التربص التنظيمي لشبكة الإعلام المضادة بها لصناعة حالة احتجاجية وثورية ضد النظام عبر تأويلات ومغالطات ومبالغات دأبت عليها.

استغلت ووظفت المنصات الإعلامية الإخوانية المختلفة (القنوات الفضائية أو على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى العشرات من المواقع الإخبارية الإلكترونية والفضائيات الممولة من قطر وتركيا)، وذلك استغلالًا لتداعيات بعض القرارات، مثل قرارات الإصلاح الاقتصادي، في محاولة إثارة وتحريض الجماهير.

ثانيًا- النمط التشكيكي ومحاولة خلخلة الثقة

دأب الخطاب الإعلامي الإخواني -بمنصاته المباشرة وغير المباشرة- على محاولة التشكيك في أي مسار أو موقف سياسي للدولة، والدعوة للمقاطعة الشعبية له، ومحاولة نزع الثقة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما يصور على أنه رفض للنظام أو شرعيته وتمهيد للثورة عليه، وهو ما اعتادت عليه الجماعة منذ خروجها من السلطة وإسقاط حكمها. وقد كانت انتخابات مجلس الشيوخ مدخلًا جديدًا لاستمرار نهج الإخوان في محاولة تشويه الصورة وعرقلة الاستحقاقات الدستورية والانتخابية عبر الترويج لعدد من المقولات دار أغلبها حول انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، ومحاولة التركيز على فكرة العزوف الجماهيري عن المشاركة. ورغم ذلك فقد جاءت نسبة المشاركة وفقًا لما أعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات بنحو 14.23%، في حين أن نسبة التصويت في انتخابات مجلس الشورى التي قامت عليها الجماعة عام 2012 لم تتجاوز نحو 7%.

ويمكننا رصد آراء منصات وإعلام الإخوان التقليدي والجديد كالتالي:

- وقد رأينا ذلك مرارًا وتكرارًا بشكل حاد في الآونة الأخيرة، فعندما وقعت مصر اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع اليونان في 6 أغسطس 2020 أغضب ذلك تركيا، واعتبرته انتهاكًا لحقوقها السيادية والبحرية، فما كان من إعلام الإخوان المدعوم من أنقرة إلا التشكيك في أهمية الاتفاق بالنسبة لمصر، وأن الاتفاق يُخل ويضر بحقوق مصر بالبحر المتوسط لصالح اليونان ونكاية في تركيا فقط، وأن مصر تنازلت عن جزء كبير من حدودها الغني بالثروات من أجل التصدي للنفوذ التركي المشروع على حد زعمهم. ورأينا ذلك مثلًا في مقطع فيديو على مقطع يوتيوب لقناة «الشرق» يتحدث فيه الإخواني هشام عبدالله عن وثائق يزعم أنها مسربة من وزارة الخارجية تفضح تنازل مصر عن حقوقها في المتوسط، تحت عنوان **«حصريًا.. وثائق مسربة من وزارة الخارجية المصرية بشأن اتفاقية ترسيم الحدود مع اليونان»**.

- تسليط الضوء على بعض الدعاية الانتخابية التي تسيء للمرشحين وللانتخابات، مثل جمل «أقوال لا أفعال» أو بعض الرموز الانتخابية، مثل «رمز ثمرة الموز»، بجانب التركيز الكبير على بعض المؤتمرات الانتخابية التي اشتملت على حضور جماهيري كبير رغم التدابير الوقائية بسبب جائحة «كوفيد19-».

- ترويج صورة أن مجلس الشيوخ يمثل إهدارًا لموارد الدولة، والحديث عن أنه سيتكلف 4.5 مليارات جنيه، وأنه جاء لتوزيع الولاءات، وأن الإعلام منذ سبع سنوات كان يتحدث عن أن مجلس الشورى ليست له فائدة، ومجرد ضياع للأموال قبل أن تتغير اللهجة الحالية.

هكذا تتعدد صور الانتقائية التي تستهدف التشكيك في مضامين الخطاب والرسالة الإعلامية الإخوانية تجاه المسار السياسي الداخلي والخارجي، وهو الأمر المستمر في كل المحطات، وتستعد له الآن الجماعة ومنصاتها المباشرة وغير المباشرة.

ثالثًا- النمط التشتيتي والساحة الإقليمية والأهداف المتعددة:

من الأمثلة المهمة أيضًا لهذا الخطاب التشتيتي والتشويهي الذي يتخذ من قضايا الإقليم (من ليبيا إلى سوريا إلى اليمن والخليج والمغرب العربي)، والعالم وليس فقط الداخل المصري، وسيلة لتشويه النظام المصري وسياساته، في محاولة لتشتيت الناظر واعتبار النظام المصري مسئولًا عن كل الأزمات والقضايا، وأنه كان يملك حلًّا سحريًّا ممكنًا لكل المشاكل المتعلقة به أو بالأمة والمنطقة، وهو ما سنحاول رصده من خلال عدد من الأمثلة:

- توظيفه قضية حساسة إلى حد بعيد كـ«سد النهضة»، حيث تلجأ رسالته الإعلامية إلى توجيه ولفت نظر المصريين تجاهها باعتبارها القضية الأهم دون سواها من القضايا الإقليمية الهامة التي تتعامل معها مصر في مختلف الاتجاهات. فلا يتوانى الإعلام الإخواني عن تصوير تناقض بينها وبين الاهتمام بالشأن الليبي، وتصويرها على أنها الأولوية الأولى، مرددًا عبارتهم الشهيرة «الأمن القومي المصري في الجنوب وليس في الغرب». وهنا يدرك القاصي والداني أن الإعلام الإخواني يدعم الإجراءات التركية في الجوار الليبي عن طريق المحاولات المستمرة لصرف نظر المصريين عنها باعتبارها ليست ذات أهمية مقارنة بقضية سد النهضة.

- بث صور حصرية لقناة «الجزيرة» حول الشكل النهائي للسد والإيجابيات التي يجنيها السودان من السد، في محاولة لشق الصف المصري السوداني، وإحداث شرخ في الجبهة المصرية السودانية.

رابعًا- النمط الثوري وتصدير الثورة الإخوانية المرجوة:

لعل هذا النمط هو الجامع بين مختلف الرسائل الإعلامية التي تقدمها منصات جماعة الإخوان المختلفة، المباشرة وغير المباشرة، في محاولة لحفز الناس على الخروج والانقلاب والاصطدام بأجهزة الدولة والأمن،

أنماط الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان

عبر الدعوة للثورة وتثوير حالة الغضب والاحتقان التي تنتاب الشارع المصري تجاه بعض الأزمات كحالة الركود الاقتصادي التي تبعت انتشار جائحة «كوفيد19-» على مستوى العالم، في محاولة لاستنفار الرأي العام. وأيضًا استغلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي عبر الدعوة للثورة والخروج على القوانين -على حد تصويرهم- التي سنتها الحكومة والتي كانت لها تداعيات اقتصادية واضحة.

فقد بدأت لجان الإخوان فيما يمكن وصفه بالعادة السنوية عبر الدعوة لتأليب الرأي العام، ومطالبة أعوانهم للخروج ضد الدولة المصرية، وقد كان من ضمن ملامح هذه الدعوات هي محاولة إعادة المقاول الهارب محمد علي للمشهد مرة أخرى عبر دعواته للتظاهر وإسقاط النظام رغم فقدانه القدرة على التأثير وفقره الفكري والسياسي والاستراتيجي، وهشاشة حضوره في الوعي النخبوي أو العام في مصر، وهو ما يعبر أيضًا عن حالة فقر لدى الأذرع المناصرة له من جماعة الإخوان التي لم تستطع أن تطرح شخصًا مناسبًا لهدفها. وكأن الجماعة افتقدت للقيادة، واستنفدت البدائل.

خامسًا- النمط الديني التوظيفي:

في ظل أزمة جماعة الإخوان واختلاف أجنحتها وأجيالها، تعددت مظاهر هذه الأزمة في الخطاب الاتهامي المتبادل بين القيادات والشباب والأجنحة المختلفة، مما ألجأ الجماعة للعودة للخطاب الديني الرسالي رهانًا على العاطفة الدينية والعقيدة الأيديولوجية لهذه القواعد. إذ تحاول الجماعة في صراعها مع الدولة توظيف الدين في استثارة الجماهير، كما تحاول توظيفه في لملمة القواعد

والأجنحة المشتتة في لحظة الأزمة العميقة للجماعة. وهناك العديد من الأمثلة على هذا النمط، من أبرزها:

- تحاول الجماعة -عن طريق منابرها الإعلامية- تشويه عقول بعض البسطاء بإشاعة أن الدولة تحارب الإسلام وتراثه، موظفة محاولات الدولة الجادة لتنقيح التراث وتجديده بشكل لا يخل بثوابت الدين الإسلامي ولا بفقهه القويم.

- أيضًا تم استغلال مشروع قانون استقلال دار الإفتاء عن مؤسسة الأزهر الشريف ونقل تبعيتها لمجلس الوزراء الذي تم طرحه في مجلس النواب، واعتبروا ذلك محاولة لهدم قبلة الدين الإسلامي في مصر وهي الأزهر الشريف، وأن النظام يتجه لعلمنة الدولة وتنحية الدين بشكل كامل عن الشئون السياسية الاجتماعية.

- حديث القائم بأعمال مرشد الإخوان إبراهيم منير في 19 سبتمبر 2020، عن أن عمل وجهاد الجماعة ضد النظام المصري إنما هو من دين الله ودفاع عنه وعن كل الأديان السماوية، وأن الحالة التي تعيشها الجماعة إنما هي كرب وابتلاء من الله وعليه يؤجرون!

ختامًا.. الإعلام بين استنزاف الدولة واستنزاف الجماعة:

من المهم الانتباه إلى أن الخطاب الإعلامي الإخواني والمتحالف معه، يحاول العودة بالجماعة للفعالية والوجود في الحياة السياسية المصرية، واصطناع حالة ثورية انقلابية على النظام، وتشويهه والنيل منه، ليس فقط أمام مواطنيه بل وفي علاقته بالمنطقة والعالم، وتوظف في سبيل ذلك كل أدواتها الممكنة، تشويهًا وتلفيقًا وتناقضًا، وشعاراتية وطنية تحمل مصر المسئولية عن كل خطأ أو مشكلة في المنطقة، كما توظف الدين وعواطفه والطائفية في محاولة لتوظيفها لمواجهة النظام واستهداف السلم المصري.

من المهم الانتباه إلى أن الخطاب الإعلامي الإخواني والمتحالف معه، يحاول العودة بالجماعة للفعالية والوجود في الحياة السياسية المصرية

ولكن رغم كل هذا الاتساع في مضامين الرسالة الإعلامية الإخوانية وشركائها، إلا أنها تشترك في هدف رئيسي هو ما أعلنه أنصارها بعد سقوط حكمهم في 30 يونيو سنة 2013 وهو «استنزاف الدولة حتى السقوط»، فكل ما تقدمه قنواتها الفضائية ومنصاتها وحساباتها التواصلية يستهدف مصر، وليس غير، ولكنها حالة الأمل لجماعة منهكة ومأزومة تنزف.

وفي مواجهة الخطاب الإعلامي ليس مطلوبًا استنزاف مقابل، بل المطلوب حسن إدارة إعلامية للأزمة معها، عبر اعتماد المنطق من الاتساع وتنويع وتعدد الأذرع الإعلامية المضادة، وتنويع مضامين الخطاب ورسائله والاهتمام بالشأن الإقليمي والأممي الذي توظفه الجماعة وأنصارها في الداخل والخارج ضد مصر بشعاراتية غير تاريخية تحمل مصر المسئولية عن كل شيء متجاهلة سياقات الواقع وقوانينه وتغيراته وتحدياته.

إن الجماعة مستغرقة في الإضرار بمصر، رغم أنها تمتلك عشرات الفروع في مختلف أنحاء العالم، لكنها توظف كل أنصارها وأذرعها في استهداف المركز المصري الذي أسقط حكمها، وأجهض أحلامها، وتوظف كل سياقات المنطقة في مواجهته، مما يمكن من توظيف السياقات نفسها ضد الجماعة وضد حلفائها. فالإخوان جماعة متعددة الوجوه والممارسات، فموقفها في أفغانستان مؤيد للولايات المتحدة ضد طالبان، وفي العراق تؤيد الولايات المتحدة ومتطرفي إيران ضد السنة وضد العروبة، وهذا غير موقفها في مصر أو مع الفلسطينيين أو الموقف المختلف في سوريا أو قبل ذلك في الجزائر، وهذه التناقضات يمكنها إظهار التناقض الإخواني وبُعده عن الوضوح.

دور الأخوات

في استراتيجيات التنظيم

تقى النجار

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدركت جماعة الإخوان الإرهابية مبكرًا أهمية ومحورية دور المرأة في التنظيم، وهو ما ظهر جليًّا مع قيام «حسن البنا» بتأسيس أول فرقة للأخوات المسلمات عام 1933. وقد تطور دور «الأخوات» في التنظيم بدايةً من العمل الدعوي، مرورًا بالتجنيد، وصولًا إلى مواجهة الأمن المصري عقب ثورة 30 يونيو 2013، والمشاركة في العمليات الإرهابية، وذلك بالتحريض على العنف، وتوفير التمويل، ونقل المعلومات. وفي ظل حسم الدولة المصرية في التعامل مع تلك الجماعة الإرهابية، من المرجح أن تزيد الجماعة من اعتمادها على «الأخوات» في محاولة مستميتة لاستهداف أمن واستقرار الدولة المصرية. ومن ثمّ، يُثير ذلك تساؤلات مُهمة حول خطورة انضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية، وكذلك تطور دور «الأخوات» داخل جماعة الإخوان الإرهابية، ومدى تصاعد إرهابهن بعد ثورة 30 يونيو.

خطورة انضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية

تتمثل الخطورة الحقيقية لانضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية في العلاقة المركزية التي تربط المرأة بالمجتمع، إذ تُشكل المرأة شبكة هي مركزها. وتلعب أدوارًا متعددة منها، دور الأم أو الأخت أو الابنة أو الزوجة. كما أن لديها القدرة على التواصل مع نصف المجتمع، والتأثير فيه. وتعد النساء أكثر ميلًا لقبول الأفكار المتشددة أو المتطرفة من الرجال، نظرًا لاعتمادهن على العاطفة المحركة للثأر لديهن والرغبة في الانتقام.

تعي الجماعات الإرهابية الأهمية الرمزية والاستراتيجية للنساء، فعمدت إلى توظيفهن بالشكل الأمثل، وذلك بالقيام بأدوار متعددة كالتجنيد، وجمع التبرعات، ونقل المعلومات، وأحيانًا حمل السلاح. وتنصرف الأهمية الرمزية للنساء في إضفاء الشرعية على الجماعات الإرهابية، وذلك لنجاحهن في استقطاب أعداد كبيرة من النساء، بينما تتجلى الأهمية الاستراتيجية للنساء في احتضان المرأة لأفكار التنظيم، وهو ما يعني الانتقال الأيديولوجي لتلك الأفكار للأجيال القادمة عبر عملية التنشئة. ناهيك عن سهولة حركتهن لتجنبها كثيرًا من نقاط التفتيش التي يتعرض لها الرجال، بفعل معاملة الأمن المغايرة لهن، وذلك لاعتبارات دينية وثقافية واجتماعية، ففي المجتمعات العربية والإسلامية تحظى المرأة بالخصوصية التي تبعدها عن الشبهات.

وقد وضعت جماعة «الإخوان» هيكلًا تنظيميًّا خاصًّا بالأخوات من أجل تفعيل أدوارهن وتنظيم عملهن سعيًا لتحقيق مصالح الجماعة. وعليه، تم تدشين عدد من اللجان أبرزها: «لجنة التربية والأسر»، التي تعد المنوطة بالتأهيل التربوي للأخوات، وذلك عبر تدريس عدد من المناهج الدينية الخاصة بأدبيات الجماعة. وكذلك «لجنة الدعوة الفردية»، وتعد تلك اللجنة هي المحرك الأساسي والرئيسي لعمل الأخوات، حيث تعمل على تدريبهن على استقطاب غيرهن. وتشمل لجنة الدعوة الفردية قطاعين مهمين: الأول خاص بـ«الزهراوات»، وهو قطاع مختص باستقطاب الإناث في المراحل العمرية المبكرة، مثل تلميذات المرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما الثاني هو قطاع «الفتيات»، ويستهدف طالبات المرحلتين الثانوية والجامعية سعيًا لنشر فكر الجماعة المتطرف.

ويجادل الخبراء بأنه من بين أهم أسباب بقاء جماعة الإخوان الإرهابية، رغم كل ما تعرضت له من ضربات أمنية وسياسية، منذ إسقاطها بمصر في 30 يونيو 2013، هو وجود كتلة كبيرة من نساء الجماعة، تمثل عصب التنظيم؛ إذ إن صفوفهن لم تشهد أي انشقاقات تذكر. وبعبارة أخرى، على الرغم من حدوث كثير من الانشقاقات التاريخية والمعاصرة بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها لم تنصرف إلى صفوف الأخوات المسلمات، أخذًا في الاعتبار دورهن المحوري في التنظيم من ناحية، وتزايد أعدادهن من ناحيةٍ أخرى. وبعبارة موجزة، تعد «الأخوات» خط دفاع ثانيًا يضمن بقاء الحركة في أوقات الأزمات.

«الأخوات».. مسارٌ موازٍ

تُشكل «الأخوات» قطاعًا كبيرًا من جماعة الإخوان الإرهابية، غير أنه لا توجد إحصائياتٍ حول أعدادهن، لكن بعض التقديرات ذكرت أنهن يشكلن ما يقرب من 30% من أعضاء الجماعة، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أنهن يزدن عن 40% من أعضاء الجماعة. وبتتبع بمراحل تطور دور الأخوات داخل التنظيم نجد أن أول «فرقة للأخوات» تأسست عام ١٩٣٣ من نساء الإخوان وبناتهن وقريباتهن.

ويعد تشكيل فرقة للأخوات تناقضًا واضحًا لأفكار «حسن البنا»، التي رفضت إعطاء المرأة حقوقها، وعملت على تقويض حريتها، حيث قال: «ليست المرأة في حاجة إلى التبحر في اللغات المختلفة، وليست في حاجة إلى الدراسات الفنية الخاصة، فستعلم عن قريب أن المرأة للمنزل أولًا وأخيرًا..». ويمكن تفسير ذلك في ضوء البراجماتية التي يتميز بها «البنا»، فبالرغم من عدم قناعته بأهمية حقوق المرأة؛ إلا أنه وجد ضرورة حتمية لتوظيفها من أجل تحقيق أهداف الجماعة.

وكانت أول رئيسة لذلك القسم هي «لبيبة أحمد»، وتعاقب على رئاسة الفرقة بعد ذلك كل من: «آمال العشماوي»، و«نعيمة الهضيبي»، و«فاطمة عبدالهادي»، ثم «زينب الغزالي». ومع بداية تأسيس «فرقة الأخوات» اقتصر دور المرأة على تربية الأولاد ورعاية الأسرة، غير أن هذا الدور شهد تطورًا لاحقًا نحو العمل السياسي في عام 1944 الذي شهد إطلاق أول لجنة تنفيذية «للأخوات المسلمات»، التي لعبت دورًا فاعلًا في امتداد دعوة «الأخوات» إلى الأماكن العامة، والشوارع، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، وغير ذلك.

تحوّل دور «الأخوات» إلى جمع التبرعات وإيصالها إلى بيوت الإخوان المحبوسين أو الهاربين؛ إذ ساهم النشاط الاجتماعي «للأخوات» في إنشاء شبكة قوية وعميقة بين الأسر الإخوانية، وفرت تأمين الدعمين المادي والمعنوي لأُسَر المحبوسين.

ويمكن القول إنه في بداية تشكيل قسم الأخوات تركزت أدواره الأساسية على الدعوة والنشاطات الاجتماعية الصحية، غير أن تلك الأدوار اتخذت بُعدًا استراتيجيًّا في وقت المواجهات الصريحة مع السلطة، فقد كان جوهر مهمة الأخوات مساعدة الحركة على النجاة من الضربات الأمنية القاسية ضد قيادتها.

وفي مرحلتي التسعينيات وأوائل الألفية الثانية، برز دور «الأخوات» في حشد السيدات للتصويت الانتخابي، والوقوف أمام اللجان للدعاية لمرشحيهم. كما عملت «الأخوات» على محاولة استقطاب كل الفتيات اللاتي يحق لهن التصويت. ولا شك أن عام 2005 شهد تبلورًا لدور «الأخوات»، وهو الدور الذي أفضى إلى حصد الإخوان عدد 88 مقعدًا في انتخابات مجلس النواب حينها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إحدى أهم القيادات الإرهابية النسائية داخل التنظيم في ذلك الوقت، وهي «زينب الغزالي»، التي رفعت شعارًا ظاهريًّا للعمل الخيري، لكنها شاركت في تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية، كان أبرزها تأسيس «تنظيم 65»، الذي اتُّهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس المصري الراحل «جمال عبدالناصر»، وضرب المنشآت الحيوية بهدف الاستيلاء على السلطة. وحُكِم عليها بالإعدام شنقًا في هذه القضية، إلا أن الحكم خفف عليها للمؤبد، ثم أفرج عنها في عهد الرئيس الراحل «محمد السادات». وبعد خروجها، أصدرت كتابها «أيام من حياتي»، حيث احتفى به الإخوان الذين حولوا كاتبته إلى «أيقونة» ورمز نسائي جهادي. والكتاب عبارة عن سيرة جهادية مليئة بالمفاهيم القطبية، والمظلومية الإخوانية.

وقد مثلت مرحلتا الخمسينيات والستينيات فترتين من أصعب فترات تاريخ الإخوان، نتيجة الاعتقالات التي طالت أهم قيادات الجماعة، وهنا

ومع أحداث يناير 2011، بدأ الظهور الكاسح «للأخوات»؛ حيث رأى مكتب الإرشاد حتمية الدفع بالنساء واستغلالهن في فترات الانتخابات البرلمانية والمحلية، نظرًا لارتفاع نسبتهن التي تقترب من ضعف الكتلة التصويتية للرجال، ومع مطلع عام 2011 تقدم عدد كبير منهن لانتخابات مجلس الشورى، ونجح منهن عدد ليس بالقليل إلى جانب مشاركة ما يقرب من ثلاث سيدات إخوانيات في الجمعية التأسيسية لإعداد دستور 2012، ناهيك عن مشاركة بعضهن في برلمان 2012 الذي تم حله فيما بعد.

مما سبق، وباستقراء دور «الأخوات» في مراحل تاريخية ممتدة من عمر الجماعة الإرهابية، نجد أن هذا الدور يتم توظيفه طبقًا للسياق الحاكم والظروف الراهنة التي تمر بها الجماعة، فقد تحول من رعاية الأسرة في بداية تأسيس التنظيم، إلى الدعوة والحشد والتمدد، وتطور إلى الدعم المعنوي والمادي في أوقات المحن، وبرز بشدة في الحشد للانتخابات في مرحلة الصعود السياسي للتنظيم، وتبلور مؤخرًا في المشاركة في عمليات إرهابية في مرحلة ما بعد إسقاط حكم جماعة الإخوان الإرهابية.

دور «أخوات الدم»

في أعقاب ثورة 30 يونيو، برز عنف «الأخوات»؛ إذ بدأ توظيفهن في عمليات إرهابية ضد الدولة المصرية، وقد تبلورت مهامهن في أدوار عدة يمكن الوقوف عليها في النقاط التالية:

- **العنف والتحريض:** تصاعد عنف «الأخوات» بشكل كبير في أعقاب ثورة 30 يونيو، وظهر ذلك من خلال نشاطهن المكثف بالجامعات، ولا سيما جامعة الأزهر؛ إذ قامت «الأخوات» بعديد من مظاهر العنف داخل الجامعة، كان أبرزها: محاصرة مكاتب عمداء الكليات، وإغلاق بوابات الجامعة الرئيسية بالسلاسل، ومهاجمة رجال الشرطة، والاشتباك مع عدد من الأكاديميات. وكذا قيام المدعوة «سامية شنن» بالمشاركة في «مذبحة كرداسة» وذلك بالاعتداء على جثث ضباط مركز شرطة كرداسة، وتشجيع المسلحين على تخريب مدرعات الشرطة وإشعال النيران بالقسم. وفي فبراير من عام 2015 أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بمعاقبتها بالإعدام، إلا أن المحكمة قبلت الطعن وخُفف الحكم إلى السجن المؤبد. ناهيك عن تجديد حبس «عائشة خيرت الشاطر» في أغسطس 2019، وذلك للتحريض على أعمال عنف وتخريب ضد الدولة، والتحريض على ضرب الاقتصاد القومي.

- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تصريح «عزة توفيق» (زوجة خيرت الشاطر) عقب ثورة 30 يونيو بـ«أن أمام الجيش المصري 20 ساعة، تبدأ من الآن، للعمل على إعادة قيادات جماعة الإخوان إلى الحكم، وإلا ستتحول مصر إلى بركة من الدماء». وأشارت إلى أن «هناك 20 ألف مجاهد على الحدود المصرية سيتحركون لاقتحامها».

• **اللجان الإلكترونية:** سعت «الأخوات» إلى استهداف مؤسسات الدولة وتشويهها عبر ترويج الشائعات، وقد كشفت التحقيقات في القضية رقم 485 لسنة 2015 أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميًّا بقضية «اللجان الإلكترونية والإعلامية لتنظيم الإخوان الدولي»، والمتهم فيها عدد من نساء الإخوان، اتفاق قيادات بتنظيم الإخوان الدولي الهاربين خارج البلاد على التحريض على مؤسسات الدولة ومنشآتها العامة، بهدف إسقاط النظام القائم. وفي إطار ذلك، جرى تفعيل عمل اللجان الإلكترونية للتنظيم، لتنفيذ ذلك المخطط عن طريق نشر الشائعات لتكدير السلم والأمن العام، والتحريض على تنفيذ عمليات إرهابية ضد القضاة، وأفراد وضباط الشرطة، والقوات المسلحة، والمنشآت العامة والحيوية.

• **حلقات وصل:** تعمل «الأخوات» في الفترة الحالية من تاريخ الجماعة كحلقات وصل بين عناصر التنظيم الإرهابي في الداخل والخارج، وذلك لنقل التكليفات والمعلومات. كما تتولى «الأخوات» مهمة التنسيق بين الكوادر الإخوانية في خارج السجون والقيادات القابعة داخل السجون. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دور «سندس عصام شلبي» ابنة القيادي الإخواني «عصام شلبي» التي حُكم عليها بالإعدام في قضية التخابر. وكذلك «بسمة رفعت عبدالمنعم محمد ربيع» المتورطة في اغتيال النائب العام «هشام بركات»، حيث كانت تتولى التواصل مع الإخواني «يحيى موسى» الهارب إلى تركيا، والذي كلّف عناصر الجماعة بتنفيذ الاغتيال، وأصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمًا بمعاقبتها بالسجن المشدد لمدة 15 عامًا.

• **تمويل الإرهاب:** تقوم «الأخوات» بدور محوري في عملية جمع التمويل اللازم للعمليات النوعية تحت غطاء أعمال الخير، وتلقي التمويلات من الخارج عبر حسابات بنكية بعيدة عن أجهزة الأمن. وفي هذا السياق، تم القبض على عدد من العناصر النسائية النشطة داخل التنظيم، أبرزهن «علا القرضاوي» المتهمة بتمويل التنظيم الإرهابي، والمشاركة في تنفيذ مخطط أعدته جماعة

> **تتمثل الخطورة الحقيقية لانضمام المرأة للتنظيمات الإرهابية في العلاقة المركزية التي تربط المرأة بالمجتمع، إذ تُشكل المرأة شبكة هي مركزها**

الإخوان لتمويل جماعات العنف داخل مصر. وكشفت التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا بمصر بالقضية رقم 316 لسنة 2017 أنها كانت تتولى الدعم المباشر لعناصر الجماعة وتمويل تسليحهم؛ إذ كانت تتلقى تكليفات مباشرة تتصل بالقوائم المالية، وأرقام الحسابات البنكية غير المعروفة لعدد كبير من قيادات الجماعة.

- **مدارس إرهابية:** تحولت الأمهات الإخوانيات إلى «مدارس إرهابية» ترعى التطرف في عقول أبنائهن وتغرس بذور الإرهاب في نفوسهن، ويحركهن في ذلك مشاعر كراهية الدولة، والرغبة في زعزعة استقرارها وأمنها. فبعد عزل «محمد مرسي»، ظهرت أمهات إخوانيات يُثنين على أبنائهن المشاركين في عمليات إرهابية من أبرزهن: والدة الإرهابي «عبدالرحمن خالد محمود» (المنفذ لعملية معهد الأورام) التي خلفت أكثر من 20 شهيدًا وقرابة 50 مصابًا، حيث كشفت وزارة الداخلية عن فيديو رصد لقاء بين الإرهابي «عبدالرحمن خالد محمود» ووالدته، وهي تشد من أزره لتنفيذ العملية الإرهابية. وكذلك قيام والدة الإرهابي «أحمد محمد الدجوي» بالثناء على دوره في عملية اغتيال النائب العام السابق المستشار «هشام بركات»، عبر مداخلة هاتفية مع إحدى القنوات الإخوانية. وهناك غيرهن من النماذج المختلفة التي باركت قيام أبنائهن بعمليات إرهابية وانتحارية.

مجمل القول ..

تلجأ التنظيمات الإرهابية للتعويل على المرأة عندما تمر بفترة انحسار وتراجع. وقد اتبعت جماعة الإخوان خلال الفترة الماضية أسلوب الاعتماد على النساء في تنفيذ المخططات الإخوانية الإرهابية داخل المجتمع المصري. ومن ثم، يجب الفصل بين مشاركة المرأة في العمل الإرهاب، والنظرة المجتمعية لها. بعبارة أخرى؛ يجب ألا تخضع رؤيتنا للمشهد النسائي الإرهابي للأعراف والتقاليد، بل ينظر إليها كمهدد لأمن الوطن وسلامة مقدراته. وكذلك عدم اختزال دور المرأة في التنظيمات الإرهابية في دور الضحية فقط، وذلك بتسليط الضوء على ممارسات العنف تجاهها، وإغفال دورها كفاعل إرهابي قرر الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية بكامل اختياره.

وفي ضوء التحديات الهيكلية التي تشهدها جماعة الإخوان، من المرجح أن تزيد جماعة الإخوان من اعتمادها على العنصر النسائي في الحشد ضد الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة؛ وذلك بتأسيس عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، تقوم من خلالها بالتحريض على مؤسسات الدولة، والدعوة للحشد في الشوارع.

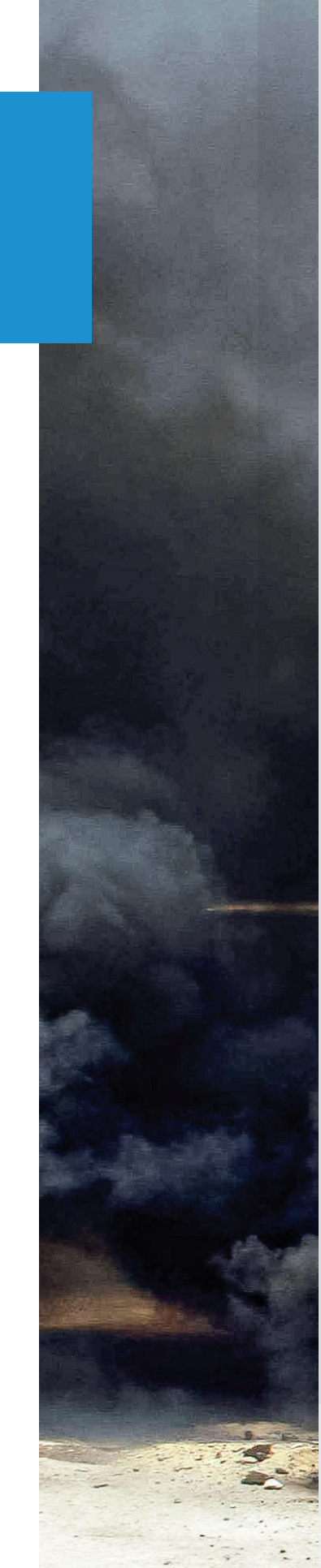

واخيرًا،،

جماعة الإخوان مستمرة لما يقرب من قرن، شهدت خلالها انكسارات كبرى في الدولة الأم (مصر)، ارتبطت بانكشاف أهدافها السياسية وسعيها المستمر للوصول للسلطة متوارية بالغلاف الديني والاستضعاف الظاهري، لكنها كانت تعمل على مد شبكات لبنية تحتية قوية تتيح لها الاستمرار والتأثير، ساعدها على ذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي ساهمت في توفير بيئة مناسبة لغرس أفكار الجماعة.

ولم يتبع الإخوان هذه الاستراتيجية في مصر فقط، لكنهم اعتمدوا على تطوير أدواتهم وعلاقاتهم في المجتمعات التي يقيمون فيها، بما يعزز من انتشارهم ويزيد من تأثيرهم، وهنا يظهر تأثير الشبكات النوعية التي تعتمد عليها جماعة الإخوان في الانتشار والاستمرار.

هذه الشبكات هي موضع اهتمام موضوعات هذا المحور:

موضوع: الإخوان .. تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي.

الخاتمة: الإخوان وماذا بعد؟؟

الإخوان .. تحديات الحضور ومأزق الانحسار الداخلي

ماهر فرغلي
خبير في شئون الجماعات الإرهابية

إن ثمة تغيرات عميقة تشكلت في نوعية ودرجة الحضور الإخواني في المجتمع المصري، فضلًا عما يبدو من مستقبل غامض لها، بسبب جملة من التحديات انتهت إلى مرحلة أقل ما توصف به أنه إقصاء تام للجماعة بالداخل وضعف بائن لها بالخارج، ومن هنا تأتي أهمية القراءة لتلك التحديات من أجل استجلاء لمستقبلها في ظل انحسار للإسلام السياسي، ليس بمصر وحدها، لكن في كل المنطقة العربية.

لقد بنت جماعة الإخوان حساباتها خلال السنوات التي أعقبت عزلها عن الحكم على عدة أمور وهي: اعتمادها على تكتيكات الحشد العشوائي، وتكثيف عمليات التنظيمات الإرهابية ضد القوات المسلحة والشرطة، خاصة في نقاط الاشتعال في سيناء، فضلًا عن تفجير الانقسامات في مؤسسات الدولة خاصة البيروقراطية التي نجحت جماعة الإخوان في زرع عدد كبير من كوادرها بين صفوف قيادات الصف الثاني بها. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه التكتيكات في إطالة أمد الصراع، وعرقلة أي تقدم اقتصادي للدولة، والحفاظ على تماسك التنظيم، والحيلولة دون حدوث مراجعة لأخطاء القيادات، ومن ثم الدخول في عملية تفاوضية تُفضي بهم إلى العودة للمشهد من جديد عن طريق العمل على عدة محاور هي (السياسي – الدعوي الجماهيري – النوعي المسلح).

من الخلفية السابقة التي تنطلق منها الجماعة واجهت مجموعة من التحديات رغم الدعم اللوجستي من التنظيم الدولي، فمع الانتقال المفاجئ والسريع من العمل السياسي السري وشبه السري إلى العمل النوعي المسلح والعمل من خلال المهجر، وعقب الضربات

المتتالية التي تلقتها داخليًا، وظروف الحصار الخارجي، واختلاف السياق الدولي والإقليمي؛ أصبحت في معضلات تنظيمية كبيرة، تتنوع ما بعد 30 يونيو، حتى وصلت إلى ما يشبه الفشل التام خلال العامين الأخيرين.

التحديات داخل جماعة الإخوان

هناك نوعان من التحديات تواجههما جماعة الإخوان، هما التحديات الخارجية والداخلية، والأخيرة هي موضوعنا الذي سنتحدث عنه تفصيليًّا، وتعريفها أنها تلك التحديات الذاتية التي تتعلق بطبيعة الجماعة ذاتها وخصائصها وبنيتها وممارساتها، أي إنها نابعة من داخلها، وهي التي يمكن أن نجملها في الرؤية وعدم وجود صورة واضحة عن الواقع، وفشل برامجها التفصيلية وأدواتها التي يمكن من خلالها الانتقال إلى الواقع المرغوب، ومنها:

تحدي عدم القبول المجتمعي:

يُعتبر عدم القبول المجتمعي للجماعة هو أول التحديات وأصعبها، حيث كانت خلال السنوات الماضية تمتلك مجموعة من القدرات أهمها حشد الجماهير، إلا أنه ثبت أنها فقدت تلك القدرة تمامًا، بسبب انفصالها عن الشارع، وعدم قدرتها رغم إنفاقها الكثير على الدعاية والإعلام، على تحقيق اختراق واضح في مسألة الوعي الجماهيري.

لم تجد الجماعة في مواجهة عدم القبول المجتمعي سوى الكمون التنظيمي النَّشِط، أي الذي يسمح لها بعلاج أزماتها الداخلية، وتجديد الوجوه، والبدء في استراتيجية إعلامية جديدة، وهو ما بدأت به بالفعل في خطتها (إعادة التقييم والبناء) لكنها أيضًا حتى اللحظة فشلت لأسباب تتعلق بعام وجودها بالسلطة في الذهنية الشعبوية المصرية، وعمليات العنف الممنهج التي قامت بها مجموعاتها الإرهابية، وحالة الرفض التام لها.

ورغم إنكار الجماعة لنظامها الخاص وجناحها العسكري المتمثّل في حركة (حسم)، ورفضها أي حديث حول أن لها مجموعات نوعية تابعة لها، لم تقدر خلال الأعوام التي تلت عزلها من السلطة وحتى العامين الأخيرين التحول من استراتيجية الصدام الشامل مع النظام، إلى سياسة التعايش أو التكيّف الإيجابي، وكان هذا نابعًا من استمرار عدم القبول المجتمعي لفكرة التنظيم، وهو تحد كبير يضاف إلى تحديات أخرى.

انقسامات وانشقاقات داخل الجماعة:

ظلت جماعة الإخوان عقب 30 يونيو تنتقل من حالة التوافق السياسي والأيديولوجي إلى الصراع والشقاق والانقسام، وساهم عزلهم من السلطة في الثالث من يوليو 2013 في إيجاد اصطفافات إخوانية، إلا أنها زادت وضوحًا عقب الفشل في القدرة على حشد الجماهير، وإجبار الجماعة على توقيف عملياتها الإرهابية المسلحة، واستمرار ركود حالة الجماعة على المستوى المصري، والانهيارات المتتالية لعناصر الجماعة من القادة أو القواعد داخل السجون.

أصبحت الجماعة في ثلاثة محاور كل منها يدور حول النواة الواحدة وهي التنظيم، **الأول** هو التيار التقليدي، الذي يمثله الآن إبراهيم منير عقب سقوط محمود عزت، **والثاني** هو تيار القرضاويين، الذي يمثله عصام تليمة ومجموعة من الشباب، **والثالث** هو تيار الكماليين، نسبة إلى القيادي المقتول محمد كمال، وهو تيار أقرب إلى السلفية الجهادية.

وقد ظهرت هذه الاختلافات جلية في حديث رئيس مركز تكوين العلماء في موريتانيا، الشيخ محمد الحسن ولد الددو الشنقيطي، على شاشة قناة «الجزيرة» مؤخرًا، عن نقل صلاحيات محمود عزت إلى إبراهيم منير، وما أشار إليه من أن الجماعة تعيش مرحلة مفصلية، وإلى أن المراجعة الفكرية باتت ملزمة بالنسبة للقيادة واللوائح والأولويات، وبالنسبة لقضية الحكم والسياسة وقضية التجزئة الداخلية، والرابط بين الإخوان بالداخل والخارج، وإلى أن الوقت الحالي هو وقت المراجعة بالنسبة للإخوان في مصر والشام.

إن السياق العام للجماعة الآن بمصر أنها فشلت حتى الآن في لم الشمل، وإعادة التكوين والتموضع أو خلق صورة مغايرة جديدة، وكل ما تستهدفه هو الحفاظ على البقاء والوجود.

اتضح ما سبق حين أُعلن عن تولي إبراهيم منير محل محمود عزت المقبوض عليه، وكيف انتقدت قطاعات إخوانية ما جرى. والمسألة هنا أن ذلك جاء عقب هزائم التنظيم المتتالية، والمخاطر التي تعرض لها، بسبب رسوخ النظام المصري في موقعه، وإعادة إنتاج ظاهرة العودة إلى العمل السري والعنف من خلال أفراد الجماعة للانتقام، وانجرار البعض منهم للتعاون مع داعش والعمل المسلح، ثم اندماج بعض أنصار الجماعة من المجتمع بالتيارات السلفية مما أثر سلبًا على جماهيرية التنظيم، والغياب عن الشارع طيلة السنوات الماضية، وهو الأصعب الذي لا تستطيع أن تتحمله مطلقًا.

لقد حدثت طيلة العامين الأخيرين تفاعلات تنظيمية حادة داخل الجماعة، وصلت إلى انشقاقات وتصدعات، وانتقال مجموعات من شباب الجماعة الأكثر انفتاحًا على التيارات السياسية الأخرى، كما خرج المتشددون على الأقل تشددًا، وأدى ذلك إلى حدوث انشقاقات وتصدعات ومراجعات للتنظيم القديم.

وفي الآونة الأخيرة، اتسعت الفجوة الأيديولوجية ما بين الجماعة والتنظيمات الحليفة لها، وكانت تصريحات عاصم عبدالماجد المتتالية معبرة عن هذه الحالة، وسقطت المشتركات الاستراتيجية بين الإسلاميين ومعارضيهم من العلمانيين والقوميين والليبراليين واليساريين والأقباط، واتسعت الفجوة بينهم.

ولعل مصدر الفشل الرئيسي هو النزاع حول طريقة العمل والإدارة، والفشل في الحشد، والوسيلة الأنجح، وكيفية محاسبة القيادة على جرائمهم بالتنظيم، وسيطرة الجيل المحافظ على القيادة ومصادر القوة وهي التمويل، والفساد المالي والأخلاقي، وكيفية اندماج التنظيم ليقوم على الكفاءة والخبرات وليس ادعاء الطهر والنقاء والورع والقدسية، والغرق في جملة من الإشكالات، وهي السري والعلني، الدولة واللا دولة، وغيرها.

تحدي إعادة البناء والهيكلة:

القيادي عبدالله عزت رئيس الاتحادات الطلابية لجماعة الإخوان، وأحد أكبر القيادات الشبابية، كشف في أكثر من مقال عن كواليس ما يجري في أروقة جماعة الإخوان، منتقدًا ما يفعله الجيل القديم في مقال بعنوان (طلاب الإخوان في السودان: يسقط الكفيل)، وكان ما كتبه عزت قد أنار خبايا مُظلمة لهذا التنظيم، ومرحلة محاولات إعادة الهيكلة، التي تتم في بريطانيا الآن تحت عنوان (إعادة التقييم والبناء).

كان أول قرارات إعادة البناء هو اعتبار أن المكتب الخارجي بقيادة أحمد عبدالرحمن، مسئول (بالتنسيق مع كل الجهات المعنية، سواء داخل أو خارج الإخوان) عن المهام الموكلة إليه والمعتمدة في خطته، وليس مسئولًا من الناحية التربوية أو المعيشية أو الإدارية عن الإخوان المصريين المتواجدين في الخارج، فهم تابعون لإشراف الرابطة الطلابية الإخوانية، وفي حالة نشوء مشكلات أو منازعات بين الأطراف في الخارج، يتم تشكيل لجنة تحقيق لإجراء المصالحة وفك الاشتباك مع الالتزام بالضوابط. وحال تقديم أحد أو بعض أعضاء اللجنة الإدارية ما سمي بالطعن موقعًا منه فهذا يعني أن مقدمي الطعن يفقدون عضويتهم في اللجنة الإدارية العليا، وعلى رئيس اللجنة والأعضاء الملتزمين بقرارات الشورى مواصلة أعمالهم مستعينين بأعضاء مجلس الشورى والمكاتب الإدارية للتواصل مع الأماكن غير الممثلة في اللجنة، وعلى المكاتب الإدارية عدم الاعتداد بأي قرارات إدارية إلا ما كان موقّعًا من رئيس اللجنة الإدارية».

لم تلقَ تلك القرارات بما فيها تولي إبراهيم مهام القائم بأعمال المرشد الرضا من الكثيرين، وصرح القيادي أحمد عبدالرحمن بأن حلول العقائد في أزمات السياسة تزيدها تعقيدًا وتعكس فكرًا تقليديًا سهلًا لا طائل من ورائه. واتضح الآن أن جيل القطبيين والقيادات التقليدية قد أعاد سيطرته على التنظيم، وأصبح البناء الجديد كالعادة التاريخية هو طرد قيادات واستبقاء آخرين يميلون لبقاء التنظيم أكثر من ميلهم لأي شيء آخر.

> **أن الجماعة مأزومة بالفعل، وتواجه تحديات داخلية عسيرة، تضاف إلى مثيلاتها من تحديات أخرى خارجية.**

تحدي الانزلاق لمستنقع السلفية الجهادية:

لقد انزلقت الجماعة إلى مستنقع السلفية الجهادية، وبلغت حدود دعمها اللوجستي والاجتماعي لهذه المجموعات مبلغًا عظيمًا جدًّا، واستفادت من وجود جيوب صغيرة من الإسلاميين المتطرفين الساخطين، وشكلتهم في استراتيجية للأعمال القتالية، وتصورت أن زعزعة استقرار البلاد لأطول فترة ممكنة قد يحوّل ميزان القوى لصالحها، إلا أنه لا يمكن أن تفصل جماعة عن تاريخها، كما لا يمكن أن تتحول فجأة من الأسفل إلى الفوق، فسيحصل الشرخ، وهذا ما جرى بالضبط. تسبب دعم الجماعة لمجموعات السلفية الجهادية في وجود شرخ إخواني عظيم مفاده التقارب الأيديولوجي والاستراتيجي، وانصراف الكثير من الشباب إلى تلك الجماعات.

تحدي الخطاب الإعلامي:

رغم أن إعلام الإخوان ممثلًا في قنواتهم الفضائية ساهم في الحفاظ على إظهار وجودهم الغائب علنيًّا في الشارع المصري، إلا أنه ساهم -في الوقت ذاته- في المساهمة في إضعاف الجماعة، حيث إن الكثيرين خلطوا بين إعلام الإخوان والرسالة والخطاب الذي اعتبروه أنه مضلل ويوجد به خلل كبير، وهو ما حد من تأثير هذه السياسة الإعلامية، وكان من أهم أوجه الخلل: التوحيد بين الفكر والدين وإلغاء المسافة بين الذات والموضوع، وتفسير الظواهر كلها بردّها إلى مبدأ أو علة أولى تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية، والاعتماد على سلطة السلف –أو التراث- وذلك بعد تحويل النصوص التراثية -وهي نصوص ثانوية- إلى أولية تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل عن النصوص الأصلية. بالإضافة إلى اليقين الذهني والحسم الفكري القطعي ورفض أي خلاف فكري.

المنشق عن الإخوان طارق البشبيشي في تصريح خاص اعتقد أن تأثير قنوات الإخوان تراجع إلى حد ما، وذلك بسبب مرور الوقت وفشل التنظيم في تحقيق أي هدف مما وعد، مما أضاف تحديًا جديدًا على الجماعة، التي تعتقد مؤخرًا أن إعلامها تسبب في تراجع الحلفاء المعارضين للنظام المصري، حيث يئسوا تمامًا من تحقيق أي هدف تبشرهم به الجماعة، وكان من أسباب تراجع زخم هذه القنوات -وفق قوله- قوة مؤسسات الدولة المصرية وامتلاكها لزمام المبادرة، مما تسبب في يأس كثير ممن راهنوا على شعاراتها التحريضية، وانكشاف المستور عن حجم التمويل والصراعات الداخلية.

مجمل القول ..

لقد حاولت الجماعة إعادة تقييم وبناء إعلامها من جديد في اجتماع بلندن، تحت هدف استراتيجي نصه «تماسك وبناء وتطوير الجماعة لتتمتع بالجاهزية والقدرة على التأثير الفعال في المجتمع»، وهو ما يصفه رجل إعلام التنظيم الدولي القوي، عزام التميمي، ناصحًا مسئولي وقواعد الإعلام التنظيمي بالعودة إلى صفوف الجماعة، للمساهمة في ترميم بيتها، ولمّ شعثها. ولكن حتى الآن لم تحقق الخطة أي نتائج ملموسة تذكر. إن الجماعة تعيش على وقع انقسامات وليست انشقاقات، وهي تشير بوضوح إلى أن الجماعة مأزومة بالفعل، وتواجه تحديات داخلية عسيرة، تضاف إلى مثيلاتها من تحديات أخرى خارجية، قد تعصف بها، أو تجعل مستقبلها محفوفًا بالمخاطر.

الخاتمة: الإخوان وماذا بعد؟

الواقع الراهن لجماعة الإخوان كما تستعرضه محاور الدراسة، يظهر أنها طرف أساسي مع كل من تركيا وقطر ليشكلوا معًا تحالفًا غير رسمي لديهم مشروع للهيمنة على المنطقة العربية، ويستهدفون القوى المضادة لمشروعهم، وعلى رأسها مصر. ولهذا يعتمدون على أدواتهم المختلفة من علاقات سرية بأجهزة استخبارات أو تمددهم في المجتمع الأوروبي والتغلغل فيه اقتصاديًّا واجتماعيًّا، بالإضافة إلى توظيف شبكاتهم المالية والإعلامية، وتكثيف جهودهم للتهرب من الملاحقات الأمنية، سواء بالتهربات المالية، أو بالاعتماد على تنظيم الأخوات، وفي بعض الأحيان توظيف الأطفال أيضًا.

لماذا تستمر جماعة الإخوان؟

تواجه مصر جماعة الإخوان باعتبارها جماعة إرهابية منذ عام 2013، فهي تمارس العنف وتسعى لترويع الآمنين والإضرار بالدولة، ومنذ ذلك الحين والجهود الأمنية مكثفة في مواجهة الإرهاب الإخواني، ولا شك أن هناك نجاحات كبرى تحققت، فقد أصبح كثير منهم إما معتقلين أو فارين خارج مصر ومهددين دائمًا بالملاحقة الأمنية وردهم إلى مصر ليحاكموا على ما اقترفوه من ممارسات إرهابية على مستويات مختلفة. لكن من أهم الإنجازات التي تحققت إضعاف البنية التنظيمية لجماعة الإخوان وشبكاتها، ليس داخل مصر فقط بل وخارجها أيضًا.

إن طريق مكافحة إرهاب الجماعة مستمر، ولا يجب توقع أن غياب القيادات الكبرى للجماعة ما بين السجون أو الاختباء نهاية حاسمة لها. فقد تعرضت الجماعة لانكسارات كبرى من قبل، وتمكنت من العودة للتأثير اعتمادًا على أربعة عوامل، هي:

الأول: الاحتفاظ بمؤسسية الجماعة وهيكلها التنظيمي، فرغم وجود خلايا فرعية للإخوان داخل مصر، ووجود الفروع خارج مصر؛ تظل هناك سلطة مركزية توجه وتحدد الاتجاهات العامة لعمل الجماعة، ويساعدها على ذلك اعتمادها على العمل السري. وبالفعل شهد تاريخ الجماعة ضعفًا لهذا المركز من قبل، لكن لم يشهد غيابًا كما يحدث الآن.

الثاني: احتفظت الجماعة بشبكتها المالية القوية في لحظات ضعفها وانكسارها السابقة، بل إن الشبكة المالية بدأت قوية في أوروبا تحديدًا مع خروج الجماعة من مصر أثناء حكم الرئيس جمال عبدالناصر. ومنذ ذلك الحين والجماعة تعتمد على اختراقها لاقتصاديات الدول، سواء في أوروبا أو في المنطقة العربية، وهذا يحقق نفعًا مزدوجًا، فهذا التغلغل الاقتصادي لشركات وبنوك الإخوان في اقتصاديات الدول يضمن لهم الاحتفاظ بالقدرة على التأثير من ناحية، ومن ناحية أخرى يوفر القدرة على تمويل الأعمال السرية والإرهابية للجماعة.

الثالث: التوقف عن تتبع أعضاء الجماعة ونشاطهم بعد حل الجماعة رسميًّا وانكسارها الظاهر، وكان هذا عاملًا لإتاحة الفرصة للجماعة للتعافي من جديد وتطوير أدائها وبالتالي عودتها للتأثير. وبعد أن تعلن عن عودتها للمسار «الدعوي» والبعد عن المسار «السياسي»،

وترويجها للمظلومية والاستضعاف، كانت الجهود في متابعتها ومراقبتها تتراجع نسبيًّا. حدث هذا بعد حل الجماعة عام 1948، ثم لاحقًا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

الرابع: قدرة الجماعة على التلون وتعدد سُبل عملها، فما يمارسه الإخوان في مصر والدول العربية من عنف وأنشطة هدامة لا يمارسون مثيلًا له في الدول الأوروبية أو في الولايات المتحدة، بل ينشطون في العمل الخيري في إطار العمل المدني والتسلل للنخب الحاكمة، ومن ثم ظل المجتمع الدولي رافضًا لتصديق عنفهم وإرهابهم.

مستقبل جماعة الإخوان

بالإمعان في هذه العوامل الأربعة يتضح أن جماعة الإخوان تتعلم من دروسها التاريخية بدرجة مكنتها من الاستمرار لأكثر من تسعين عامًا، ومن ثم فإن مستقبل الإخوان يتوقف على النجاح في جهود المواجهة الفعلية لشبكة جماعة الإخوان، وهذا يتطلب الأخذ ببعض الاعتبارات، أهمها:

- الاستمرار في جهود مكافحة الإخوان، فرغم التحديات الكبرى داخل الجماعة وخارجها، لا يجب توفير فرصة لتكمُن أو تعيد ترتيب أوراقها مرة أخرى، والسبيل الأمثل لهذا يتطلب استمرار جهود ضرب البنية التنظيمية وشبكة اتصالات الجماعة، والاستمرار في جهود تجفيف منابع تمويل الجماعة.

- العمل على استمرار كشف حقيقة الجماعة وممارساتها وأهدافها، فانكشافها في الدول الأوروبية قد يساعد على تقويض حركتها والحد من نشاطها، ويزيد من القدرة على السيطرة على نشاطها، لتكون بالفعل المواجهة جماعية لإرهاب الإخوان.

- الإخوان حينما هربوا من مصر بحثوا عن ملاذات آمنة لهم، ووجدوها في تركيا وقطر وبعض الدول الأوروبية، لكن مع تغير الاعتبارات السياسية قد يكون هناك تهديد بإعادتهم لمصر. وكما يجتهد الإخوان في تركيا للحصول على الجنسية التركية لتأمين وجودهم هناك، فإنهم يجتهدون أيضًا في توفير ملاذات آمنة جديدة قد تكون في بعض الدول الآسيوية أو في كندا، وهذا يتطلب تكثيف الجهود في متابعتهم والحد من فرص تمركزهم في هذه المجتمعات.

- توسع دور التنظيم الدولي في الوقت الحالي وتعدد أنشطته ينذر بضرورة متابعة هذا الدور وأهمية المواجهة الجماعية والتحسب من العمل السري والاعتماد على العنف الذي تعتاده الجماعة.

مجمل القول، إن المواجهة القوية والفعالة لجماعة «الإخوان» وما تمارسه من إرهاب تفرض أن تكون المواجهة شاملة وجماعية، تتكاتف فيها الجهود لتكون المواجهة فكرية واقتصادية واجتماعية وأمنية في الداخل والخارج.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021